جامعة غليزان
كلية الحقوق
قسم القانون الخاص

جامعة غليزان
المجلس العلمي للكلية
كلية الحقوق

محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر – القانون الجنائي والعلوم الجنائية–

ألقيت خلال السنوات الجامعية: من 2017 إلى 2022

من إعداد وتقديم:

د. مفلاح عبد الكريم

أستاذ محاضر أ

أعضاء لجنة التحكيم

اللقب والإسم	الرتبة	مؤسسةالإنتماء
بابا حامد نسيم	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2
الموسوس عتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان
شايب بوزيان	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان

Scanné avec CamScanner

I / قائمة أهم المختصرات المستعملة باللغة العربية :

ف. : فقرة

ج. : جزء

ج.ر. : جريدة رسمية

ص. : صفحة

ص ص. : من صفحة إلى صفحة

ط. : طبعة

ع. : عدد

م. : مجلد

II / Liste des Principales abréviations utilisées en langue française

Al. : alinéa

Éd. : édition

Etc. : etcetera

L.G.D.J. : Librairie générale de droit et de jurisprudence

Op. cit. : option citée

P. : page

Pp. : pages

Préc. : précité

S. : suivant

T. : tome

V. : voir

Vol. : volume

مقدمة

يكتسي موضوع منهجية البحث العلمي أهمية بالغة، سواء من الناحية العلمية، النظرية والتطبيقية[1]. بحيث لا يمكن تصور بحث علمي دون الإعتماد على منهجية علمية سليمة، فما الجدوى من جمع مختلف المعلومات وتكديسها في كتب دون توظيف تلك المعلومات وترتيبها وتحليها ونقدها وإستنباط الأفكار منها. ولأن منهجية البحث العلمي عامة ومشتركة بين جميع المجالات العلمية، فهي القاسم المشترك بين مختلف التخصصات والشعب، مع مراعاة طبيعة كل مجال وخصوصياته، هذا من جهة. وتسليط الضوء والتركيز على منهجية إعداد البحوث القانونية، من جهة أخرى. ومما لاشك فيه، أن هناك العديد من المؤليفن قد تناولوا موضوع منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإجتماعية بالمفهوم الواسع. إلا أن منهجية البحوث العلمية في العلوم القانونية لم تنل الحظ الأوفر من المراجع المتخصصة في هذا الشأن. وبالرغم من أن العلوم القانونية هي من بين أهم فروع العلوم القانونية، إلا أنه ثمة وسائل وطرق وأساليب ضمن منهج البحث الإجتماعي، هي وحدها التي تلائم خصوصية إعداد البحث القانوني.

وتعتبر عملية البحث العلمي في الوقت الراهن على خلاف ما كانت عليه في الوقت السابق، عملية تحكمها الأسس الموضوعية من لحظة البدء في التفكير بإعداد البحث إلى مرحلة الإنتهاء من كتابة البحث و تجليده[2].

فمن معالم البحث العلمي نجد المنهج والأداة، بحيث يعتبر الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في مختلف العلوم الإنسانية منها والتجريبية[1]. وتكتسي دراسة منهجية البحث العلمي

---

[1] Friedrich-Ebert Stiftung, ***Méthodologie de la recherche scientifique -pour les organisations de la société civile- Réponses pratiques à des questions essentielles***, p. 1, Ouvrage électonique, Le site web : http//www. http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/17874.pdf: (Consulté le 23 mai 2022 à 18h30).

[2] لقد لقد كانت عملية البحث في الماضي بصفة عامة، تعتمد على معرفة الشخص و قدراته دون التركيز على الجانب الشكلي أو المنهجي من ضوابط و قواعد إعداد البحوث المعروفة حاليا: علي سلامة العلاونة، ***أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية***، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 1996، ص ص. 11 و15.

أهمية كبرى بالنسبة للباحث بصفة خاصة، وللبحث العلمي بصفة عامة[2] . ويمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووصفها في إطار قواعد أو نظريات علمية أو قوانين، ويتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق البحث وفق مناهج علمية، منظمة، دقيقة، وبإستخدام أدوات و وسائل بحثية.

ومن هذا المنطلق فقد أولت معظم الدول المتقدمة رعاية خاصة للبحث العلمي، بإعتباره الركيزة المحورية للتقدم، ولذلك اتسعت الدراسة كثيرا في مراحل التعليم العالي، وبالتالي أصبحت طرق ومناهج البحث العلمي تدرس دائما في مختلف المؤسسات الجامعية والمعاهد بإعتبارها أساس تكوين الطالب الباحث، وإعداده وتهيئته بطريقة سليمة[2].

ولدراسة الموضوع بطريقة أكاديمية سوف تغطي دراستنا هذه القواعد العامة والخاصة بأسس البحث العلمي، والأسلوب السليم لجمع المراجع وطريقة كتابة البحث...، حتى يتسنى للباحث إمكانية تشكيل وصياغة ما حصل عليه من معلومات و نتائج، وكذا عرض أفكاره وتحليلها وكتابتها بأسلوب واضح، سليم ومنظم بما يصطلح عليه بفن أو تقنيات أو مهارة إعداد البحث.

وفيما يخص الجانب الأكاديمي، فيجب الإشارة إلى أن مادة منهجية البحث العلمي أصبحت تدرس في مختلف الجامعات، وفي كل التخصصات سواءً كانت تقنية أو إنسانية. والغاية من تدريس مادة منهجية البحث العلمي في المؤسسات الجامعية، هي جعل الطالب الباحث منهجياً في تفكيره وتحليله، وتخليصه من الجمود الفكري، وتجنب الوقوع في السذاجة العلمية، والإنتقال به نحو الإبداع الفكري والنقد والتحليل الممنهج والمنظم.

---

[1] فالعلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة هو "علم المناهج".

[2] تتجسد تلك الأهمية فيما سيضيفه هذا البحث العلمي إلى المعرفة الإنسانية من أمور جديدة أو على الأقل تطوير الجانب النظري للظاهرة محل البحث.

[3] Assya KHIYAT, ***Méthodologie de la recherche en dix leçons***, Editions Dar El Adib, 2007, p. 1 ; Ahmed TALEB (traduit par Nacera BENDIMERAD, ***Méthodologie de préparation des mémoires et des thèses (Guide chercheur)***, Editions Dar El Gharb, 2004, p. 9 ; Et Alain RUELLAN, ***La recherche scientifique, facteur de développement***, Le Monde diplomatique, août 1988, p. 24.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن المشوار الجامعي للطالب يتوج عادة بإعتماد مذكرة تخرج ،سواء تعلق الأمر بالنسبة إلى طلبة الليسانس و تعتبر مذكرة لنيل شهادة الليسانس، أو تعلق الأمر بإعداد مذكرة ماستر، والتي تعبر ممهدا للدراسات ما بعد التدرج في البحث العلمي، دون تجاهل العمل الذي يفوق هذين العملين والمتمثل في أطروحة الدكتوراه و التي بموجبها يصبح الطالب متحصل على درجة علمية أو لقب دكتور، والذي يمنح بعد مسار بحثي طويل ومتعب في آن واحد، وبالتالي فإنه يتعين على الطالب الباحث أن يتسلح بالمنهجية العلمية و أساليب البحث وتقنياته. ولأجل ذلك، فقد إعتمدت في إعداد هذه المطبوعة على المراجع العامة بمختلف أنواعها و كذا المراجع المتخصصة في شأن إعداد البحوث في العلوم القانونية. وعلاوة على ذلك، فقد إعتمدت أيضا على معلوماتي العلمية وخبرتي المتواضعة في تدريس هذه المادة وكذا المعلومات التي استقيتها من خلال الإحتكاك بالزملاء الباحثين في جلسات مناقشات لمذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه في رحاب كليات الحقوق، وهذا دون إهمال آليات الإشراف ومالها من دور في تطوير الشخصية العلمية للباحث الأكاديمي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن منهجية البحث العلمي تطرح إشكاليات جوهرية، فيما إذا هي مجموعة أساليب نظرية يعتمدها الباحث في تفعيل تفكيره، أم أن المنهجية تعني جملة من القواعد والضوابط العملية والتقنيات الفنية التي يتبعها الباحث أثناء إعداد بحوثه بغرض معالجة مشكلة معينة ؟

ولمعالجة هذا الموضوع، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من جهة للتطرق إلى مفهوم منهجية البحث العلمي وعرض أهميتها وخصائص البحث العلمي، وكذلك المنهج التاريخي وهذا بالتعرض إلى تطور هذا التخصص عبر الأزمنة، كما تم التطرق إلى المنهج التحليلي من جهة أخرى، وهذا من خلال التعرض إلى مختلف خطوات إعداد البحوث العلمية، وبالخصوص ماتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

[1] فالجدير بالذكر أن البحوث القانونية في الوقت الراهن أصبح يطغى عليها الجانب الوصفي والإستطلاعي، فلا نجد تلك البحوث التي ترتكز على دقة التحليل وعمق التأصيل التي تقدم قيمة مضافة لمكتبات الحقوق إلا نادراً.

وعلى هذا الأساس، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين معتمدين فيها على خطة مرتكزة على التسلسل المنطقي، حيث تم التطرق أولاً إلى عموميات في منهجية البحث العلمي في الفصل الأول، بينما تم تخصيص الفصل الثاني لخطوات إعداد البحوث العلمية.

الفصل الأول : عموميات في منهجية البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي الحجز الزاوية للوصول إلى الحقائق العلمية ووصفها في إطار ضوابط أو نظريات علمية، والتي من خلالها يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق البحث وفق مناهج علمية، أكاديمية مضبوطة، عن طريق إستخدام أدوات ووسائل بحثية[1].

أما فيما يخص المنهجية، فبمفهومها الأكاديمي هي الطريقة أو الأسلوب الذي يعتمد عليه الباحث لدراسة أو معالجة موضوع أو مسألة ما بهدف الوصول إلى نتيجة ما، وهذا عن طريق إتباع أقصر طريقة ممكنة وبأقل جهد[2]. وبالتالي، يتعين علينا التطرق إلى البحث العلمي بصفة عامة في المبحث الأول، ثم التعرض إلى المنهجية المتبعة في البحوث العلمية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: البحث العلمي

لتحديد المقصود بالبحث العلمي وتوضيح الصورة أكثر عن هذا المصطلح، ينبغي الإشارة أولا إلى ماهية البحث العلمي في المطلب الأول، ثم التطرق إلى أنواع البحوث العلمية وكذا تصنيفاتها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية البحث العلمي

بصفة عامة، يمثل البحث العلمي الدعامة الجوهرية التي من خلاله يقاس به تطور الأمم، حيث أنه يساهم في تطوير وتشجيع الأفكار البناءة. فالبحث العلمي يعتبر الأداة المعتمدة لتحليل المعلومات والمعارف بغرض الحصول على حقائق معينة، ويجب الإشارة إلى أن البحث العلمي يعين الباحثين (خاصة طلبة الحقوق) في الحصول على حقائق جديدة وتنمية معارفهم،

---

[1] سعيد سعودي، ***المقدمة كعنصر في البحث العلمي في المجال القانوني***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 53.

[2] Ahmed TALEB (traduit par Nacera BENDIMERAD), *op.cit.*, p. 9

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يعتبر البحث العلمي وسيلة لتكوين وتطوير ملكة التحليل والتمحيص والإستنباط لدى الباحثين[1].

وفي هذا الشأن يجب الإشارة إلى أن هنالك مجموعة من المصطلحات التي تتشابه مع مصطلح العلم يجب التنويه إليها، على غرار المعرفة وتعني المعرفة في أبسط معانيها تصورا عقليا لإدراك كنه الشيء بعد أن كان غائبا، وتتضمن المعرفة المدركات الإنسانية أثر تراكمات فكرية عبر الأبعاد الزمانية والمكانية والحضارية والعلمية، أو بعبارة أخرى المعرفة هي كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ، بحواسه وفكره. وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي المعرفة الحسية: وتكون بواسطة الملاحظات البسيطة والمباشرة والعفوية، عن طريق حواس الإنسان المعروفة، وذلك دون إدراك للعلاقات القائمة بين هذه الظواهر الطبيعية وأسبابها.

أما المعرفة الفلسفية: فهي مجموع المعارف والمعلومات التي يتحصل عليها الإنسان بواسطة استعمال الفكر لا الحواس، حيث يستخدم أساليب التفكير والتأمل الفلسفي لمعرفة الأسباب، الحتميات البعيدة للظواهر، مثل التفكير والتأمل في أسباب الحياة والموت، خلق الوجود والكون[2].

أما المعرفة العلمية والتجريبية: فهي المعرفة التي تتحقق على أساس الملاحظات العلمية المنظمة، والتجارب المنظمة والمقصودة للظواهر والأشياء، ووضع الفروض، واكتشاف النظريات العامة والقوانين العلمية الثابتة، القادرة على تفسير الظواهر والأمور تفسيرا علميا، والتنبؤ بما سيحدث مستقبلا والتحكم فيه. وهذا النوع الأخير من المعرفة، هو وحده الذي يكَّون العلم. والمعرفة بذلك تكون مشتملة على العلم, وهو جزء من أجزائها.

بينما عرف مصطلح الثقافة عدة تعريفات، لعلَّ أشهرها تعريف تايلور القائل بأن الثقافة: " هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع."

---

[1] يوسف مصطفى، ***مناهج البحوث وكتابتها***, دار المريخ, السعودية، 1979، ص. 2.

فاخر عاقل، ***أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية***، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، لبنان، 1982، ص. 75.

ويعرفها بعض الفقه على أنها: " أنماط وعادات سلوكية ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات وأنماط تفكير ومعاملات ومعايير، يشترك فيها أفراد جيل معين، ثم تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل"[1].

بينماعرفها فقهاء آخرون بأنها:" مجموعة العادات والتقاليد والقيم والفنون المنتشرة داخل مجتمع معين، حيث ينعكس ذلك على اتجاهات الأفراد وميولهم ومفاهيمهم للمواقف المختلفة."[2]

فالثقافة بذلك تشمل العلم والمعرفة والدين والأخلاق والقوانين والعادات والتقاليد وأنماط الحياة والسلوك في المجتمع.

أما فيما يخص لفظ الفن، فهو يعني لغةً، حسن الشيء وجماله، والإبداع وحسن القيام بالشيء.

كما تدل كلمة " الفن " على المهارة والقدرة الاستثنائية الخاصة في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية، في الواقع والميدان: كالفنون الأدبية، الفنون العسكرية، فن القيادة السياسية والاجتماعية والإدارية، الفنون الرياضية، فن الموسيقى والغناء...

بينما يعتبر " الفن " في الاصطلاح " المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والمبادرة، وهذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل وصفات مختلفة ومتغيرة مثل: درجة الذكاء، قوة الصبر، صواب الحكم، الاستعدادات القيادية لدى الأشخاص".

وعموماً، يرى بعض الفقهاء أن عناصر الفن الأساسية شبيهة إلى حد كبير بعناصر العلم، لأن كلاهما يستنكر الاعتماد على حفظ الحقائق والمعلومات المجردة والجامدة، وكلاها يدعو إلى ضرورة اكتشاف وتفهم العلاقات بين الظواهر المختلفة، والتي بدورها تؤدي إلى الابتكار والانطلاق الفكري، وكما أن العلم يؤدي بالضرورة إلى ابتكار علمي، فإن الفن أيضا ينتهي بإبتكار فني.

---

[1] زكي محمود هاشم، ***الجوانب السلوكية في الإدارة***، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978، ص. 189.

[2] مهدي حسن، ***علم النفس الإداري***، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن, ص. 56.

بينما هناك فريق آخر من المفكرين والعلماء يرون أن هناك فروقا جذرية بين العلم والفن منها:

أن العلم يقوم على أساس مجموعة من القوانين العلمية الموضوعية والمجردة، التي تحدد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر التي يتناولها بالدراسة، وهذه العلاقات معيارها الحتمية والاحتمال، ويبحث العلم فيما هو موجود وكائن، بينما الفن يقوم ويعتمد على أساس المهارة الإنسانية، ويرتكز على الملكات الذاتية والمواهب الفردية، وهو يستند إلى الاعتبارات العملية أكثر من استناده إلى الاعتبارات النظرية.

الفرع الأول: مفهوم البحث العلمي

في هذا الإطار، سوف نتطرق إلى مختلف التعريفات الفقهية للبحث العلمي سواء كانت قديمة أو حديثة، ثم نتعرض إلى أهمية البحث العلمي بصفة عامة، وفي المجال القانوني بصفة خاصة.

و تستخدم كلمة العلم في عصرنا هذا، للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية، وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلا مؤسسا على تلك القوانين الثابتة. وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معينة، كمجموعة الفيزياء أو الكيمياء أو البيولوجيا[1].

وإذا رجعنا إلى تعريفه في اللغة والاصطلاح، نجد أن كلمة " علم " في اللغة تعني إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته، وهو اليقين والمعرفة. والعلم ضد الجهل, لأنه إدراك كامل.

[1] Friedrich-Ebert Stiftung, ***Méthodologie de la recherche scientifique -pour les organisations de la société civile- Réponses pratiques à des questions essentielles***, p. 1, Ouvrage électonique, Le site web : http//www. http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/17874.pdf: (Consulté le 23 mai 2022 à 18h30) ; Et Ahmed TALEB (traduit par Nacera BENDIMERAD, ***Méthodologie de préparation des mémoires et des thèses (Guide chercheur)***, Editions Dar El Gharb, 2004, p. 35 ; Et رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 65

وأمَّا إصطلاحاً فهو جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية[1].

أولا: تعريف البحث العلمي

البحث بصفة عامة يتمثل في التنقيب المستمر عن المعرفة بصفة علمية، ويعتبر دعامة من أهم دعائم العلم. بينما العلم بصفة عامة يكون وليد البحث، وحركة العلم مستمرة بهدف الإقتراب من الحقيقة، ويجب الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع لمصطلح العلم، لكن أهم التعريفات اعتبرت هذا الأخير عبارة عن مجموعة مترابطة من تصورات وآراء وأفكار، نتجت عن الملاحظة و التجربة.

أما بالنسبة لتعريف البحث العلمي، فلقد إختلف الفقه في تحديد معنى شامل ودقيق للبحث العلمي، فيمكن تعريفه إعتمادا على ما سبق على أنه "الطريق أو لأسلوب الذي يتبعه أو يسلكه الباحث لدراسة مشكلة معينة في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعلمية"[2].

كماعرفة الفقيه "أحمد بدر" على أنه "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة"[3].

بينما عرف الفقيه "رشيد شميشم" البحث العلمي على أنه "تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءً ووضوحاً"[4].

---

[1] عميراوي حميدة، ***منهجية البحث العلمي***, دار البعث, الطبعة الأولى, الجزائر، 1985، ص. 13.

[2] عبد الله محمد الشريف، ***مناهج البحث العلمي -دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية-***، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،1996، ص. 15.

[3] أحمد بدر، ***أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية***، الكويت، 1977، ص. 22.

[4] رشيد شميشم، ***مناهج العلوم القانونية***، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص. 38.

ويرى الفقيه "عبد الرحمن زيدان" بأن البحث العلمي "هو حصيلة مجهود علمي منظم يهدف للبحث عن الحقيقة الغامضة بإستخدام مناهج علمية، وذلك لحل المشكلة والوصول إلى الحقيقة العلمية لها"[1].

ولعل أهم التعريفات الشائعة لهذا المصطلح نجد أن البحث العلمي، فهو إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مسألة ما عن طريق التنقيب و التقصي بهدف الوصول إلى حقيقة ما.

ثانيا: أهمية البحث العلمي

بالرغم من أهمية البحوث العلمية في مختلف المجالات، إلا أن فائدتها المرجوة منها لا تتحقق إلا إذا أعدت وحررت بطريقة أكاديمية سليمة. حيث يقدّر رجال الفقه وكذا الباحثين الذي خاضوا في مجال الكتابة العلمية مدى الجهد الذي يُبذل في إعداد البحوث ونشرها. ولعل خير دليل ما يواجهه جل طلبة الدراسات العليا، أثناء تحضيرهم لمذكراتهم وأطروحاتهم، ومدى المعاناة التي يفرضها ضوابط وأخلاقيات إعداد البحوث العلمية من إلتزام بالدقة العلمية، وضوح الفكر وكذا إتباع المنهج العلمي السليم في عملية تحرير البحوث العلمية، على غرار المذكرات والأطروحات[2].

وعلى العموم، تتجلى أهمية البحث العلمي في زيادة المعلومات والمعرفة لدى الباحثين ; تطوير العلوم وكذا التخصصات ; تحيين المعلومات وتصحيح المفاهيم الخاطئة ; وضع نظريات وأطر جديدة تساعد على توسيع معارف الباحثين ; تنمية روح الإستنباط لدى الباحث ; تطوير إقبال الباحث على البحث والتأليف[3].

---

[1] عبد الرحمن زيدان، ***مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية***، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص. 66.

[2] أحمد عبد المنعم حسن، ***أصول البحث العلمي - إعداد ونشر البحوث والرسائل العلمية-***، المكتبة الأكاديمية، الجزء الثاني، مصر، 1996، ص. 07.

[3] Assya KHIYAT, ***Méthodologie de la recherche en dix leçons***, Editions Dar El Adib, 2007, p. 21 ; et

أما أهمية البحوث العلمية في المجال القانوني، فإن تحقيق العدالة التي تنشدها المبادئ القانونية لا يمكن تحقيقها إلا بالوصول إلى الحقيقة التي تعتبر الحجر الأساس للعدالة، حيث لا سبيل للوصول إلى الحقيقة إلا عن طريق البحث العلمي، والذي من خلاله يمكن الكشف عن حقيقة الأسباب وراء بروز المشكلات القانونية، مما يسهل إلى التوصل إلى الحل القانوني المناسب لها. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن عن طريق البحث العلمي إعداد الدراسات العلمية لبحث المشكلات القانونية التي تظهر في المجتمع، وإيجاد أفضل الحلول القانونية لها[1].

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بعدة خصائص جوهرية والتي يجب توافرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه، ومن خلال التعريفات الفقهية التي سبق ذكرها،يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

و هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي. ومن خلال هذه التعريفات، يمكن إستنباط جملة من المميزات أهمها:

أولا: الدقة والموضوعية

علي سلامة العلاونة، ***أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية***، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 1996، ص. 59 ; و مروة جزيري و ميلود سلامة، ***الإقتباس في البحث القانوني***، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، 2021، ص. 241.

[1] عبد الحق كايد، ***مبادئ في كتابة البحث العلمي والثقافة المكتبية***, مكتبة دار الفتح, مصر، 1972، ص. 114.

يجب أن يكون البحث دقيقا ومضبوطا وهذا عن طريق الإعتماد على مصادر موثوقة[1]. كما يجب أن يتحلى البحث بالموضوعية، بعيدا عن الذاتية والإنحياز وإن كانت نتائج البحث مخالفة لآرائه ومواقفه الشخصية.

ومفاد ذلك أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط, حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين, قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك، وليست وليدة مصادفات أو أعمال ارتجالية، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي، عامل الثقة الكاملة في نتائج البحث.

ثانيا: الأصالة والمنهجية

فيما يخص الأصالة، فهي مسألة نسبية تختلف بإختلاف نوع البحث والدرجة العلمية (ماستر، دكتوراه)، فالدراسة تكون أكثر أصالة إذا كنا بصدد معالجة موضوع دكتوراه. وزيادة على ذلك، يجب أن يتم إعداد البحث وفق منهجية مضبوطة مما يتطلب أن يكون الباحث ملماً بأبجديات وأصول البحث العلمي والأكاديمي[2]. فالمنهج عملية فكرية منظمة، أو أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف، يسلكه الباحث المتميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة.

و بالتالي، يلتزم الباحث بمجموعة من القواعد والضوابط لاتخاذ القرارات وإتباع الإجراءات المقيدة لمسيرته البحثية، في إطار المنهاج وإجراء التجارب الضرورية اللازمة، مستعينا بالأدوات البحثية الأكثر ملائمة لبحثه، وإيضاح العلاقات والعلل السببية في إطار تحليل المشاهدات والملاحظات، وإجراء المقارنات المنطقية للوصول إلى نتائج واختبار مدى صحتها، ثم بلورة هذه النتائج في إطار التسلسل والتأطير النظري المنسق، في صورة قواعد مبرهن على صحتها، كحقائق علمية تقود إلى حل الظاهرة محل البحث.

---

[1] حسن علي إبراهيم، ***استخدام المصادر وطرق البحث***، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1963، ص. 46.

[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 54 ; و أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 86 و عبد الله محمد الشريف، ***مناهج البحث العلمي -دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية-***، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،1996، ص. 33.

المطلب الثاني: أنواع البحوث العلمية وتصنيفاتها

رغم أن البحوث العلمية تشترك مع بعضها في العديد من النقاط[1] إلا أنها تختلف في أمور أخرى كثيرة، حيث تختلف التصنيفات المتعلقة بأنواع البحث العلمي إلى أكثر من صنف، بحيث هناك عدة معايير لتصنيف البحوث[2]، لعل أهمها يتمحور حول التصنيف على أساس الإستعمال، أو التصنيف على أساس الغرض.

الفرع الأول: التصنيف على أساس الاستعمال

لقد تم تقسيم هذه البحوث على أساس المستوى الأكاديمي (مذكرات وأطروحات)، وعلى أساس المنشورات والتظاهرات العلمية (مقالات ومداخلات). ويستثنى من دراستنا هذه المتعلقة بمختلف التصنيفات، مذكرات التخرج التي ينجزها طلبة الليسانس أثناء تخرجهم. وكذلك البحوث التي يقدمها الطلبة في حصص التطبيقات في مسار الليسانس والماستر.

فمذكرات التخرج يقوم بإعدادها طالب أو طالبين، حيث يتناول فيها الطالب موضوع معين وفق منهجية علمية مضبوطة، لكن تكون فيها الدراسة غير عميقة، ويكون حجم المذكرة فيها في حدود ثلاثون (30) صفحة، وعادة لا تناقش هذه المذكرة، وإنما تخضع للتقييم من طرف الأساتذة. وتهدف هذه المذكرات إلى تنمية قدرات الطالب المنهجية وتهيئته للخوض في ميدان الدراسات العليا على غرار مذكرات الماستر.

أما فيما يخص البحوث القصيرة، فيجب الإشارة إلى أن هناك البحوث يقوم بها الطالب الجامعي أو مجموعة من الطلبة، خلال مرحلة الليسانس و الماستر أثناء حصص التطبيق بناءً على طلب أساتذة التطبيق في مواد مختلفة, حيث تهدف هذه البحوث إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره، وعرضها بصورة سليمة، معتمداً على منهجية علمية مضبوطة، وعلى استخدام

[1] كإحتواءها مثلا على عنوان، مقدمة،صلب الموضوع، خاتمة، قائمة المراجع، الفهرس وكذا إحترام ضوابط التهميش والأمانة العلمية...إلى غير ذلك من قواعد منهجية البحث العلمي.

[2] نجد على سبيل المثال: التصنيف على أساس المنهج، على أساس المحتوى، على أساس التصميم، على أساس الطبيعة والدوافع أو على أساس المستوى.

المراجع الموجودة في رفوف المكتبات، وتدريبه على النزاهة والأمانة العلمية وتحمل المسؤولية في نقل المعلومات, وقد لا يتعدى حجم البحث عشر صفحات، أو يتجاوزه بقليل.

أولا: المذكرات و الأطروحات

المذكرة أو الأطروحة هي بحث أكاديمي يقوم به الطالب الباحث لنيل إحدى الشهادات (كشهادة الماسترأو الماجستير)[1]. أو أن يقدم طرحا جديدا ودرجة أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد، وهذا عن طريق الإعتماد على معلومات أكثر دقة وعمق وتحليل بهدف الحصول على شهادة الدكتوراه[2]، و بالرجوع إلى المادة 50 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 نجد أنها عرفت الأطروحة بأنها "وثيقة مكتوبة متبوعة بعرض شفوي لأعمال البحث التي تمت للحصول على شهادة الدكتوراه، وهي نتيجة عمل طالب واحد. تهدف الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه إلى تكريس قدرات المترشح العلمية للقيام بأعمال بحث مبتكرة، والمساهمة بصفة معتبرة في حل المشاكل العلمية والتكنولوجية و/أو الإجتماعية والإقتصادية. يجب أن تقدم الأطروحة بالضرورة مساهمة في تطوير المعارف أو تؤدي إلى تطبيقات جديدة. تسمح متطلبات التكوين في الطور الثالث بتقييم المعارف العلمية لطالب الدكتوراه وكذا مهاراته وقدراته للقيام بشكل أفضل بأعمال البحث بكل إستقلالية، وبنشاطات الخبرة التطوير"[3]. ويجب الإشارة إلى أن كلا هذين البحثين بحاجة إلى ما يصطلح عليه

[1] الهدف من إعداد مذكرات الماستر ليس التوصل إلى ابتكارات جديدة أو تقديم إضافات مستحدثة، وإنما تكمن في تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة، في مجال معين والابتعاد عن السطحية في التفكير والتحرير.

[2] أما فيما يخص الأطروحة، فيتفق الفقه والأساتذة على أن الأطروحة هي بحث علمي أعلى درجة من المذكرة، وهي للحصول على درجة الدكتوراه, ولهذا فهي بحث أصيل, يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه, وتحديد اشكاليته, ووضع فرضياته, وتحديد أدواته واختيار مناهجه, وذلك من أجل إضافة لبنة جديدة لبنيان العلم والمعرفة. وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أوسع, وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية, ويجب أن تعطي فكرة عن أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث, دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه ويوجهه. ولأجل ذلك فالأطروحة قد تحتاج إلى مذة زمنية أكبر، قد تكون كأقصر تقدير ثلاث (3) سنوات (إذا كنا في إطار دكتوراه الطور الثالث)، وقد تتعدى عشر (10) سنوات في بعض الأحيان (في إطار النظام القديم –دكتوراه دولة- أو دكتوراه علوم.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6.

بالإشراف أو التأطير وكذلك المناقشة، وهذا خلافا للمداخلة والمقال الفقهي اللذان يخضعان للتحكيم من طرف لجنة التحكيم (اللجنة العلمية).

و يجب أيضاً عدم الخلط بين مذكرة ماستر ومذكرة التخرج في إطار الليسانس، فهي تُطلب في الغالب كأحد متطلبات التخرج لنيل شهادة الليسانس فهي تقع بين البحوث القصيرة ومذكرات الماستر، فهي تعد أكثر تعمقا من البحوث القصيرة، ويتطلب من الباحث مستوى فكريا أعلى نوعاً ما. حيث يعمل الطالب الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث، وتحديد الإشكالية التي سيتعامل معها، و محاولة وضع الاقتراحات اللازمة لها، واختيار الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم.

ثانيا: المقالات و المداخلات

المقال أو المداخلة هو/هي بحث علمي من خلاله يقوم الباحث بإعداد موضوع في جزئية معينة لمعالجتها بطريقة أكاديمية وفق منهجية علمية بغرض نشر المقال في إحدى المجلات. أو المشاركة بالبحث كمداخلة في إحدى الملتقيات أو الندوات أو الأيام الدراسية، وتجدر الإشارة إلى أن كلا البحثين (المقال و المداخلة) يخضعا للتحكيم من طرف اللجنة العلمية.

فعندما يهتم الباحث بكتابة مقال فقهي، فإنه يتوجب عليه أن يقدم ثمرة بحثه بشكل واضح ومنسجم، وأن يخطط لذلك من خلال تحديد النقاط الرئيسية للمقال، وأن يدرك ما تعنيه النتائج التي توصل إليها، وما تعلم من خلال مسيرة بحثه، وماذا أضاف من نتائج؟

فمن الضروري إذن أن يكون المقال الفقهي الذي يعرض نتائج البحث النظري أو التطبيقي إبداعيا، بحيث يضيف شيئاً جديداً للمعرفة العلمية، ولا يكتفي بعرض المعلومات والمفاهيم النظرية فقط. كما ينبغي أن يكون الباحث ملماً منهجية التحرير (méthodologie rédactionnelle)، وأن يتجنب الصيغ الغامضة والأساليب المعقدة في تحرير بحثه، لأن هذا الأخير قد لا يطلع عليه المتخصصون الأكاديميون فسحب، بل قد يتعدى ذلك إلى باقي رجال القانون من طلبة ومحامون...الخ

الفرع الثاني: التصنيف على أساس الغرض

من خلال هذا التصنيف الفقهي، تقسم البحوث على حسب الغرض منها إلى بحوث نظرية وأخرى تطبيقية.

أولا: البحوث النظرية

البحوث نظرية أو ما يصطلح عليها ببحوث العلوم الإنسانية، حيث تعد هذه البحوث بحوثا نظرية بإمتياز، إلا أن هذا لا يقلل من أهميتها و قيمتها العلمية، ونجد هذا النوع من البحوث في مجال علم الإجتماع، الأدب، التاريخ، القانون و الفلسفة...الخ. وغالبا ما تهدف هذه البحوث إلى تعميق المعرفة من جهة، وتبسيطها وتيسيرها للناس من جهة أخرى حتى يستطيعوا الإستفادة منها[1].

ثانيا: البحوث تطبيقية

البحوث التطبيقية أو مايصطلح عليها ببحوث العلوم التجريبية، **فأ**ول ميزة تمتاز بها هذه البحوث أنها تطبيقية بإمتياز، حيث تكمن أهميتها الأساسية من خلال قابليتها للتطبيق على الواقع. وهذا ما يعود بالنفع المباشر والكبير على المجتمع. فمثل هذه البحوث هي التي تؤدي إلى تطوير الصناعات المختلفة في الدول المتقدمة، وتعتمد هذه البحوث على المنهج التجريبي والذي يقوم على الملاحظة وإفتراض فرضيات والتحقق من نتائجها، ثم تطبيق نتائجها على مجالات مختلفة، ولعل أهم هذه المجالات نجد: بحوث الهندسة، الطب، الصيدلة، الفيزياء، الكيمياء والزراعة...الخ[2].

المبحث الثاني: المنهجية المتبعة في البحث العلمي

[1] Guy Roger ASSIE et Roland Raoul KOUASSI, ***Cours d'initiation à la méthodologie recherche***, Ecole pratique de la chambre de commerce et d'industrie, Abidjan, p.21.

[2] أثير حسني الكوري، ***الأخطاء الشائعة في إعداد البحوث العلمية***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 137 ; و صالح إبراهيم المتيوتي، ***أصول البحث العلمي القانوني***، مجلة الفقه والقانون، ص. 4.

تعتبر المنهجية بصفة عامة فرع من فروع علم المعرفة أو مايصطلح عليه عند بعض الفقهاء بالإيبستمولوجيا، فهي تختص بدراسة الطرق أو المناهج التي تسمح بالوصول إلى معرفة علمية للأشياء والظواهر. بينما يعتبر المنهج مجموعة الإجراءات والعمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث لإظهار الحقيقة المسائل التي يدرسها. كما يعني هذا المصطلح، اللجوء إلى أنماط تحليلية خاصة بفروع علمية مميزة.

ويجب التنويه إلى أن هناك من يرى في مصطلح المنهج أنه مرادف لمصطلح المنهجية، فما هي العلاقة بين المفهومين؟

فهناك من الفقه من يعطي مصطلح المنهج معنى فلسفياً بإعتباره فرعاً من فروع علم المنطق، وتتجلى المواضيع التي يتناولها في دراسة طرق البحث العلمي. بمعنى أنه علم طرق البحث، وهذا ما تدل عليه تسميته باللغة الإنجليزية Methodologie والتي هي كلمة مركبة، حيث يقصد باللفظ الأول Methodo على الطريقة، بينما يقصد باللفظ الثاني logy على العلم. وبالتالي تعني كلمة المنهجية على "الدراسة المنطقية لقواعد وطرق البحث العلمي، وصياغتها صياغةً إجرائية تيسر إستخدامها"[1].

وفي نفس السياق، هناك من ركز على الإشتقاقات اللغوية وكذا الإستعمالات التاريخية في تحديد المقصود من كلمة المنهج، حيث يرى هذا الفقه بأن كلمة Method مأخوذة من الكلمة اللاتينية Methodus، والتي هي مأخوذة بدورها عن اللغة اليونانية، وهي تعني عند **أفلاطون** ب" البحث أو النظر أو المعرفة بينما إستعملها **أرسطو** بمعنى بحث". وفي العصر الحديث عرفت "منهج" إبتداءً من القرن السابع عشر على يد مجموعة من الفقهاءعلى غرار **فرنسيس بيكون** و **كلود برنارد،** وغيرهم من المحدثين على رأسهم **دور كايم، برتران رسل** و **جون ديوي**.[2]

[1] عامر مصباح، ***منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية والإعلام***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2017، ص. 11.

[2] رجاء وحيد دويدري، ***البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية***، دار الفكر، سوريا، 2000، ص. 128: نقلاً عن عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 12.

فالمنهج إذاً هو ذلك الطريق أو الأسلوب الذي يختاره الباحث من بين عدة طرق وأساليب علمية (المناهج) بما يتناسب مع موضوع بحثه ،وذلك لمعالجة إشكاليته وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى حلول لها أو إلى بعض النتائج بشأنـها، ولذلك يمكن القول أن المنهجية أشمل من علم المناهج الذي هو جزء أساسي منها، فهو يظهر أساسا في كيفية معالجة الموضوع على مستوى المتن و خطة البحث وهما من أجزاء البحث. أما **المنهجية** فهي تهتم بكل أجزاء وأقسام البحث العلمي من خلال بيان عناصرها وشروطها والقواعد التي تحكمها، فضلا عن المسائل المتعلقة بالشكل مثل : كيفية إعداد صفحة الواجهة، كيفية التوثيق في الهامش، كيفية إعداد قائمة المراجع، علامات الوقف، إعداد الفهرس،...الخ

ولقد عرف علم المناهج تطورا كبيرا نتيجة لتطور أنواع المناهج واستعمالاتها المتزايدة، وبتزايد حركة البحث العلمي وتنوع مجالاته، ازدادت أهمية هذا العلم، تعددت المناهج وتنوعت الاختصاصات العلمية، بل إننا نجد العلم الواحد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن أول من استعمل كلمة "علم المناهج " أو " المنهجية " هو الفيلسوف الألماني " كانط "، وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين:

ويتمثل أولا في مذهب المبادئ، وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة. ثانيا، علم المناهج يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم[1].

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم ـ وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل حتى يصل إلى نتائج معلومة، فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

---

[1] عبد الرحمن بدوي، ***مناهج البحث العلمي***، وكالة المطبوعات، الطبعة الثالثة، الكويت، 1977، ص. 7.

المطلب الأول: مناهج البحث العلمي

في مجال البحوث القانونية، يمكن للباحث أن يتبع إحدى المناهج المعروفة أو بعضها أو جميعها لإنجاز البحث، ولقد إختلف الفقهاء في تحديد مناهج البحث العلمي (المنهج الوصفي، الإستدلالي، التاريخي، التتبعي، الإستقرائي...الخ)[1]. هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، والقيان بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة، لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا أولا، ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا[2]. فعلى سبيل المثال، بواسطة المنهج التاريخي يمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية القانون، في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني بطريقة علمية صحيحة. كما يمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية، مثل النظام القانوني والإداري الإغريقي والروماني، النظام القانوني الإسلامي...الخ.

الفرع الأول: ماهية منهج البحث العلمي

لدراسة أي موضوع، فإنه يتعين على الباحث الإستعانة بمنهج أو مجموعة من المناهج وذلك تبعاً لطبيعة الموضوع محل الدراسة. وعملية تحديد المنهج تعتبر عاملاً أساسيا في عملية إعداد البحوث الأكاديمية، بحيث يؤدي تطبيقه بطريقة دقيقة وسليمة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية في عملية معالجة الموضوع محل الدراسة، حتى يتسنى للباحث للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة.

---

[1] عيسات مريم و عيسات فطيمة الزهرة، ***مراحل كيفية إعداد وتصميم البحوث العلمية***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، الجزء الأول، المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 201.

[2] ثريا ملحس، المرجع السابق، ص. 32.

أولا: تعريف المنهج

لقد تعددت تعريفات المنهج في أدبيات البحث العلمي واختلفت وجهات نظر الفقهاء نحوها. و قد بلغ عدد تعريفات البحث العلمي إلى أكثر من مائة تعريف. فالمناهج جمع منهج، والمنهج (Méthode) في اللغة يعني الطريق الواضح، ونهجَ الطريق، بمعنى أبانه وأوضحه، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانة[1].

فالمنهج هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر، للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود.

والمنهج بمعناه العلمي والاصطلاحي الدقيق يقصد به: "الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود[2].

كما عرفه بعض الفقه بأنه" فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، إما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها."

أو أنه : " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة".

أو هو: " مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدما لعملية المعرفة التي سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها[3].

فالمنهج عملية فكرية منظمة، أو أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف، يسلكه الباحث المتميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة.

---

[1] ابن منظور جمال الدين الأنصاري، ***لسان العرب***، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني مصر، ص 383 ; ومحمد بن أبي بكر الرازي, ***مختار الصحاح***, مكتبة لبنان، لبنان 1986, ص 284.

[2] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص. 7.

[3] محمد طه بدوي، ***المنهج في علم السياسة***، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000, ص. 115.

ويلتزم الباحث بمجموعة من القواعد والضوابط لاتخاذ القرارات وإتباع الإجراءات المقيدة لمسيرته البحثية، في إطار المنهج وإجراء التجارب الضرورية اللازمة، مستعينا بالأدوات البحثية الأكثر ملائمة لبحثه، وإيضاح العلاقات والعلل السببية في إطار تحليل المشاهدات والملاحظات، وإجراء المقارنات المنطقية للوصول إلى نتائج واختبار مدى صحتها، ثم بلورة هذه النتائج في إطار التسلسل والتأطير النظري المنسق، في صورة قواعد مبرهن على صحتها، كحقائق علمية تقود إلى حل الظاهرة محل البحث.

ولعل أكثر التعريفات شمولا وبساطة هو الذي يرى أن المنهج : هو الطريقة التي تعين الباحث على أن يلتزم باتباع مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل سيراً مقصوداً في البحث العلمي ، ويسترشد بها الباحث في سبيل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث.

والمنهج العلمي وفق المفهوم السابق، يصح تطبيقه في كل العلوم الطبيعية والاجتماعية بكل فروعها. وتجدر الإشارة إلى أن المناهج التي إعتمدها الفقهاء إستنادا إلى دراسات متخصصة من طرف متخصصين في منهجية البحوث العلمية، الهدف من تطبيقها هو التوصل إلى نتائج سليمة. وعلى خلاف ذلك، فإن الإعتماد على المنهج التلقائي[1] قد يعرض صاحبه للخطأ، وبالتالي لا يساعد على الوصول إلى نتائج سليمة.

ثانيا: تمييز المنهج عن المنهجية

هناك بعض الباحثين وعلى الأخص الطلبة من يخلط بين مصطلح المنهج العلمي ومصطلح المنهجية العلمية. فمن الناحية اللغوية، فإن لفظ **المنهجية** هي مؤنث للفظ نهج، ينهج، منهاجاً. ولقد جاء ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم في سورة المائدة، حيث قال الحق عز وجلّ " ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا". ولقد فسر المفسرون هذه الآية، الطريق الواضح الذي يمشي ويسير عليه الناس.

[1] فالمنهج التلقائي هو الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة, دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة.

أما إصطلاحا، فالمنهجية تمثل تلك الإجراءات التي يعتمد عليها الباحث خلال مسيرته البحثية لمعالجة موضوع معين، من ملاحظة والتي تعتبر أول خطوة يقوم بها الطالب الباحث عند إختياره للموضوع، زد على ذلك التركيز والقدرة على التفكير والتحليل والإستنباط والتعمق في حيثيات الموضوع المدروس...الخ. أو هي مجموعة من القواعد والخطوات المنظمة التي يعتمد عليها الطالب الباحث لدراسة مشكلة أو ظاهرة ما وصولا إلى حلول أو نتائج أو حقائق معينة.

بينما يعتبر المنهج العلمي الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته أو معالجته لظاهرة معينة من أجل تحديد أبعادها بشكل كامل للوصول إلى نتائج محددة. أو هو إطار لوصف أو تحليل الظاهرة، ويوظف للمقاربة المنهجية بين الأطر النظرية والقواعد القانونية والوقائع السياسية، وتجب الإشارة إلى أن المناهج تتفرع إلى أنواع أهمها: المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي والمنهج الإستدلالي...الخ.

وبالتالي، يمكن أن نستنتج بأن المنهج العلمي يعتبر جزء من المنهجية العلمية التي يسير عليها الطالب الباحث أثناء قيامه بالدراسة، حيث أن منهجية البحث العلمي تشمل جميع خطوات البحث العلمي التي يتبعها الباحث أثناء دراسته سواء كان في الإطار النظري أو الميداني للموضوع، وهذا بدءً من عملية إختيار الموضوع المراد معالجته مرورا بعملية جمع المادة العلمية، القراءة والتحليل والإستنباط و كذا كيفية التعامل مع قواعد الإقتباس والتهميش إلى غاية عملية التحرير والإعداد الفعلي للبحث العلمي، سواء كان بحثا عاديا الذي يحضره الطالب في حصص التطبيق أو مذكرة نهاية التخرج أو المقالات والمداخلات التي يقوم بإعدادها الباحثين والأساتذة بصفة عامة.

الفرع الثاني: أنواع مناهج البحث العلمي

من المناهج العلمية الحديثة[1] التي يمكن أن يلجأ إليها الباحث والتي تعتبر الأكثر شيوعاً في الميدان التطبيقي، نذكرعلى سبيل المثال: المنهج التجريبي، المنهج الإكلينيكي، المنهج

[1] تتجلى مختلف المناهج التقليدية في كل من:

الإحصائي، منهج دراسة حالة، المنهج الكشفي، المنهج المسحي، منهج تحليل المحتوى، المنهج ماوراء التحليل الخ...

بينما هناك العديد من المناهج العلمية والتي يعتمد عليها الباحثين خصوصا في باقي بحوث العلوم الإنسانية بصفة عامة، وفي بحوث العلوم القانونية بصفة خاصة، ومن أمثلة هذه المناهج نجد كل من:

أولا: المنهج التحليلي

يعتبر هذا المنهج من أهم مناهج البحث العلمي المعروفة، فهو منهجا مشتركا تستخدمه جميع العلوم، ويقصد بالتحليل لغة "التفكيك و التجزئة"، أما إصطلاحا فهو "عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي لتمحيص وتأصيل المعلومات المراد دراستها". والتحليل في الدراسات القانونية يتعلق بالنصوص القانونية وكذا آراء ومواقف الفقهاء. و إن تحليل و دراسة المعطيات تمثل المرحلة الخاصة بمعالجة المعلومات المتحصل عليها من خلال الملاحظة وتهدف إلى تقديمها بكيفية تسمح بالمراجعة و المقارنة بين النتائج الملحوظ و النتائج المنتظرة من البحث عندما يطرح فرضياته، وإن هذه المرحلة تتضمن ثلاثة عمليات.

أ ـ أن العملية الأولى تهدف إلى وصف و تصنيف و تقديمها بشكل منظم يسمح بالتحليل.

المنهج التحليلي والمنهج التركيبي: فالمنهج التحليلي الاكتشافي، وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، أمَّا المنهج التركيبي أو التأليفي فهو يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي، وذلك بهدف تعميمها ونشرها للآخرين.

ويعاب على هذا التقسيم أنه ناقص، لأنه يتحدث عن الأفكار فقط، ولا يشمل القوانين والظواهر، كما أنه لا يصح لكافة فروع المعرفة.

أما فيما يخص المنهج التلقائي والمنهج العقلي: فالمنهج التلقائي هو الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة, دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة, أمَّا المنهج العقلي التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة, من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.

وانتقد هذا التقسيم الكلاسيكي من حيث أته يتحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة, وليس على مناهج البحث العلمي, كمناهج علمية لها أصولها وقوانينها.

و هذا يعني أن المعطيات تقدم في شكل يتماشى و الأبعاد و مؤشرات المفاهيم (سؤال أمام كل مؤشر و الإجابة عليها ، وأمام كل بعد من الأبعاد عدد مؤشرات).

ب ـ أما العملية الثانية تهدف إلى تحديد و إستنتاج العلاقة و الترابط بين المفاهيم، و بين المفاهيم و الواقع الملحوظ (ما هي المتغيرة المسببة و المتغيرة التابعة، سبب، آثار).

مع إمكانية إدراج متغيرة ثالثة لإختيار العلاقة بين الفرضية الأولى.

ج ـ أما العملية الثالثة فهي تهدف إلى المقارنة بين العلاقة السببية الناجمة على الفرضية و العلاقة الناتجة من الملاحظة (تطابق، أو إختلاف).

إذا كان هذا الإختلاف أو الفارق ضئيل، يمكن بأن الفرضية قد حققت ميدانا، إذا كان الأمر غير كذلك، يجب على الباحث أن يعد العمل من الأقل، و إن يتخلى عن الفرضية الأصلية[1].

لقد بدأ تطبيق منهج تحليل المضمون في ميدان القانونية على يد "هارولد لازويل " الذي قام بدراسة الحملة الدعائية التي قام بها الإعلام البريطاني لمبدأ ولسن 14 ومنها مبدأ حق تقرير مصير الشعوب و في سنة 1969 استخدم منهج تحليل المضمون لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول و من هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية و النقدية للنصوص السياسية و القانونية و كذلك دراسة الباحثة عواطف عبد الرحمان عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية و تذكر الباحثة هدف دراستها كتالي:

-تحديد الملامح العامة لأنماط الجريمة في المجتمع المصري من خلال تحليل مضمون ما ينشر في الصحف اليومية مع إبراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادي و الثقافي.

- يستخدم منهج تحليل المضمون لخدمة أغراض كثيرة في ميدان العلوم القانونية و الإدارية أهمها :

*تحليل مضمون الشكاوي المنشورة في الصحافة الوطنية للتعرف عن المشاكل.

[1] عبد الحق كايد، المرجع السابق، ص. 54 ; رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 62 ; وعبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 80.

* تحليل أنماط الجرائم و عددها و بيئتها و ذلك من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.

* دراسة و تحليل المواد التي تقدمها الصحف و الإذاعة المسموعة أو المرئية و الكتب والنشرات التي تتصل بموضوع قانوني أو إداري.

* التعرف على موقف الرأي العام الوطني من قرار سياسي أو قانون أو مسالة معينة و كذلك التعرف على موقف الرأي العام في دولة معينة تجاه مسالة تتعلق بدولة أخرى وذلك من خلال تحليل مضمون الصحافة.

* تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف.

- تحليل التقارير التي تصل إلى وزارة أو إدارة معينة، و ذلك بدراستها بطريقة موضوعية والتعرف على أراء الجهات التي لها علاقة بها.

- تحليل مضمون الخطب السياسة و الدبلوماسية و خطابات المعارضة السياسية.

- دراسة و تحليل مضمون البرامج السياسية للأحزاب و كذلك برامج الحملات الانتخابية.

- التحليل القانوني للمعاهدات و الاتفاقيات و المواثيق الوطنية و الدولية في ضوء القانون الدولي، و الحكم على مدى شرعيتها.

- دراسة محتوى الدساتير و القوانين لكشف مواطن الخلل و التغيرات.

- دراسة و تحليل أقوال و تسريحات المتهم في مجال التحقيق القضائي.

- معرفة الشخصيات و انتمائهم و تصوراتهم من خلال دراسة محتويات الخطب السياسية ومذاكرتهم.

- كما يمكن القول إن تحليل المضمون هو منهج حديث الاستخدام، عرف تطورا واضحا وطبق في مجالات مختلفة يستخدمه رجل القانون في تفسير الفقه، و القاضي في التحقيق القضائي، والمحامي في تحليل الأحكام القضائية و الإدارية في الشكاوي، و النائب في تحليل مشروع قانون و السياسي في دراسة موقف الأخبار.

يعتبر من أدوات جمع البيانات و المعلومات الذاتية، يكتفي الباحث في حالة استخدامه لهذا الأسلوب على دراسة المصادر المتاحة و تفسير مضمون و محتوى :

- المواثيق القانونية الوطنية و الدولية.

- الدساتير و القوانين لكشف النقائص و الثغرات و الفراغات الموجودة.

-العقود و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و مدى شرعيتها على ضوء مبادئ القانون الدولي.

- دراسة التقارير و المحاضر و التعليمات الصادرة من المؤسسات الرسمية.

- الخطب السياسية و تصريحات القادة السياسية و الدبلوماسية.

-الأحكام القضائية و الاجتهاد في ميدان المنظومة القضائية.

- تصريحات و أقوال أطراف النزاع (أقوال الشهود و تصريحات المتهم).

ثانيا: المنهج المقارن

يعتبر المنهج المقارن من بين أهم مناهج البحث في العلوم القانونية نظرا لما يتميز به هذا الأخير من مميزات تتلاءم مع طبيعة العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية. وتجدر الإشارة إلى أن المنهج المقارن مركب من مصطلحين هما: المنهج والمقارنة، فالمقارنة لغةً : هي مصدر قارَنَ يقارن مقارنة، وهي الْمُوَازَنَةُ بين شيئين، ويقال قارن الشيء بالشيء : قاسه به ووازنه. فالمقارنة هي الموازنة والمقايسة بين ظاهرتين أو أكثر لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بينهم[1].

ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف المنهج المقارن بأنه :" تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة، من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينهما، وفق خطوات بحث معينة من اجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة.

[1] للمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع: فاطمة الزهراء الودني، ***دور المنهج المقارن في تجويد البحث القانوني***، الجزء الأول، المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 335 وما بعدها.

ومفاد هذا المنهج، أن يعتمد الباحث على المقارنة بين تشريع بلده ومختلف التشريعات الأخرى، وهذا بغية بيان أوجه التشابه والإختلاف بينهما فيما يخص المسألة القانونية محل البحث، وهذا بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة. وتتجلى أهمية هذا المنهج في تمكين الباحث من الإطلاع على تجارب الأنظمة القانونية الأخرى ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يفتح المجال لتعديل ومواكبة النصوص القانونية الحديثة.

و عادة يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية, كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية...الخ.[1]

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

وتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، فلقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة[2].

والجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسة في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي على غرار: "كومت، سبنسر، هوبنز، وغيرهم" التحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من

---

[1] حمد سليمان المشوخي، المرجع السابق، ص. 57.

[2] حسن ملحم, ***التفكير العلمي والمنهجية***, مطبعة دحلب, الجزائر, 1993, ص 284.

الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج.

وطورت المدرسة الغربية وخاصة بعد إسهامات " دافي " و" موريه " في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية.

كما لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش[1].

ومجال تطبيق المنهج المقارن في ميدان القانون يظهر جليا استخدامه في علم القانون المقارن، فعلم القانون المقارن شعبة علمية حديثة ساهم في بلورتها كل من علم الأنتربولوجيا، و علم القانون. وهي طريقة علمية تقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية و استخراج أوجه الاختلاف و الشبه فيها، ولقد أنعقد أول مؤتمر للقانون المقارن في باريس سنة 1900م. حيث تم الاتفاق على تعريف المقارنة كأداة علمية تستهدف استخراج القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية، ويتم التوصل إلى هذه القوانين عن طريق الدراسة المقارنة للعادات و التقاليد وأنماط السلوك، وارتباطها بفكرة التطور الحضاري. نتناول بايجاز مفهوم القانون المقارن ونشير الى نبذة تاريخية عن نشأته : يرى البعض أن القانون المقارن قد ظهر في سنة 1900م نظرا لان أول مؤتمر دولي انعقد حول هذا القانون كان في ذلك التاريخ، لكن أغلبية الفقهاء يؤكدون أن الدراسات المقارنة بدأت في الحضارات القديمة، حيث قام الفقهاء الرومان بدراسة الحضارات السابقة للاستفادة من تجاربها في تنظيم مجتمعهم، حيث مر إنشاء القانون الروماني بمرحلتين :

المرحلة الأولى : تمثلت في تدوين قوانين رومانية في مجموعة " قانون الألواح 12".

المرحة الثانية : تمثلت في تدوين القوانين الرومانية في أربعة مجموعات سميت "مجموعات جوستينيان". وفي العصور الوسطى أخذت الدراسات المقارنة أهمية خاصة، حيث ظهرت الدراسات المقارنة بين القانون الأوربي القديم وقانون الكنيسة كما ظهرت في انجلترا دراسات

[1] خالد حامد، ***منهج البحث العلمي***, الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص. 61.

مقارنة بين قانون الكومنلو القديم وقانون الكنيسة كذلك مقارنة القانون بالأعراف السابقة آنذاك. وفي القرن 17 ظهرت موجة جديدة من الدراسات اهتمت بالجانب التاريخي للقانون وفي 1831 أنشأت المدرسة الأكاديمية في فرنسا مادة القانون المقارن والتي تدرس على المستوى الأكاديمي العالمي وهي أول مرة يتم فيها تدريسها. وفي عام 1869 أنشأت جمعية التشريع المقارن والتي كانت تهدف الى دراسة مختلف القوانين الموجودة وتقديم اقتراحات للمشرع وفي عام 1900 نظم أول مؤتمر عالمي حول القانون المقارن كان هدفه أعداد منهجية عامة لتدريسه وقد حذر هذا المؤتمر من الأخطاء التي قد ترد في الدراسات المقارنة نظرا لوجود عنصر الذاتية. وقد تطورت الدراسات المقارنة وأصبح الهدف المعلن هو الوصول إلى قانون عالمي وفي نفس السياق، فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

ولقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900. وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

وبناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة وكعلم قائم بذاته وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون[1].

كما نجد أن معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية.

ثالثا: المنهج التاريخي

[1] حسن ملحم, المرجع السابق, ص 276.

يعتمد هذا المنهج البحثي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من أجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر، فعلى سبيل المثال عندما يتناول الباحث موضوع التعسف في وضعية التبعية في مجال المنافسة، يبدأ بحثه بدراسة التطور التاريخي لهذه الممارسة في التشريع القديم، لكي يتوصل إلى التطور الذي رافق هذا الموضوع إلى أن يصل إلى التنظيم القانوني الحالي[1].

ويتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبدا, على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوما إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء[2].

ولدراسة الوقائع والأحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها.

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ و تحديدا المنهج التاريخي، أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، لفكرة من الأفكار أو نظرية من النظريات أو مدرسة من المدارس أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.

ولدراسة الوقائع والحوادث والظواهر التاريخية دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، لابد من استخدام المنهج العلمي التاريخي.

ولقد عرف المنهج التاريخي عدة تعريفات عامة وخاصة، منها التعريف العام الذي يقرر صاحبه أنه الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

---

[1] لمعلومات أكثر بخصوص هذا المنهج، راجع: فاطمة إبراهيم أحمد طرينة، ***منهج البحث التاريخي في الكتابة والتدوين***، الجزء الثالث، المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 132 وما بعدها.

[2] عبد الرحمن بدوي, المرجع السابق, ص 133.

و هنالك من الفقه من عرف المنهج التاريخي بنه " وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية.

ومن التعريفات التي تتميز بالدقة أيضا أنه "مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل، مع مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها[1].

و عليه، يمكننا القول أن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا.

وفيما يخص تطبيق المنهج التاريخي في ميدان الدراسات القانونية، فإن للمنهج التاريخي دور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية, التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة، المتطورة والمتغيرة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل.

فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

إن المنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها وتركيبها وتفسيرها لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة والسارية المفعول، لفهم واقع النظم

[1] عبد الحق كايد، المرجع السابق، ص. 54 ،رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 62. عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 80. عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص. 78

القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا أولا، ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا[1].

فبواسطة المنهج التاريخي يمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية عن أصل وأساس وغاية القانون في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني بطريقة علمية صحيحة.

كما يمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية مثل النظام القانوني والإداري الإغريقي والروماني والنظام القانوني الإسلامي...الخ.

رابعا: المنهج الوصفي

المنهج الوصفي يهتم بدراسة الظواهر والأحداث من حيث خصائصها وأشكالها وكذا العوامل المؤثرة في ذاك. فهو إذاً يدرس جميع الجوانب وأبعاد الظواهر في الحاضر عن طريق توصيفها، كما يهدف إلى تحديد الأسباب وإستخلاص الحلول، وهذا بغرض الإستفادة منها في التنبؤ بمستقبل هذه الأحداث والظواهر، هذا فيما يخص المنهج الوصفي في بحوث العلوم الإنسانية بصفة عامة. أما في بحوث العلوم القانونية، فإن هذا المنهج يصف النظام القانوني كما هو، دون زيادة أو نقصان.

وإن المتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية لأن هذا المنهج يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانكلترا, وكذا بالدراسات الأنثربولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

[1] ثريا ملحس، المرجع السابق، ص. 32.

[2] عبد الرحمن زيدان، ***مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية***، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص. 83،

Friedrich-Ebert Stiftung, ***Méthodologie de la recherche scientifique -pour les organisations de la société civile- Réponses pratiques à des questions essentielles***, p. 1,

ويقوم المنهج الوصفي على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها.

لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسح الاجتماعي ..الخ[1].

ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها, وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها.

ومن البحوث التي يستخدمها المنهج الوصفي:

-دراسة الحالة: تعتبر أحد أساليب البحث والتحليل الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة، وقد تكون الحالة المدروسة إما لشخصا أو جماعة أو مؤسسة أو مدينة.

فعالم النفس: يستخدم الفرد كحالة للدراسة في تحليل النفسي، وقد تكون المؤسسة كحالة للدراسة في مجالات علمية مختلفة، فقد ندرسها من الناحية البشرية أو المالية أو الإنتاجية، وذلك حسب مجال اختصاص الباحث وطبيعة وأهداف البحث.

-المسح الاجتماعي: ساهم هذا النوع من البحوث في بناء وتطور الدراسات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية، بما قدمه من مناهج وطوره من أدوات لجمع البيانات، وتعتبر هذه الدراسة مساهمة في وضع الأسس والقواعد المنهجية للبحث العلمي, والتعبير عن الظواهر والموضوعات الاجتماعية تعبيرا كميا باستعمال الأدوات المنهجية التي تمكن الباحث من جمع بيانات دقيقة والوصول إلى نتائج موضوعية[2].

-دراسة الرأي العام: للرأي العام تأثير كبير على سياسة أية دولة، لذلك تهتم به السلطات السياسية ورجال الأعمال والشركات وغيرها.

Ouvrage électonique, Le site web : http//www. http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/17874.pdf: (Consulté le 23 mai 2022 à 18h30) ; Et Ahmed TALEB (traduit par Nacera BENDIMERAD, ***Méthodologie de préparation des mémoires et des thèses (Guide chercheur)***, Editions Dar El Gharb, 2004, p. 35

[1] محمد علي محمد, مرجع سابق, ص. 181.

[2] علي سلامة العلاونة، المرجع السابق، ص. 79.

فالاستفتاء من أهم وسائل قياس الرأي العام وخاصة في الدول التي تتمتع بحرية التعبير وممارسة الديمقراطية. وتهدف الدراسات في هذا المجال إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام، وقد اتخذت البحوث في هذا المجال عدة اتجاهات منها:

المجال السياسي، المجال الاقتصادي والمجال الاقتصادي الاجتماعي.

خامسا: المنهج التجريبي

يعد المنهج التجريبي من أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية في البحث عن الحقيقة واكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها.

وفيما يخص المقصود بالمنهج التجريبي كأصل عام، فهناك عدة محاولات لتحديد ماهية ومعنى المنهج التجريبي، منها التي تسعى إلى تعريف المنهج التجريبي بأنه: " المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل, سواء أكانت خارجة عن النفس إطلاقا أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستبطان لكي نصف هذه الظاهرة الخارجة عن العقل ونفسرها. ولتفسيرها نهيب دائما بالتجربة ولا نعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق وحدها"[1].

كما يمكن أن يحدد معناه من خلال تحديد معنى التجربة أو التجريب التي هي إحدى مراحل وعناصر المنهج التجريبي، ومنها:

إن التجريب ما هو إلا ملاحظة تحت ظروف محكومة عن طريق اختيار بعض الحالات أو عن طريق تطويع بعض العوامل، ومنها: التجربة، فهي ملاحظة مقصودة تحت ظروف محكومة، يقوم بها الباحث لاختبار الفرض للحصول على العلاقات السببية.

فمضمون المنهج التجريبي يتمثل في الاعتماد على الملاحظة والتجربة وهو لذلك استقرائي اختباري مع تدخل العقل بسلسلة من عملية الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج عدد محدد من الحالات إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع وذلك إلى ما لا نهاية.

ويتكون المنهج التجريبي من عناصر ومراحل:

[1] عبد الرحمن بدوي, المرجع السابق, ص. 128.

المشاهدة أو الملاحظة العلمية، الفروض والتجربة.

ويختلف المنهج التجريبي عن بقية المناهج العلمية الأخرى خاصة المنهج الاستدلالي، من حيث كون المنهج التجريبي سلوك علمي وموضوعي وعملي خارجي.

والمنهج التجريبي موضوعه الظواهر والوقائع الخارجية، بينما موضوع المنهج الاستدلالي هو المخلوقات العقلية الداخلية[1].

أما فيما يخص تطبيقات المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية والإدارية، فلقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية مع بداية القرن الثامن عشر- ميدانا أصيلا لأعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية، حيث بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية التجريبية تسود حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية الميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.

فهكذا طبق المنهج التجريبي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وتلك المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وكذا البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا[2].

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي، عندما تمَّ اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

---

[1] أنظر في هذا الشأن : رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 54 و أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 114 و عبد الله محمد الشريف، ***مناهج البحث العلمي -دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية-***، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،1996، ص. ;58 و أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 18، و ثريا ملحس، المرجع السابق، ص. 49.

[2] كامل المغربي، المرجع السابق، ص. 25.

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات. والدراسة التي قام بها الأستاذ " مور بيرجر" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 1954[1].

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي، في الوقت الحاضر القانون الجنائي والعلوم الجنائية، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية. فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد السريع التطور.

ومن خلال ما سبق ذكره، نلاحظ أن المنهج التحليلي يبقى منهجاً مشتركاً بين مختلف المجالات البحثية النظرية والتجريبية منها. وبالتالي نستنتج أن هذا المنهج يعتبر الأكثر شيوعاً و إعتماداً في مختلف الأبحاث العلمية.

المطلب الثاني: المراحل العامة للبحث العلمي

على العموم، ينبغي على أي باحث بصفة عامة، والباحث المتخصص في مجال العلوم الإجتماعية أن يبني بحثه وفق مراحل منتظمة، وبتدرج مترابط بين كل مرحلة بحثية وأخرى، أو وفق مايسمى بالتسلسل المنطقي للأفكار، وهذا في رحلة تحريه للواقع بصورة إيجابية وصولا للنتائج المسطرة والمستهدفة من دراسته، لتعود بالفائدة عليه كباحث وعلى مجتمعه كإضافة في التطور والتنمية. ولعل أهم المراحل التي يمر عليها البحث العلمي بصفة عامة هي كالتالي:

الفرع الأول: عملية تصميم البحث

[1] نشرت هذه الدراسة في كتاب للمؤلف المذكور تحت عنوان: " البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة "، ترجمة الدكتور محمد توفيق رمزي، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، 1957.

كأصل عام، تشمل هذه المرحلة الأولية، تحديد مشكلة البحث[1]، تحديد هدف البحث والغرض منه، تحديد المصطلحات والمفاهيم الأساسية، وكذا الإطلاع على الدراسات السابقة، وتحديد مجالات الدراسة، تحديد التساؤلات وكذا المناهج التي يتبعها الباحث.

هذه المرحلة تعتبر عملية أولية، لأنها أول خطوة تهتم بالجانب الشكلي الذي ينبغي على أي باحث في مجال العلوم الإجتماعية أن يأخذه بعين الإعتبار، والتحضير له قبل بداية العمل التطبيقي[2].

الفرع الثاني: عملية تنفيذ البحث

بعد عملية التصميم، يتوجب على الباحث المرور إلى مرحلة لا تقل أهمية عن الأولى، وهي التنفيذ أو التطبيق، والوقوف على تفعيل كل ما كان نظري وتجسيده ميدانيا.

من خلال هذه المرحلة، يبدأ الباحث في تنفيذ الإجراءات التي يتطلبها البحث وترجمتها على أرض الواقع، وبالتالي فهو بحاجة إلى مرافقة من طرف أستاذ مشرف، وتتضمن الخطة تحديد طبيعة المعطيات المستهدفة وأمكنة تواجدها ونوع الأدوات التي سيحتاجها في الوصول إلى تلك المعطيات ثم جمعها وتصنيفها، وكيفية حفظها وتدوينها[3].

الفرع الثالث: عملية إستخلاص النتائج ومراجعتها وتحليلها

تعتبر هذه العملية من بين أهم العمليات، إذ تحتاج إلى الكثير من الدقة والدراية بالأساليب العلمية المساعدة على تصنيف وعرض البيانات المتحصل عليها بعد إجراء الدراسة الميدانية

---

[1] يجب الإشارة إلى أن البحث العلمي بصفة عامة يهدف أساسا إلى التوصل إلى الحقيقة بشأن مشكلة قانونية معينة من أجل إيجاد الحلول لهذه المشكلة، فإن البحث العلمي لا يوجد إلا حيث توجد المشكلة. فوجود المشكلة القانونية هو أول فرضيات وجود البحث العلمي. وعليه، فلابد على الباحث من إدراك وجود المشكلة وجمع المعلومات حولها، ثم الإجابة عن تلك الإشكالية. كما لابد على الباحث عند صياغته للمشكلة، وتحديد موضوع البحث، أن يسأل نفسه بعض الأسئلة منها:
هل يستحق هذا الموضوع أن يكون محل دراسة؟
هل يمكن الكتابة في هذا الموضوع مذكرة أم أطروحة، أم مقال...الخ.

[2] كامل محمد مغربي، ***أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص.ص. 19 و20.

[3] محمد شيا، ***مناهج التفكير وقواعد البحث***، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص.ص. 218 و219.

بهدف تفسيرها وتحليلها، حيث يجد الباحث نفسه أمام معطيات أولية، قد تكون عبارة عن تسجيل لمعلومات الملاحظة على سبيل المثال. فبعد عملية جمع المعطيات، تأتي مرحلة أخرى تتمثل في تنظيم هذه المعطيات من أجل تحليلها وتفسيرها حتى يتمكن الباحث من إختيار الفرضيات (إن وجدت)، إما بتأكيدها، أو نفيها أو تعديها أو إعادة طرحها من جديد. فهي مرحلة يقوم فيها الباحث بتجهيز البيانات بإستخدام كافة الطرق الرياضية والمنطقية، من أجل الوصول إلى معلومات مفيدة يمكن إتخاذ القرارات بناءً عليها، وفيها تظهر شخصية الباحث من خلال التعمق في التحليل وتفسير الظواهر[1].

[1] فوضيل دليو، ***مراحل البحث في العلوم الإنسانية***، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد 01، الجزائر، 2012، ص. 07.

الفصل الثاني: خطوات إعداد البحث العلمي

هي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة، التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز البحث.

وإذا كانت أدوات البحث متعددة ومتنوعة، فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام عمله، كما أن براعة الباحث وعبقريته تلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي، ومن أهم أدوات البحث على العموم في مختلف البحوث العلمية هي كالأتي:

العينة:[1] وهي ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا[2].

الملاحظة بإختلاف أنواعها: الملاحظة هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات، وهناك مقولة شائعة مفادها أن العلم يبدأ بالملاحظة. وتبرز أهمية هذه الوسيلة في الدراسات الاجتماعية والانثربولوجية والنفسية وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية.

وتستخدم الملاحظة في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق المقابلة أو الاستفتاء، كما تستخدم في البحوث الاستكشافية والوصفية والتجريبية.

ويمكن تقسيم الملاحظة إلى قسمين:

[1] للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى : يحي بن حفاف وعيسى نضور، ***مكانة ودور العينات في البحوث والدراسات العلمية***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021،ص. 44 وما يليها.

[2] عبد المجيد لطفي، ***علم الاجتماع***، دار المعارف، الطبعة السابعة، مصر، 1976, ص 353.

الملاحظة البسيطة: وهي الملاحظة غير الموجهة للظواهر الطبيعية، حيث تحدث تلقائيا وبدون أن تخضع لأي نوع من الضبط العلمي ودون استخدام الباحث لأي نوع من أنواع أدوات القياس للتأكد من صحة الملاحظة ودقتها.

الملاحظة المنظمة: وهي الملاحظة الموجهة، والتي تخضع إلى أساليب الضبط العلمي, فهي تقوم على أسس منظمة ومركزة بعناية.

وقد أثبتت الملاحظة المنظمة فعاليتها في تسهيل عملية تحليل العديد من النشاطات الإنسانية، وذلك باستخدام الصور الفوتوغرافية، والخرائط...

الاستخبارات المختلفة:

المقابلة: وتعتبر من الوسائل الشائعة الاستعمال في البحوث الميدانية، لأنها تحقق أكثر من غرض في نفس الباحث، فبالإضافة إلى كونها الأسلوب الرئيسي الذي يختاره الباحث إذا كان الأفراد المبحوثين ليس لديهم إلمام بالقراءة أو الكتابة أو أنهم يحتاجون إلى تفسير وتوضيح الأسئلة، أو أن الباحث يحتاج لمعرفة ردود الفعل النفسية على وجوه أفراد الفئة المبحوثة.

والمقابلة أنواع: فهناك المقابلة الفردية، والمقابلة الجماعية، المقابلة بين رئيس ومرؤوس، بين مسؤول في التنظيم وطالب للوظيفة...[1]

الاستبيان: ويسمى أيضا بالاستقصاء، وهو إحدى الوسائل الشائعة الاستعمال للحصول على المعلومات، وحقائق تتعلق بآراء واتجاهات الجمهور حول موضوع معين أو موقف معين. ويتكون الاستبيان من جدول من الأسئلة توزع على فئة من المجتمع (عينة)، بواسطة البريد أو باليد أو قد تنشر في الصحف أو التليفزيون أو الإنترنت، حيث يطلب منهم الإجابة عليها وإعادتها إلى الباحث. والهدف منه هو الحصول على بيانات واقعية وليس مجرد انطباعات وآراء هامشية.

المبحث الأول: آليات الإشراف على الطالب الباحث

[1] يوسف مصطفى، المرجع السابق، ص. 49.

يعتبر البحث علمياً إذا ما استوفى جميع أركانه الأساسية، بحيث تضمن كل المحتويات التي تجعل منه بحثاً ذو قيمةً علميةً وأصالة وجودة، من خلالها ترفع صاحبه إلى مصاف الباحثين الناجحين والموثوق فيهم، فلا يكون ذاك إلا بالإلتزام بأخلاقيات البحث العلمي وعلى رأسها الامانة العلمية. ويخضع الطالب الباحث للمتابعة والمرافقة من طرف مشرف يتم إختياره مسبقا من طرف الطالب أو الإدارة أو الأستاذ. فيحدد هذا الأخير توقيت مناسب للجلوس مع الطالب للنقاش والحديث عن خطة طريق وكذا العقبات والإنجازات المحققة، فيقوم المشرف بتسجيل تلك الملاحظات، وما تم نقاشه في ذلك اليوم. وفي حالة عدم إلتزام الطالب الباحث بتوصيات الأستاذ المشرف، فإنه يتحمل مسؤوليته كاملة جراء تصرفه.

ويجب الإشارة إلى عملية الإشراف على مذكرات الماستر تختلف عن تلك المتعلقة بأطروحات الدكتوراه، حيث نجد على سبيل المثال فيما يخص على مذكرات الماستر، لا تشترط في المشرف أي درجة علمية، بحيث يمكن لأي أستاذ باحث الإشراف عليها (كأستاذ مساعد ب أو مساعد أ، وإن علت الدرجة)، وهذا على خلاف الإشراف على أطروحة الدكتوراه، حيث يجب أن يكون المشرف على أطروحة الدكتوراه أستاذاً باحثاً أو باحثاً دائماً من ذوي مصفّ الأستاذية (rang magistral)[1]، كأستاذ محاضر قسم أ أو أستاذ التعليم العالي.

كما يتابع الأستاذ المشرف على الأطروحة، بإنتظام حالة تقدم أعمال بحث طالب الدكتوراه، ويحرر تقريراً بذلك كل سنة يعرضه على لجنة التكوين في الدكتوراه المعنية بالمؤسسة[2].

ومن بين أوجه الإختلاف بين الإشراف ما بين الطورين، فإنه يمكن إعداد الأطروحة في إطار الإشراف الدولي المشترك. حيث يجسّد الإشراف الدولي المشترك على الأطروحة بإتفاقية توقع بين مؤسسة التعليم العالي ومؤسسة أجنبية للتعليم العالي طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

[1] المادة 57 ف. 01 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6.

[2] المادة 57 ف. 02 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المشار إليه أعلاه.

ويتوّج الإشراف الدولي المشترك بمناقشة واحدة للأطروحة معترف بها من طرف المؤسستين المعنيتين[1].

المطلب الأول: ميزات الباحث و أخلاقياته

يتوجب على الطالب الباحث أن يلتزم بجملة من الواجبات وبالتالي لا يمكنه القيام بما يريد ومن تلقاء نفسه، وإلا سيكون مآل بحثه الرفض وعدم القبول. ويجب أن تتوفر في الباحث مجموعة من الميزات تجعل منه باحثاً ناجحاً.

أما فيما يتعلق بأخلاقيات الباحث، فمن خلال هذا المصطلح يتضح لنا بأن الأخلاق عبارة عن مجموعة من القواعد والمعايير التي يتفق حولها مختلف الشرائح داخل المجتمع، سواءً كانت من النخبة كالعلماء، الباحثين، الأساتذة ورجال السياسة... الخ، أم رجال المال والأعمال، الصحافة والتجار... الخ. وبالتالي نلاحظ أن مصطلح الأخلاق مرتبط بجميع الميادين: كالطب، الصحافة، الدين، الأنشطة الإقتصادية وكذا المجال العلمي، حيث يعتبر هذا الأخير الركيزة وحجر الزاوية التي تقوم عليها الأمم المحترمة. فالبحث العلمي يدفع إلى الإكتشاف والإختراع والتقدم والتطوير، فيساهم في تقدم المجتمعات والأفراد.

الفرع الأول: مواصفات الطالب باحث

الباحث هو ذلك الشخص الذي يخصص وقته من أجل البحث عن المعارف المتعلقة بموضوع بحثه. والباحث حتى يكون ناجحا في أبحاثه ومتمكنا من دراسته لابد أن يتصف ببعض المميزات الشخصية والعلمية حتى يضفي الصبغة العلمية والأكاديمية على بحثه، فيختار المشكلة التي تصلح موضوعا للبحث، ويحدد نطاقها وأفضل المناهج لبحثها، ويضع الخطة العلمية المناسبة لهذا البحث. وبالتالي فكلما إجتمعت هذه الصفات في الباحث كانت دراسته متميزة وسليمة من حيث الشكل والمضمون.

[1] المادة 58 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المشار إليه أعلاه.

والبحث العلمي غالبا ما يقوم به شخص واحد، ولكن قد يقوم به أكثر من شخص أو فريق من الباحثين ويسمى في هذه الحالة بالبحث المشترك أو البحث الجماعي، ويجب الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الصفات يجب أن يتصف بها أي باحث، فمنها ماهو متعلق بالجانب النفسي، ومنها ماهو متعلق بالجانب العلمي[1]، ولعل أهم هذه الصفاة نجد:

أولا: المواصفات المتعلقة بالجانب النفسي

- **الرغبة النفسية:** يتوجب أن تكون للطالب الباحث رغبة حقيقية وصادقة للبحث والعمل بحسم، وليس نزوة نفسية عابرة، لأن عملية البحث العلمي شاقة يترتب عليها الإجهاد والمثابرة، بغض النظر عن التضحيات والتنازلات التي تنجر عن أي مسار بحثي معمق، والتي تكون غالباً على حساب الصحة والأسرة والمال والراحة[2].
- **إمتلاك الصبر:** يجب أن يكون الباحث صبوراللغاية، لأن البحث العلمي يحتاج إلى الصبر لمواجهة العقبات والمتاعب التي تعترض الباحث أثناء قيامه بالبحث العلمي.
- **التأني و الإبتعاد عن التسرع:** يجب على الباحث أن يكون متأنيا خلال قيامه بالبحث العلمي و يبتعد قدر المستطاع عن التسرع في إتخاذ الأحكام مسبقا. وكذلك يجب التدرج في البحث العلمي، فيبدأ بالسهل حتى يمتلك الخبرة الكافية، ثم ينتقل بشكل تدريجي إلى الأصعب.

ثانيا: المواصفات المتعلقة بالجانب العلمي

تعتبر الكفاءة أو القدرة العلمية عند أغلب الفقهاء المتخصصون في مادة منهجية البحث العلمي أهم صفة يجب أن تتوفر في الباحث الناجح، بحث يرون أنه لا جدوى من الرغبة النفسية دون مكنة عقلية[3].

---

[1] عبد القادر الشيخلي، ***إعداد البحث القانوني - النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصاً في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين-***، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1979، ص. 10.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص. 11.

[3] عبد القادر الشيخل، المرجع السابق، ص. 10.

- **الكفاءة العلمية:** وتعني القدرة العلمية من إدراك وتحليل الأفكار، فيتعين على الطالب الباحث التدرب على هذه الشؤون العلمية، بالإطلاع الغزير على مؤلفات كبار الفقهاء، فهذه الملكة تتنامى بتنامي القراءة والتأمل المستمر والتفكير العلمي المنهجي.

"ويستدل على القدرة العلمية للطالب من علامات نجاحه في المواد الدراسية ومعدل تخرجه...وهذا معيار شكلي يعطي إنطباعاً أولياً حول تفوق الطالب من عدمه، إذ أن تمكن الطالب في دروسه ينعكس على مستوى علامات الإختبارات. وللإشارة، يجب القول، أن هذا الحكم ليس حكماً ثابتا أو مطلقاً، إذ أن العلامات ليست هي المعيار الأوحد في الحكم على النضوج العقلي للطالب، ولكنها المعيار الراجح والمألوف.

بيد أن مبادئ العدالة والإنصاف تقتضي أن يحكم المرء على نفسه، فإذا تحقق من وجود كفاءة عقلية لديه متمثلة في القدرة على التأمل والتحليل والمقارنة، فإن لديه قدرة علمية على إجتياز الدراسة العليا. وإذا ظهر للطالب أو للخريج أنه في واد و أن القانون في واد آخر، فهذا يعني فقدان الإنسجام بين الإثنين"[1].

- **المرونة الفكرية:** ومفادها أن يتقبل الباحث المواقف المختلفة للفقهاء الآخرين وإحترام إجتهاداتهم. كما يستحسن على الباحث أن يتمكن من إتقان بعض اللغات الأجنبية[2].

الفرع الثاني: أخلاقيات الباحث (التحلي بالأمانة العلمية)

علاوة على المميزات التي يجب أن يتحلى بها أي باحث، تجدر الإشارة إلى أن الأمانة العلمية تعتبر أهم ميزة يجب أن يتحلى بها أي باحث مهما بلغت درجته العلمية، وتتجسد الأمانة العلمية عن طريق إعتماد الباحث على أفكار ومعلومات الفقهاء و الباحثين الأخرين مع ذكر أسماءهم و ألقابهم ومرجعهم في الهامش، وبمعنى آخر أن لا يقوم الباحث بنقل ما ذكره الأخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه. "فمن الأمور المسلم بها في البحث العلمي أن يكون الباحث قد إطلع بنفسه على جميع المراجع التي ذكرها في دراسته، فليس من الأمانة إستقاء الباحث لمعلومات أوردها في بحثه من مرجع ما، ثم الإشارة إلى أصول (مراجع) تلك

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص. 10 و11.
[2] حسن علي إبراهيم، المرجع السابق، ص. 112.

المعلومات كما أوردها المرجع الذي نقل عنه، دون أن يكون قد إطلع على تلك الأصول بنفسه، ويزداد الطين بلّة حينما يتجاهل المؤلف المرجع الذي نقل عنه كليةً"[1]. وبالتالي فكل استعمال لأفكار أومعلومات أو فقرات ومن باب أولى إقتباسها دون ذكر مصدرها وأصحابها يعتبر من قبيل السرقة العلمية، وتعتبر هذه الأخيرة جريمة أكاديمية يعاقب عليها القانون.

أولا: مفهوم السرقة العلمية

فالسرقة العلمية هي ليست ظاهرة حديثة كما يتباذر إلى ذهن أغلب الناس، بل وجدت منذ القدم، وتحولت إلى آفة بعدما انتشرت واستفحلت في الآونة الأخيرة في ميدان البحث العلمي بصفة عامة وفي أوساط الجامعة بصفة خاصة وفي كل الأطوار (من الليسانس مرورا بالماستر وحتى الدكتوراه)، فهي لم تقتصر على المقالات الفقهية فحسب بل إمتدت إلى أبحاث التخرج وكذا المؤلفات بشتى أنواعها، مما أساء للبحث العلمي بشكل ملحوظ وعلى مصداقية المؤسسات العلمية على وجه خاص (كالجامعات، مراكز البحث والمخابر ...الخ)[2]. ومن أجل الوقاية ومكافحة هذه الآفة، أصدرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، والذي ألغى أحكام القرار السابق رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016، هذا من جهة. وأحكام المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 08-130، من جهة أخرى[3].

وعلاوة على ذلك، ففي حالة إنتحال أو تزوير في النتائج أو غش ذي صلة بالأعمال العلمية الواردة في الأطروحة قد تم معاينته أثناء المناقشة أو بعدها وتم إثباته من طرف الهيئات

---

[1] أحمد عبد المنعم حسن، ***أصول البحث العلمي - إعداد ونشر البحوث والرسائل العلمية-***، المكتبة الأكاديمية، مصر، ج. 2، 1996، ص. 91.

[2] محمد جلول زعادي وزهرة محجوبي، ***السرقة العلمية كأحد أهم الأخطاء المرتكبة أثناء إعداد مذكرة التخرج: القرار الوزاري 1082 لسنة 2020 أنموذجا***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021،ص. 111.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 03 ماي 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، الصادر ب ج.ر.، ع. 23، المؤرخة في 04 ماي 2008، ص. 18.

المؤهلة، يعرّض صاحبه إلى إلغاء المناقشة و/أو سحب لقب دكتور والشهادة المكتسبة، دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما[1].

ثانيا: حالات السرقة العلمية الواردة في القرار رقم 1082

لقد عرف القرار رقم 1082 في مادته الثالثة السرقة العلمية بأنها "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن نص المادة 3 قد أشار إلى 12 حالة، يمكن إعتبارها من قبيل السرقة العلمية إذا توافرت حالة واحدة منهم، و هي كالتالي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب و مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين،
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين،
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا،
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين،
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر،

[1] المادة 64 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده،
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية،

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي،

- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات،

- إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

ومن خلال إستقراءنا للنص المشار إليه أعلاه، نلاحظ أن إحترام قواعد الإقتباس من أهم مؤشرات الأمانة العلمية وأخطرها، حيث يتوجب على الباحث مهما كانت درجته العلمية ضرورة الإشارة إلى البيانات المتعلقة بالنصوص التي تم إقتباسها، ووضعها بين مزدوجتين (في حالة الإقتباس المباشر). وتجدر الإشارة إلى أن الباحث ملزم بعدم تعديل النص المقتبس أو تصحيحه إذا كان هناك أخطاء، وإنما يكتفي بالإشارة إلى ذلك في الهامش. أما إذا كانت الفكرة أو النص المراد إقتباسه (في حد ذاته مقتبسا من مصدر آخر)، فعلى الباحث الإشارة إلى المصدر الأصلي أولا، ثم يضيف عبارة (نقلا عن) أو (cité par) ويتبعه بذكر المصدر الثاني. وعلى العموم، فمن الناحية الفقهية يمكن أن يكون الإقتباس إما:

+ **إقتباسا مباشرا:** وهو النقل الحرفي للنصوص أو الفقرات كما وردت، دون إنقاص أو إضافة لبعض الكلمات، على أن توضع بين مزدوجتين مع ذكر مصدره في الهامش (مصدر

واحد فقط). وتعد نسبة الإقتباس المباشر مسألة مختلف فيها، فهناك من يرى أنه يجب أن لا يتجاوز الإقتباس 6 أسطر، ومنهم من حددها ب 9 أسطر، ومنهم من يرى غير ذلك.

+ **الإقتباس غير المباشر:** ويكون عن طريق إعتماد الباحث على أسلوب فهم فحوى أو معنى الأفكار والآراء، ثم القيام بتلخيصها بأسلوبه وصيغته الخاصة مع الإحتفاظ بجوهر الفكرة سواء بتأكيدها أو نفيها. ويجب الإشارة في هذا الشأن، أنه يمكن للباحث أن يعتمد (على أكثر من مصدر للفكرة الواحدة المقتبسة بطريقة غير مباشرة)[1].

ثالثا: التدابير المقررة لمكافحة السرقة العلمية الواردة في القرار رقم 1082

+ **التدابير الوقائية:** لم يركز المشرع الجزائري في المقاربة التي تبناها لتصدي لجريكة السرقة العلمية بإعتماده على التدابير الردعية فحسب، وإنما خصص جزءً معتبرا منها للجانب الوقائي. ولقد جاء النص عليها بموجب المواد من 04 إلى غاية المادة 07 من القرار المشار إليه أعلاه، ولقد ركز المشرع على ثلاث مقومات أساسية تتمثل في تدابير التحسيس والتوعية، تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطلت البحث العلمي، و أخيرا الرقابة التي تمارسها مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث على نشاط البيداغوجي للباحثين المنتمون إليها.

+ **التدابير الردعية:** بالرجوع إلى أحكام المادة 27 من القرار الوزاري رقم 1082 وأحالتنا إلى أحكام القرار رقم 371 والمتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي[2]، والذي يعتبر السرقة العلمية من الدرجة الثانية: أي كل تزوير وإستعمال المزور وتزوير محتوى الوثائق البيداغوجية والإدارية. كما نصت المادة 27 المشار إليه أعلاه بأن كل سرقة علمية لها صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب الباحث في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والدكتوراه، سواء قبل أو بعد مناقشتها، يتعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه. ومن جهة أخرى أحالت المادة 30 من القرار الوزاري رقم 1082 إلى الأمر رقم 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق

[1] فتيحة عليلوش، ***تقنيات وضوابط التوثيق لبحث علمي أصيل***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 101.

[2] القرار رقم 371 المتضمن إستحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي، وتشكيلها و سيرها، المؤرخ في 14 جوان 2014.

المجاورة[1]، حيث تمنح للضحية المتضررة من السرقة العلمية الحق في أن ترفع دعوى قضائية ضد الأشخاص المتورطين فيها (المواد من 143 إلى 160 من الأمر رقم 03-05 المشار إليه أعلاه)، والتي تسمح للضحية من اللجوء إلى نوعين من الإجراءات القضائية، والمتمثلة في الدعوى المدنية كما أشارت إليها المادة 144 من ذات الأمر، والتي نصت على ما يلي " يمكن لمالك الحقوق المتضرر أن يطلب من الجهة القضائية المختصة إتخاذ تدابير تحول دون المساس الوشيك الوقوع على حقوقه أو تضع حدا لهذا المساس المعاين والتعويض عن الأضرار التي لحقته...". بينما في الشق الجزائي، فلقد إعتبر المشرع بموجب المادة 151 هذا النوع من الأعمال جنحة تقليد. كما إعترف لضحية هذه الممارسات الحق في تقديم شكوى هو شخصيا أو من يمثله إلى الجهة القضائية المختصة. كما نصت المادة 153 على أن مرتكب هذه الجريمة يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات، و إلى غرامة مالية تتراوح ما بين 500.000 دج إلى مليون دينار، سواء ارتكبت داخل إقليم الجزائر أو في خارجه.

المطلب الثاني: العلاقة بين المؤطر أو المشرف والطالب الباحث

يكمن دور المشرف في إطار الإشراف على بحث ما، في توجيه الطالب وتقديم له النصائح المتعلقة بالمنهجية والموضوع المراد معالجته، وكذا تذليل العقبات والعوائق التي يمكن أن تصادف الطالب أثناء بحثه عن طريق تدعيمه بالمراجع أو على الأقل توجيهه وإرشاده في جمع المعلومات، ومن هنا يتضح لنا مدى أهمية تخصص الأستاذ المشرف في الموضوع المراد الإشراف عليه[2].

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين المؤطر والطالب الباحث

[1] الأمر رقم 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المؤرخ في 19 جويلية 2003، ج.ر. رقم 44، الصادرة في 23 جوان 2003، ص. 03.

[2] Guy Roger ASSIE et Roland Raoul KOUASSI, ***Cours d'initiation à la méthodologie recherche***, Ecole pratique de la chambre de commerce et d'industrie, Abidjan, p.25.

تكون العلاقة بين المؤطر والطالب الباحث مبنية على الإحترام المتبادل والإلتزام والتقيد بنصائح وتوصيات المؤطر وكذا الإلتزام بالمواعيد التي يحددها المؤطر. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه من واجبات المؤطر تنبيه وإرشاد الطالب إلى إتباع أصول البحث العلمي، وكذا تقديم يد المساعدة في إعداد ومعالجة الموضوع المراد دراسته، لأن هذا يدخل في إطار المهام البيداغوجية للأستاذ المشرف. ولكن ينبغي على الطالب أن يعي ويدرك بأن للإستاذ الباحث علاوة على مهمة الإشراف عليه، له مهام أخرى، تتجلى في التدريس وكذا الإلتزامات الإدارية (كالإجتماعات مثلا بمختلف أنواعها ومستوياتها) إتجاه الكلية أو الجامعة، وإشرافه على عدد معتبر من الطلبة، وبغض النظر عن باقي المهام البحثية الأخرى (كإعداد المداخلات للمشاركة في التظاهرات العلمية، وإعداد المقالات الفقهية، وكذا الإنتماء إلى مخابر بحث، والإنتماء إلى مشاريع بحث، أو هيئات أو لجان التحكيم...الخ) وبالتالي، فعلى الباحث إذاً أن يبني علاقة جيدة مع مؤطره، وأن لا يكون مصدر إزعاج بكثرة اللجوء إليه في كل حيثيات وجزئيات البحث، أو حتى للإستفسار عن أمور بديهية والتي تعتبر من المسلّمات في مجال البحث العلمي، وعدم التردد دائما على المشرف دون إستئذان في مقابلته، لأن هذه التصرفات تعطي إنطباعا سيئاً على الطالب الباحث[1].

الفرع الثاني: حدود المساعدات التي يقدمها المشرف للطالب الباحث

فيما يخص حدود تلك المساعدات التي يقدمها المؤطر للطالب الباحث، فمن خلال الخبرة التي يحوز عليها المشرف في مجال البحث العلمي وبالخصوص في منهجية إعداد المذكرات، فإنه ينير الطريق للطالب في الموضوع المراد دراسته وتوضيح الرؤية بخصوصه وكذا إختصار الوقت سواء في جمع المعلومات حول الموضوع أو تبسيط محتوى الموضوع لأجل وضع خطة، أو حتى في إختيار أو حصر الموضوع إذا وجد الطالب الباحث صعوبة في ذلك. ويجب الإشارة إلى أنه من الضروري على الباحث أن يحترم نصائح وتوجيهات المشرف، لكن يجب على هذا الأخير أن لا يفرض رأيه أو موقفه على الباحث، أو العكس. وإنما يكون بالإعتماد على أسلوب الإقناع المدعم بالحجج والبراهين لتعزيز الرأي أو الموقف. وعلى العموم، فأنه في حالة إختيار عنوان الموضوع أو كيفية معالجته من طرف الطالب الباحث

[1] V. Assya KHIYAT, *préc.*, p. 21.

بصفة إنفرادية، ففي هذه الحالة يتحمل بصفة نسبيا بعض المهام التي هي في الأصل موكلة للمشرف، ونتيجة لذلك تكون مسؤولية الباحث مباشرة وشخصية على ما يقدمه من معلومات وكذا المنهجية المتبعة يوم مناقشة المذكرة[1].

وعلى كل حال، فعلى الطالب الباحث القيام بعدة مهام أهمها:

- ملازمة المكتبات والمطالعة المستمرة لجمع المراجع التي لها علاقة بالموضوع.
- الإحتكاك بالأساتذة والخبراء المتخصصون في الموضوع المراد معالجته.
- حضور الملتقيات والأيام الدراسية لأجل حصد أكبر عدد من المراجع.
- حضور مناقشات المذكرات والأطروحات سواء تعلق الأمر بالمواضيع التي لها صلة بموضوعه أم لا، وهذا لإكتساب معارف جديدة حول الموضوع أو على الأقل حول منهجية إعداد المذكرات أو إجراءات المناقشة.
- الحرص على تعلم والتحكم في بعض اللغات الأجنبية، وهذا لما لها من أهمية في إثراء موضوع الدراسة.

المبحث الثاني: مراحل إعداد البحوث

تكتسي عملية إعداد البحوث العلمية أهمية كبرى، بحيث إذا إحترم الباحث القواعد والضوابط المتعلقة بمنهجية البحث العلمي، سواء الشكلية منها أو الموضوعية، فإنه حتما سيؤدي به إلى تقديم بحث علمي ناجح وسليم. وفي هذا الصدد يتوجب على الباحث قبل المضي في عملية التحرير النهائي، أن يراعي ويحرص على مجموعة من المهام الجوهرية التي تسبق عملية التحرير النهائي.

و تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية، مثل بقية الفروع الأخرى إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية منطقية صارمة ودقيقة يجب احترامها والتقيد بها وإتباعها بدقة وعناية حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة.

[1] Ahmed TALEB (traduit par Nacera BENDIMERAD, ***Méthodologie de préparation des mémoires et des thèses (Guide chercheur)***, Editions Dar El Gharb, 2004, p. 47.

وتعتبر هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه الواسع، كما تجب الإشارة هنا إلى أن اصطلاح البحث العلمي يشمل كل التقارير العلمية المنهجية والموضوعية مثل: مذكرات التخرج في مستوى الليسانس، وأبحاث رسائل الماجستير والدراسات العليا، وغيرها من التقارير العلمية[1].

وتمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة، متتابعة، متكاملة ومتناسقة في تكوين وبناء البحث وإنجازه، وهذه المراحل هي:

مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع، مرحلة حصر وجمع الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع، مرحلة القراءة والتفكير، مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع، مرحلة جمع وتخزين المعلومات، مرحلة الصياغة والكتابة.

المطلب الأول: المرحلة السابقة لعملية تحرير البحث العلمي

تتجلى مختلف مراحل إعداد البحوث إنطلاقاً من المرحلة الأولية والمتمثلة في إختيار موضوع البحث، ثم مرحلة البحث عن الوثائق وجمعها، مروراً بمرحلة التفكير والقراءة بمختلف أنواعها، إلى غاية مرحلة طرح الإشكالية وتقسيم موضوع البحث أو كما يصطلح عليها بالخطة الأولية.

الفرع الأول: مرحلة إخيار موضوع البحث

تعد مرحلة إختيار الموضوع أولى خطوات إعداد البحث العلمي وأصعبها في آن واحد، حيث أن عملية إختيار الموضوع تتوقف على مدى توفر المادة العلمية، خاصة إذا كان الموضوع حديثا أو موضوع الساعة.

أولا: أهمية إختيار الموضوع

[1] خالد حامد، المرجع السابق، ص. 44.

تعتبر مسألة إختيار وتحديد موضوع البحث العلمي من أهم المسائل التي قد تصادف الباحث قبل إنجاز بحثه العلمي، وهذا لما لها من أهمية وخطورة في نفس الوقت على البحث العلمي وكذا الباحث. فإختيار موضوع مطابق حرفيا مع موضوع قد تم معالجته سابقا قد يطعن في القيمة العلمية للبحث العلمي خاصة إذا كنا أمام أطروحة دكتوراه.[1] فالإختيار السليم والدقيق لموضوع معين، قد يكون له أثراً إيجابياً وفعالاً على الباحث في رحلة البحث العلمي، وبالتالي فإذا كانت البداية صحيحة، ستكون نهاية البحث حتما موفقة. وفي المقابل، فإن الإختيار السيئ للموضوع المراد معالجته أو عدم تحديده بدقة، يكون له تأثيرا سلبيا على الباحث بالدرجة الأولى، والذي سيؤدي به إلى إهدار وتضييع الكثير من الجهد من خلال البحث عن المراجع المتعلقة بذلك الموضوع وكذا قراءتها. وبالتالي سيضيع الباحث الكثير من الوقت في أمور غير مجدية، الأمر الذي سيكون له إنعكاساً مباشراً و خطيراً على الحماس الذي قد يكون لدى الباحث. وعلى هذا الأساس، فغالباً ما يتريث الطالب الباحث في هذه المرحلة الجد مهمة، وهذا لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع مستقبلاً.

ثانيا: ضوابط إختيار الموضوع

إن مسألة إختيار الموضوع تختلف حسب كل مؤسسة جامعية، فأحيانا يكون إختيارا ذاتيا للموضوع (أي من طرف الطالب الباحث)[2] وهذا بناءً على القدرات الذهنية للباحث وميولاته التخصصية وكذا مدى توفره على المادة العلمية،[3] ويستحسن على الطالب قبل إختيار

[1] حيث نصت المادة 52 ف. 01 و03 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6.على أنه "تنشأ بطاقية مركزية لمواضيع أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها والمواضيع الجاري إعدادها حسب الميدان والشعبة والتخصص، وتكون متاحة للجميع...يسجل الموضوع في البطاقية المركزية لمواضيع الأطروحات."

[2] وهذا ماكان معمولاً به في نظام دكتوراه علوم، حيث يقترح الطالب الباحث على المشرف موضوع معين أو عدة مواضيع، ثم يقوم المشرف بقبول الموضوع المتفق عليه.

[3] من عيوب طريقة إختيار الموضوع من طرف الطالب الباحث، فبحكم نقص خبرة هذا الأخير، قد يكون إختياره قد وقع على موضوع أوسع مما يجب، وبالتالي يضيع على الطالب فرصة الإبتكار وتكوين نظرية أو آراء جديدة، فلن يشعر الطالب بذلك إلا بعد أن يستغرق طويلاً في إعداد بحثه: أنظر عبد القادر الشيخلي، ***إعداد البحث القانوني ـ النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصاً في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين***ـ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1979، ص. 12.

الموضوع المناسب أن يطرح على نفسه بعض التساؤلات، فإذا كانت الإجابات بالنفي، فعليه المحاولة بالبحث عن موضوع آخر، و هذا كسبا للجهد والزمن : فمن حيث القيمة العلمية، هل يستحق هذا الموضوع أن يكون بحثاً أكاديميا متناسبا مع الشهادة أو الدرجة العلمية ؟ و من حيث عملية التحرير، هل يمكن كتابة مقال أو مذكرة أو أطروحة في هذا الموضوع ؟ ومن حيث الرغبة النفسية، هل هناك ميول ورغبة جدية وحماس لتناول هذا الموضوع ؟ وتكون أحياناً عملية إختيار الموضوع من إقتراح الأستاذ المشرف،[1] أو يكون بالتنسيق والتوافق بين الطرفين. وبطبيعة الحال كل الطرق المشار إليها أعلاه في عملية إختيار المواضيع تتم تحت وصاية الإدارة.

ولعل أهم النقاط التي ينبغي للباحث التركيز عليها عند إختيار موضوع البحث هي:

- حداثة الموضوع، ويكون عن طريق معالجة مواضيع جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل (أي مواضيع غير مستهلكة)، أو على الأقل معالجة موضوع قد تم معالجته لكن بنظرة جديدة ومن زاوية مختلفة ومغايرة عن الموضوع الذي سبق دراسته، حتى لا تكون نسخة طبق الأصل للموضوع الأول.
- دراسة أحد مواضيع الساعة (un sujet d'actualité) والتي تثير إهتمام الباحثين الآخَرين، والإبتعاد قدر المستطاع عن المواضيع التقليدية.
- دراسة مواضيع دقيقة في جزئيات معينة، والإبتعاد عن المواضيع العامة والمعروفة لدى أغلب الباحثين.

---

[1] تنص المادة 52 ف. 02 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6. على أنه: "يقترح المشرف موضوع أطروحة الدكتوراه، و يعرضه للمصادقة على لجنة التكوين في الدكتوراه والهيئات العلمية المؤهلة، التي تقدّر مدى جودته و مطابقته مع محاور البحث ذات الأولوية، قبل أن يقترح على طلبة الدكتوراه في الدكتوراه في السنة الأولى من التكوين". ويجب التنويه في هذا الشأن أن لهذه الطريقة بعض الإمتيازات، لعل أهمها يكمن في كون أن الأستاذ المشرف له أكثر خبرة ودراية من الطالب، وبالتالي يمد الطالب في هذا الشأن ، بجانب من جوانب خبرته العلمية والفنية يضاف إلى ما تقدم. كما قد يشوب طريقة إختيار الموضوع من طرف المشرف بعض العيوب، ويتمثل ذلك على سبيل المثال في كون أن بعض الطلبة قد لا يستسيغون بعض المواضيع القانونية لسبب أو لآخر، خاصة إذا كانت هذه أول تجربة لهم في إعداد بحث علمي أصيل ومعمق، فهذا ما يعطي لهم إنطباع بعدم قدرتهم على إتمام موضوع قد فُرض عليهم أصلاً، أو على الأقل عدم الإبداع في معالجته بطريقة سليمة. أنظر في هذا الشأن : عبد القادر الشيخلي،المرجع السابق، ص. 12.

وللإشارة، تتمثل الهيئات العلمية في كل من اللجان العلمية (للقانون الخاص أو للقانون العام) حسب التخصص، وكذا المجلس العلمي للكلية.

و تجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين العنوان والموضوع، فالأول هو إسم يعطى لموضوع ما لتمييزه والتعريف به، ويجب أن يكون موجزا وجذابا وله علاقة بموضوع العمل. بينما المصطلح الثاني هو المحتوى الأساسي أو الفكرة الرئيسية التي يدور حولها البحث بصفة عامة، وهو ما يهدف العمل إلى معالجته أو مناقشته. فهناك من يرى بأن العنوان هو ما يسمى به الشيء، بينما الموضوع هو ما يتحدث عنه هذا الشيء.

فالفرق بينهما يكمن في أن الموضوع هو الفكرة أو المحتوى أو جوهر العمل نفسه، بينما العنوان هو التسمية التي تطلق على هذا المحتوى.

وينبغي الإشارة إلى أن صياغة العنوان تخضع لعدة أحكام وضوابط شكلية ومنهجية، وأهمها:

أن يكون واضحا وسليما من حيث اللغة والصياغة.

أن يكون بسيطا وسهلا للفهم.

أن يكون موجزا.

أن يكون دقيقا.

أن تتبين من خلاله حدود الموضوع وأبعاده.

أن يكون شاملا لما يحتويه البحث.

وللإشارة، فكأصل عام هناك عدة أساليب لصياغة عناوين البحوث، أهمها:

يمكن أن يصاغ العنوان على شكل سؤال، خاصة في الموضوعات المثيرة للجدل، شريطة أن يقدم البحث إجابة شاملة ودقيقة عن السؤال المطروح.

يمكن أن تستهدف العناوين عن طريق إبراز جانب معين من أهداف البحث أو نتائجه، وذلك بإستخدام النقطتين الرأسيتين في وسط العنوان بهدف إبراز الأر الذي بين النقطتين.

كما يمكن أن تصاغ أيضا العناوين في صيغة مزدوجة، حيث تحدد الصيغة الأولى موضوع البحث، وتحدد الصيغة الثانية دراسة الحالة أو نموذج الدراسة أو الإطار الزمني أو المكاني للدراسة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى بعض الفقه أنه يتعين على الباحث الإبتعاد عن بعض الأخطاء التي يمكن أن تشوّه عنوان البحث، ونذكر على سبيل المثال:

أن يتجاوز العنوان الحد المسموح به من الكلمات وهو في حدود 15 كلمة.

أن لا يعكس العنوان بدقة محتوى موضوع البحث.

إستعمال بعض الكلمات، مثلا: علاقة، مدى،...الخ.

وضع نقطة في آخر العنوان[1].

ومن جهة أخرى، ومن باب إختيار موفق لدراسة موضوع أكاديمي، يستحسن أن يتفادى الباحث في إختياره للموضوع النقاط الآتية :

- المواضيع الواسعة جدا ; بحيث يتوجب على الباحث أن يحاول حصر وتحديد موضوعه بصفة دقيقة حتى يتفادى المتاعب أثناء مرحلة إعداد بحثه.

- المواضيع الضيقة جدا ; فهناك مواضيع ضيقة ومحدودة جدا، وبالتالي فهي لا تتحمل تأليف مذكرة أو أطروحة في حدود المراجع المتوفرة، الأمر الذي سيؤثر على الرغبة النفسية للباحث في التعامل مع مثل هذه المواضيع.

- المواضيع التي يشتد حولها الخلافات الفقهية ; فمثل هذه المواضيع تحتاج من الطالب الباحث الكثير من البحث، التمحيص وتحليل لمختلف الأفكار والمواقف، مما يتطلب من الباحث أن يحرس في دراسته على المعيار الموضوعي في تناوله لمثل هذه المواضيع، لأن البحث العلمي ليس مجرد عرض لأفكار ومواقف المؤيدين والمخالفين فقط.

- المواضيع العلمية المعقدة ; فالمواضيع المتشعبة التي تحتاج إلى تقنيات ومهارات معينة في التعامل مع مثل هذه المواضيع، وبالتالي ستكون حتما صعبة على الباحثين المبتدئين نظرا لنقص خبرتهم العلمية.

- المواضيع التي يصعب الحصول على مادتها العلمية ; فهناك على سبيل المثال بعض المواضيع الحديثة تكون فيها المراجع قليلة جدا، مما يمكن أن يؤثر على إستمرارية الطالب الباحث في رحلته العلمية، والتي تنتهي في بعض الأحيان إلى تغيير موضوع البحث. والجدير بالذكر، أن المواضيع التي تتوافر فيها المراجع بكميات معتبرة، قد تساعد الطالب الباحث على الولوج في غمارها، طالما توافرت له المادة العلمية. لكن يرى بعض فقهاء المنهجية البحث العلمي خلاف ذلك، حيث أن كثرة المراجع حول الموضوع المراد معالجته، تعني أنها قتلت

[1] حفظاوي سعيد، ***أجزاء البحث العلمي: ماهيتها وضرورتها***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص ص. 265 و266.

بحثا وتأصيلاً. بل يروا أنه يستحسن إختيار الموضوعات البكر التي لم يتناولها أحد. لكن هذا الموقف يبقى نسبي ومحل إنتقاد فقهي، طالما أنه ليس معترفاً به أكاديمياً. بحكم أن المواضيع مهما كان نوعها، فإنها تكون عرضة أو إن صح التعبير تتأثر بالتطورات التشريعية والإقتصادية والسياسية...الخ. وبالتالي تكون المواضيع في منأى عن الثبات على حالها، و زد على ذلك أن الجهد البحثي لأي باحث وبصمته الشخصية في طرح الموضوع تختلف من باحث إلى آخر. وصفوة القول في هذا الشأن، أن المواضيع التي تتوافر في نطاقه كتب متعددة، أسهل على الطالب الباحث من المواضيع التي تشحُ المراجع في ميادينها. وعلى هذا الأساس، يُستحسن على الباحث أن يختار عدة مواضيع في الميدان الذي يريد البحث فيه، ثم يستشير الأساتذة المتخصصون الذين يملكون خبرة في نشر البحوث العلمية، وحينئذ يختار الموضوع الأنسب وفقاً لقدراته العلمية وكذا وفرة المادة العلمية[1].

وعلى العموم، يجب أن يقدم العنوان معلومة مفيدة تشمل الموضوع الرئيسي فقط (informative)، بحيث تمكن القارئ لعناوين البحث من أن يأخذ فكرة عامة وجيدة عن الموضوع.

يجب أن يكون العنوان دقيقاً وعاكساً لفحوى المضمون، بحيث يعين القارئ على أخذ فكرة على ماسيتم تناوله لاحقاً في التحليل والمناقشة. ولا يجب أن يكون العنوان مضللاً و منفصلاً عن المحتوى.

ويستحسن أن يكون العنوان موجزاً وواضحاً، بحيث لا توجد أي فرصة لأن يسيئ القارئ فهم العنوان، فالعناوين الطويلة تأخذ أحياناً وقتاً طويلاً من القارئ لفهمها. وهناك من الفقه من حدد العناوين بعدد الأسطر (ثلاث (3) أسطر على الأكثر، وهناك من حددها بعدد الكلمات المعتمدة في العنوان.

الفرع الثاني: مرحلة البحث عن الوثائق وجمعها

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص. 13 و14.

بعد إنتهاء الطالب الباحث من عملية إختيار موضوع البحث، تأتي مرحلة في غاية الأهمية، وهي مرحلة البحث وتجميع لمختلف الوثائق والتي تتضمن كافة المعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع البحث، ثم القيام بتنظيمها على أسس منهجية مدروسة لإستغلالها بعد ذلك عن طريق حصر وإستخلاص جميع المعلومات التي سيستعين بها خلال مرحلة إعداد المذكرة. ففي هذه المرحلة، يجد الطالب الباحث نفسه أحيانا في حيرة من أمره ويتساءل كيف يتعامل مع هذه المسألة، وبالتالي فعليه أن يدرك أولا الفرق بين المصادر والمراجع، وما هو الفرق بين المؤلفات العامة والمؤلفات المتخصصة، وعلى أي أساس يتم التعامل معها، وما هي مختلف المراجع الأخرى؟

فيما يخص التفرقة بين المصادر والمراجع، فقد يعتقد بعض الطلبة أن مفهومهما واحد، لكن يرى الفقه (الإسلامي خاصةً) بأن المصدر هو الوثيقة الأولى (كالقرآن مثلاً أو الأحاديث النبوية) التي تنبثق منها جميع الأبحاث اللاحقة والتي يصطلح عليها بالمراجع. وهناك من الفقهاء من أدخل في هذا الصنف (أي المصادر) كل من القواميس، المعاجم والموسوعات العلمية، وكذلك النصوص القانونية والمعاهدات والمواثيق الدولية. أما فيما يخص المراجع، فتعتبر مجموعة الأبحاث والدراسات التي تلت المصدر الأصلي والمتمثلة في الغالب في كل من التفسير، التحليل، التفصيل والنقد ...الخ.

أما فيما يخص المؤلفات العامة والمتخصصة (ouvrages généraux et spéciaux)، فبكل إختصار الكتب العامة هي التي تعطي فكرة عامة، شاملة ومبسطة عن موضوع البحث، وعلى سبيل المثال نجد : الكامل في القانون التجاري، الوجيز في القانون الإداري، المبسوط في قانون الأعمال...الخ. أما الكتب المتخصصة فهي تلك الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع المراد دراسته، فتكون أكثر دقةً، تفصيلاً وتعمقاً في جزئيات ذلك الموضوع.

- ومن المراجع أيضا نجد كل من الدوريات الموجودة عادة في مكتبات الحقوق، وهي عبارة عن مقالات فقهية منشورة في مجلات علمية تصدر بصفة دورية متخصصة في إحدى المجالات القانونية والقضائية، وعلى سبيل المثال نجد (Recueil Dalloz Jurisclasseur, GAJA)

- الأطروحات والمذكرات، وهي مجموعة من البحوث والدراسات العلمية الجامعية التي تتناول إحدى المواضيع القانونية التي تثير إهتمام الباحثين والطلبة بصفة عامة، وهذا من أجل الحصول على شهادة علمية أكاديمية، كالماستر ، الماجستير(في النظام القديم) والدكتوراه.

- مداخلات الملتقيات الدولية والوطنية وكذا الندوات المنشورة، والتي تعالج بعض الجزئيات والمسائل القانونية الدقيقة.

- المطبوعات في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

و ينبغي الإشارة في هذا الصدد، أن البحث العلمي قد شهد قفزة نوعية فعالة في ظل تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، التي يسرت سبله لدى الباحثين والدارسين والطلبة في مختلف التخصصات العلمية. وفي هذا السياق، يتوجب على الطالب الباحث التقيد بالأسس والقواعد العلمية و الأخلاقية أثناء إستخدامه للمصادر والمراجع الإلكترونية في دراساته. إذ ينبغي عليه أولا أن يحسن إتقان طرق الإستخدام المعرفي لما توفره الشبكة الرقمية من مادة علمية حول الموضوع المراد دراسته، من خلال معرفة تقنيات البحث الحديثة وإحترافها، وكذا تقنيات التثبت من أصالة المادة الإلكترونية التي تهدف إلى الكشف عن المعلومات والوصول إلى الحقائق والدلائل.

ولقد حاول بعض الفقهاء تعريف المصادر والمراجع الإلكترونية، فمنهم من عرفها على أساس أنها جملة من الأبحاث العلمية والدراسات السابقة المتاحة على شبكة الإنترنت بمختلف أشكالها، وتحتوي في مجملها على معلومات يمكن الإستفادة منها لسد حاجات علمي، بحثية، إعلامية...الخ[1]. وهناك من عرفها بأنها تلك المصادر اللاورقية المخزنة إلكترونيا حال إنتاجها من قبل ناشريها أو مصدريها في ملفات قواعد بيانات وبنوك المعلومات، وتكون متاحة للمستفبدبن عن الطريق الولوج إليها[2].

[1] فوزية بوخملة، ***طرق البحث العلمي والتهميش في البيئة الرقمية***، الملتقى العلمي المشترك بين مركز جيل للبحث العلمي والمكتبة الوطنية الجزائرية حول تحيين أدبيات البحث العلمي، ديسمبر 2015، منشورات جيل للبحث العلمي، لبنان، 2016، ص. 117.

[2] عامر إبراهيم القندلجي وأخرون، ***مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية***، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص. 76.

ولقد ساهمت التطورات التقنية المتسارعة والمتلاحقة، عملية جمع المعلومات البحثية، خاصة بعد الفترة التي أطلق عليها " الثورة المعلوماتية " في العقدين الأخيرين، والتي تبلورت معالمها في سهولة نقل المعلومات وتدفقها عبر وسائل الاتصالات.

وتعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية كمقومات محورية للبحث، وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات وبنوعية حديثة ومتنوعة، كلما أدى ذلك إلى تمكنه من تغطية متطلبات بحثه بكل فروعه ونقاطه، خاصة إذا اعتمدت المعلومات المجمعة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقية[1].

وتعكس المعلومات المجمعة مدى إلمام الباحث بما كتب ونشر حول موضوعه، والوقوف على مختلف الآراء والأفكار، خاصة إذا تمكن الباحث من جمع معلومات بلغات أجنبية حية وتمكن من ترجمتها بدقة وموضوعية.

وأهم مصادر المعلومات في عصرنا هذا:

- شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت).

- الدوريات المتخصصة.

- المؤتمرات العلمية والندوات.

- الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه).

- الكتب العلمية المتخصصة.

- الموسوعات والقواميس.

أما فيما يخص فرز وتصنيف المعلومات، فسرعان ما يجد الباحث نفسه يغوص في بحر من المعلومات والبحوث والمؤتمرات والرسائل الجامعية، فماذا يفعل؟

[1] ثريا ملحس، المرجع السابق، ص. 23.

الخطوة الأولى والأساسية تتمثل في فرز المعلومات التي حصل عليها وذلك بواسطة الطرق التالية:

- إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية المباشرة وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية وغير المباشرة، والتي تعتمد أساسا على المصادر.

- التركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة: سواء في احصاءاتها وأرقامها، أو توثيقها أو صياغة نظرياتها.

- حذف واستبعاد المراجع أو المعلومات المكررة الركيكة: والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة، حرصا على دقة وقوة ومصداقية المعلومات، واحتياطا لتوثيقها باعتمادها على الكتب والمصادر.

- البعد عن المعلومات غير العلمية: والمستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين، أو قائمة على العاطفة والحماس بعيدا عن الموضوعية المجردة.

- استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية: وكل الأفكار التي تناقض الدراسات العلمية.

- الحرص على استبعاد المعلومات التي لا تتعلق وبصفة مباشرة بموضوع البحث: تفاديا للتشعب والتوسع، وتجنب الاستطراد وتوفير الوقت والجهد[1].

أولا: أنواع الوثائق العلمية

تنقسم الوثائق العلمية كأصل عام إلى قسمين أساسين، من جهة نجد الوثائق الأصلية، الأولية أو المباشرة أو كما يصطلح عليها بالمصادر. ومن جهة أخرى، نجد الوثائق غير الأصلية أو غير المباشرة أو كما يصطلح عليها بالمراجع. أما فيما يخص التفرقة بين المصادر والمراجع، فقد يعتقد بعض الطلبة أن مفهومهما واحد، لكن يرى الفقه (الإسلامي خاصةً) بأن المصدر هو الوثيقة الأولى (كالقرآن مثلاً أو الأحاديث النبوية) التي تنبثق منها جميع الأبحاث

[1] فتيحة عليلوش، ***تقنيات وضوابط التوثيق لبحث علمي أصيل***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 100.

اللاحقة والتي يصطلح عليها بالمراجع. وهناك من الفقهاء من أدخل في هذا الصنف (أي المصادر) كل من القواميس، المعاجم والموسوعات العلمية[1]، وكذلك النصوص القانونية والمعاهدات والمواثيق الدولية. أما فيما يخص المراجع، فتعتبر مجموعة الأبحاث والدراسات التي تلت المصدر الأصلي والمتمثلة في التفسير، التحليل، التفصيل والنقد ...الخ.

أما فيما يخص المؤلفات العامة والمتخصصة (ouvrages généraux et spéciaux)، فبكل إختصار الكتب العامة هي التي تعطي فكرة عامة، شاملة ومبسطة عن موضوع البحث، وعلى سبيل المثال نجد : الكامل في القانون التجاري، الوجيز في القانون الإداري، قانون الأعمال...الخ. أما الكتب المتخصصة فهي تلك الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع المراد دراسته، فتكون أكثر دقةً، تفصيلاً وتعمقاً في جزئيات ذلك الموضوع.

- ومن المراجع أيضا نجد كل من الدوريات الموجودة عادة في مكتبات الحقوق، وهي عبارة عن مقالات فقهية منشورة في مجلات علمية تصدر بصفة دورية متخصصة في إحدى المجالات القانونية والقضائية، وعلى سبيل المثال نجد (Recueil Dalloz, Jurisclasseur, GAJA)

- الأطروحات والمذكرات، وهي مجموعة من البحوث والدراسات العلمية الجامعية التي تتناول إحدى المواضيع القانونية التي تثير إهتمام الباحثين والطلبة بصفة عامة، وهذا من أجل الحصول على شهادة علمية أكاديمية، كالماجستير والدكتوراه.

- مداخلات الملتقيات الدولية والوطنية وكذا الندوات المنشورة، والتي تعالج بعض الجزئيات والمسائل القانونية الدقيقة.

- المطبوعات في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

[1] قد يكون القاموس لغوياً يختص في شرح معاني الكلمات وترجمتها، كما قد يكون قاموساً علمياً يختص بتناول المصطلحات العلمية في مجال معين من المعرفة. أما فيما يخص الموسوعات (Encyclopédie)، فهي التي تضم بين مجلداتها نبذة عن جميع المعارف الإنسانية والعلمية، لكن رغم ضخامة ما تضمه هذه الموسوعات من معلومات، إلا أنها تبقى ذو فائدة محدودة بالنسبة للباحثين وسطحية، حيث يفترض في الباحث التعمق والدقة في المعلومات. ومع ذلك فأن هذا النوع من الوثائق يساعد الباحث إلى حد ما في الحصول على فكرة أولية وعامة عن موضوع دراسته.

- التقارير الدورية التي تصدر من الجهات المختصة، والتي يمكن الإستشهاد بها.

ثانيا: طريقة الحصول عليها

يمكن للباحث الوصول إلى مصادر معلومات حديثة ومتنوعة وعديدة عبر قواعد البيانات والمعلومات سواء النصية وغير النصية والفهارس والأدلة والببليوغرافيات ماعدا ما ينشر إلكترونياً من كتب ودوريات، لتكون بشموليتها وتنوع موضوعاتها وسرعة الوصول إليها دون حدود جغرافية أو لغوية أو زمنية مكملة لما يجده الباحث من مصادر تقليدية في المكتبات. ولكن قد يصعب على الطالب جمع المادة العلمية وتوظيفها ضمن العناوين التي وضعها في مخطط بحثه و الذي تقدم به إلى المشرف عن مذكرته في بداية سباقه مع الزمن، لذلك فإنه قد يصعب عليه الإجابة على العديد من الأسئلة، كونه قد يكون يكتب لأول مرة للآخرين الذين قد يحتلون حيزا كبيرا من تفكيره في توجيه المعلومات إليهم، فهل سيقوم بتوجيه المعلومات إلى الأساتذة المناقشين أم أنه سيقوم بتوجيه معلوماته إلى زملائه الطلبة.

إن كل تلك الأسئلة قد يجد الباحث لها أجوبة بإتخاذه أسلوب الوسطية والإعتدال في الكتابة، لأنه قد يضع نصب عينيه إقتناعه بالموضوع أولا، ثم الشيء الذي يكتبه دون أن يجعل من هذا معتقدا راسخا بل أنه يعمل من أجل تطوير البحث و تجديد الفهم له، كما أنه لا يجب على الطالب أن يستهين بنفسه فكم من أفكار صارت كتبا و مجلدات هي في الأصل لطلبة لم يكونوا يعرفون مغزاها فإستغلها غيرهم[1].

إن جمع المعلومات يكون عن طريق القراءة السابقة، و التي تعلقت بموضوع البحث العلمي والتي تعتبر المراجع المتخصصة فيه قليلة جدا، وفي بعض الأحيان غير متوفرة لدى الطالب الباحث وهو الأمر الذي يجعل منه في كل مرة يسقط في فخ العشوائية و الفوضوية و لاسيما عند قيامه بمعالجة مواضيع مختارة، كما أن الطالب قد يلجأ إلى النقل غير الأمين بإستعمال الترجمة الحرفية وهو ما يؤدي به في الأخير إلى التعرض للإنتقاد الكبير والشديد من طرف لجنة المناقشة التي تعمل عادة على إظهار النقص الوارد على البحث والعيوب التي وقع فيها

[1] حمام محمد زهير ،***الوجيز في إنجاز المذكرات و البحوث العلمية***، دار الغرب للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2003، ص. 60.

الطالب. كما أنه قد يتحصل الباحث على حجم هائل من المعلومات قد يغير مفهوم بحثه والوصول إلى المعلومة ليضع المستفيد في حالة انتقاء واختيار للمعلومة الأكثر جدوى ونفعاً لأخذ القرار أو البدء في إنجاز العمل. وفي حالة الميسرة المادية للباحث فإنه بإمكانه أن يصل إلى مقتنيات آلاف المكتبات الأكاديمية والبحثية وهو الأمر الذي يوقعه في مغبة التأخر في الإنجاز و التحرير.

وفيما يخص جمع المعلومات عن طريق الإنترنت ومزاياها، فهي تكمن في :

- التخفيف من الوقت والتقليل من الجهود المطلوبة لإنجاز مهمات البحث عن المعلومات.
- تسهيل خدمات عدة، مثل البريد الإلكتروني وإمكانية تحويل الملفات.
- يتيح إمكانية الوصول لنشر الإلكترونيات والنشر الفوري للمعلومات.
- الاشتراك إلكترونياً في المجلات الإلكترونية بصورة مباشرة عبر البريد الإلكتروني.
- الاطلاع على الندوات والمؤتمرات والنشاطات العلمية والصناعية والمعارض.

ومن العوامل الهامة كذلك والتي تدعو إلى استخدام الانترنت، أن مستخدم المكتبة اليوم يختلف عنه سابقاً، فقد أثر تغير نمط الحياة على تغير الرغبة في المنتجات والخدمات، فأصبح أكثر وعياً ومعرفة واطلاعاً لخدمات ومنتجات المعلومات التي تقدم إليه بأشكالها الحديثة يومياً بل كل ساعة لترضي رغبته المتغيرة، مما دعا مزودي الخدمات والمنتجات إلى التنافس باستمرار في تقديم أشكال وأنواع من الخدمات والمنتجات المتعددة.

وعلى العموم وبكل إختصار، فقد يتحصل الباحث على هذه الوثائق العلمية إما بالإعارة من مكتبات الكليات أو المعاهد (مكتبات متخصصة) وكذا من المكتبات الجامعية (المكتبات المركزية)، أو مكتبات تابعة لجهات معينة أو عن طريق تصويرها، أو عن طريق الشراء من المكتبات التجارية أو من معارض بيع الكتب.

الفرع الثالث: مرحلة القراءة والتفكير

بعد عملية جمع الوثائق التي لها صلة بموضوع البحث وترتيبها وتدوينها، تأتي المرحلة الموالية والمتمثلة في قراءة ما تحتويه هذه الوثائق، والتي من خلالها يتم تقسيم الدراسة تبعاً لذلك. ويقصد بمرحلة االقراءة والتفكير مختلف عمليات الإطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق

التي لها علاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى تأمل تلك المعلومات والأفكار حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع، مما يجعل الباحث مسيطراً على موضوع دراسته، قادراً على تأصيل، تمحيص وتحليل الأفكار والنظريات.

أولا: ضوابط عملية القراءة والتفكير

تعتبر القراءة بجميع أنواعها مهمة لفهم كافة المعلومات والأفكار، وكذا الإطلاع الشامل والمتعمق للوثائق العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، فعملية التفكير لها دور أساسي في الفهم وتحليل الأفكار، لأجل السيطرة والتحكم في الموضوع عن طريق إستيعاب أكبر قدر ممكن من المعلومات والإحاطة بكل جوانب الموضوع والتدقيق فيها، وكذلك إستخلاص الآراء المتشابهة أو المتعارضة بغية التعليق عليها، وإعطاء رأيه بشأنها إذا إقتضى الأمر.

وعلاوة على ذلك، فبعدما تستقر لدى الطالب الباحث الفكرة العامة والشاملة للموضوع، فإن هذه العملية تساعده في إعداد الخطة الأولية لموضوع البحث، وهذا بتقسيمه عن طريق إستحداث عناوين رئيسية وفرعية.

كما تساهم القراءة في إعانة الطالب الباحث على إكتساب الأسلوب العلمي المنهجي والتحليلي للمعلومات والأفكار.

كما تساعد القراءة المستمرة على إكتساب أو بالأحرى إثراء القدرة اللغوية أو الرصيد اللغوي للباحث وإكتساب مصطلحات جديدة، مما سيكون لها أثراً إيجابياً في عملية صياغة موضوع البحث.

ولكي تكون عملية قراءة الوثائق العلمية مثمرة، سليمة وناجحة، فإنه يتوجب على الطالب الباحث مراعاة جملة من الشروط، ولعل أهم النصائح التي تؤخذ بعين الإعتبار عند القراءة هي:

- إختيار أوقات مناسبة للقراءة لأجل رفع درجة الإستيعاب.
- إحترام العامل النفسي والصحي أثناء عملية القراءة.
- القدرة على تقييم الوثائق العلمية وترتيبها.

- أن تكون القراءة بطريقة منظمة ومرتبة، وغير عشوائية.
- الإنتباه والتركيز الجيد أثناء القراءة.
- ترك فترات للتفكير والتأمل مابين مختلف القراءات.

ثانيا: أنواع القراءة

وتنقسم القراءة بالنظر إلى المدة التي تستغرقها ودرجة عمقها إلى:

- **القراءة السريعة أو الإستطلاعية أو السطحية:** فهذا النوع من القراءة يهدف إلى تقييم المصادر من حيث إرتباطها بموضوع البحث، وكذلك من حيث قيمتها العلمية. وذلك بأخذ نظرة شاملة خاطفة للموضوع المراد دراسته كتصفح فهارس الثائق العلمية بعناوينها الرئيسية والفرعية، ويشمل هذا النوع من القراءة الإطلاع على مقدمات المراجع والخاتمات وكذا قائمة المراجع. فالقراءة السريعة إذاً تساعد الطالب الباحث على تكوين إنطباع أولي حتى يتسنى له ترتيب المادة العلمية التي قام بجمعها. كما تساعده أيضا في الإطلاع على بيانات التأليف. لكن يجب الإشارة إلى أن هذا النوع من القراءة يجب أن لا يأخذ وقتا طويلاً.
- **القراءة العادية:** بعد مرحلة القراءة الإستطلاعية، فإنه يتعين على الطالب الباحث أن ينتقل إلى مرحلة أعلى تركيزاً من الأولى، والتي يكون الهدف منها عادة ترتيب الأفكار، وتسجيل كل المعلومات والملاحظات الهامة.
- **القراءة العميقة أو المركزة:** وتعد القراءة العميقة الأساس الذي يرتكز عليه البحث، وتتميز بكونها دقيقة، متأنية ومتكررة، وبالتالي فهي تتطلب تركيزاً وتمعناً وصرامةً أكثر من غيرها من القراءات، كما أنها تهدف إلى تمكين الطالب الباحث من فهم المادة العلمية وتفكيكها، وبالتالي إمكانية الكشف عن أبعاد الموضوع وتوضيح جزئياته وأفكاره وبلورة رؤية علمية سليمة بشأنه.

الفرع الرابع: مرحلة تدوين المادة العلمية

تعتبر هذه المرحلة حلقة جوهرية في المسار المهني للطالب الباحث، وعليه فإنه يتعين على هذا الأخير تدوين أي معلومة لها علاقة بموضوع بحثه. والتدوين يتمثل في نقل المعلومات والبيانات الواردة في المرجع، حتى يتسنى للباحث الرجوع إليها عند الحاجة إليها.

وتدوين المعلومات يكون إما تقليديا (عن طريق البطاقات أو الأوراق)، وإما آليا (عن طريق المعلومات والنسخ)

أولا: أسلوب التدوين في البطاقات: يستحسن في إستعمال هذه الطريقة تسجيل الفقرات ذات الصلة بموضوع البحث، وكذا تسجيل البيانات المتعلقة بهذا المرجع الذي أُخذت منه الفقرة، وينبغي الإشارة إلى أنه يتوجب تخصيص بطاقة واحدة أو عدة بطاقات عند الإقتضاء لكل مرجع، وان لا تتضمن فقرات من مراجع مختلفة[1].

ثانيا: أسلوب التدوين آليا: بالإضافة إلى الأسلوب المشار إليه أعلاه، هناك طريقة أخرى أكثر حداثة وتقنية، وتتمثل أساسا في عملية النسخ والتصوير ونظام المعلومات. ويلاحظ أنه في الآونة الأخيرة أصبحت هذه الطريقة تنال إقبالا معتبرا من طرف الباحثين نظرا لسهولتها ووفرتها للجهد والوقت في آن واحد، وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على الباحث تصوير صفحة واجهة الكتاب لغرض الإستعانة بالبيانات عند الضرورة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن نظام المعلومات يسمح بتغيير المعلومات أو إضافة بعضها أو حذف البعض الآخر بكل سهولة وبساطة، وهذا خلافا للتدوين بالطريقة اليدوية التي يجد من خلالها الباحث عناءً وإهداراً للوقت في تعديل المعلومات على البطاقات أو الأوراق. وفي الأخير، فرغم إيجابيات الطريقة الآلية في تدوين المعلومات، إلا أنها لا تخلو من مخاطر المعلوماتية كالفيروسات، أو الأعطاب التي تصيب أجهزة الحاسوب.

الفرع الخامس: مرحلة طرح الإشكالية وتقسيم موضوع البحث

[1] أمينة آيت حسين،***خطوات البحث العلمي،*** منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 298.

بعد عملية جمع المراجع (المؤلفات، المذكرات، المقالات الفقهية و كذا النصوص القانونية...)، ثم الإطلاع عليها بغية فهم موضوع البحث، تأتي مرحلة طرح الإشكالية، ثم تقسيم موضوع البحث أو مايصطلح عليه إعداد خطة أولية.

ويجب في هذا الصدد، أن يقوم الباحث بإعداد المسودة الأولى للبحث، سواء كان أمام إعداد مذكرة أم أطروحة دكتوراه، حيث تساعد هذه المسودة في إظهار إلى الوجود أفكار الباحث وكل مايجول في خاطره بشأن موضوع الدراسة. ولكي ينجح الباحث في هذه العملية، يتعين عليه إتباع بعض الخطوات، على غرار :

تسجيل على الورق كل الأفكار والنقاط المتعلقة بموضوع البحث، التي تجول بخاطر الباحث دون الإلتزام بترتيب معين.

وبناءً على العملية السالفة، يقوم بوضع تخطيطاً عاماً للبحث، حيث يقوم بترتيب الأفكار المدونة على الورق ترتيباً منطقيا، أو ترتيبا زمنيا، أو حسب الأهمية.

ثم بعد ذلك، يقوم الباحث بكتابة جملة تلخص محتوى كل فقرة من فقرات موضوع البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث يقوم بتحديث مستمر عن طريق إضافة معلومات أوتعديله لهذه المسودة بما يتناسب مع الأهداف المرجوة من البحث.

أولا: طرح الإشكالية

تعتبر عملية طرح الإشكالية من بين العناصر الجوهرية التي يتضمنها البحث العلمي، ويستحسن في صياغة الإشكالية أن تكون دقيقة، أي لا تبنى من العموميات. والإشكالية تصاغ في شكل سؤال أو سؤال رئيسي وأسئلة فرعية.

وينبغي التنويه إلى أن الفقه قد ميز بين مفهوم المشكلة ومفهوم الإشكالية، " حيث يظهر من الدلالات المطروحة في المعاجم والقواميس لكلمة مشكلة إلتباساً وتداخلا بين معناها ومعنى الإشكالية، فالمشكلة هي المعضلة النظرية أو العملية التي لا يوصل فيها إلى حل حقيقي، وهي مرادفة للمسألة التي يطلب حلها بإحدى الطرق العقلية أو العلمية. ويبدو أن علة التداخل عايدة

لطبيعة المشكلة ذاتها، والتي تنحل إلى أنواع: المغلقة التي تتضمن إمكانية تفكيكها وحلها من خلل توظيف القوانين العلمية والمصادرات الرياضية. أما المفتوحة فهي التي تبقى معلقة، ويصعب إيجاد حل لها، وهي التي نصادفها في الدراسات الإجتماعية والإنسانية عموما، وفي الفلسفة خصوصا.

ولتقريب الدلالة نقول أن المشكلة كغموض وإلتباس فكري لباحث معين أمام وضع أو موقف معين، تملك إمكانية الحل القطعي، والذي يتحقق في الدراسات الإنسانية التي تكون مواضيعها قابلة للتجريب العلمي الموضوعي، مثل الظاهرة الإجتماعية أو النفسية والتربوية. أما المسائل التي تتسم بالطابع التجريدي فتكون الحلول مقدمة لطرح أسئلة جديدة، ولذا نجد أن إنتقاء كلمة إشكالية في البحوث الإنسانية والإجتماعية عائدا لإمكانية الإنفتاح الذي يفترض أن يكون في السؤال البحثي.

الإشكالية هي المسألة التي تثير نتائجها الشكوك، وتحمل على الإرتياب، فهي جملة المسائل التي يطرحها العالم أو الفيلسوف طرحا مقبولا أو هي القضية التي يمكن فيها الإقرار بالإثبات أو النفي على حد سواء أو تحتمل النفي والإثبات معا، فهي صفة تطلق على كل شيء يحتوي في داخل ذاته على تناقض، وعلى تقابل في الإتجاهات، وعلى تعارض عمل.

وهي المعضلة التي يكون مجالها أوسع، وحلها دوما مفتوحا بما تسببه من قلق نفسي وتشوش منطقي لكل من يخوض فيها. فهي تنطوي تحتها المشكلات الجزئية، هذه الأخيرة أقل إتساعا من الإشكالية الأم التي تأخذ صورة السؤال الجوهري الذي ينحل إلى أسئلة جزئية تقوم مقام المشكلات، إن العلاقة القائمة بين الإشكالية والمشكلات هي علاقة المجموعة بعناصرها، فالأولى هي التي تحتضن الثانية التي هي إثنين أو أكثر في كل قضية فلسفية تعمل على الإقتراب منها للمساهمة في حلها، ومن هناك هي تابعة لها على أساس إرتباط الأجزاء بالكل، فهي بشكل عام: كل صعوبة نظرية أو عملية لا نصل فيها إلى حل يقيني"[1].

أما فيما يتعلق بقواعد طرح الإشكالية، فتتجلى هذه القواعد الأساسية في تحديد المشكلة:

[1] شريف الدين بن دوبة، ***الإشكالية والبحث العلمي***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 231.

- وضوح موضوع البحث: أي أن يكون موضوع البحث محددا، غير غامض أو عام حتى لا يصعب على الباحث التعرف على حدوده المختلفة فيما بعد، فقد يبدو له الموضوع سهلا للوهلة الأولى ثم إذا دقق فيه ظهرت له صعوبات جمة قد لا يستطيع التعامل معها أو قد يكتشف أن هناك من سبقه إلى دراسة المشكلة ذاتها، أو أن المعلومات التي جمعها مشتتة وضعيفة الصلة بالمشكلة. وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الطالب الباحث وتصوره.

- تحديد المشكلة: وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له، ولا يتم صياغة المشكلة بوضوح إلا إذا استطاع الباحث تحديد العلاقة بين عاملين متغيرين أو أكثر، ومن ثم تصاغ بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة[1].

- وضوح المصطلحات: يحذر المتخصصون في مادة منهجية البحث العلمي من إمكانية وقوع البحث في عقبات وصعوبات نتيجة إهمال الباحث، وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة.

وتحديد المشكلة أو الإشكالية ليس أمرا سهلا كما يتصور البعض, حيث أنه يتطلب من الباحث دراسة جميع نواحي المشكلة، ثم تعريفها تعريفا واضحا والتثبت من أهميتها العلمية حتى تكون جديرة بالدراسة، فيقوم الباحث بقراءة مبدئية عنها ويستنير بآراء المختصين في ذلك المجال.

ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين. ويمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها على شكل سؤال.[2]

أما فيما يخص مذكرات العلوم الإنسانية (ما عدا العلوم القانونية) فيشترط صياغة الفرضيات، فبعد أن يحدد الباحث المشكلة، ينتقل إلى مرحلة الفرضيات المتعلقة بموضوع البحث، ولا

---

[1] زين العابدين بخوش و هشام بخوش، ***إعداد الباحث الناجح في زمن فيروس كورونا وأثره على صياغة إشكالية البحث العلمي،*** منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 173.

[2] كامل المغربي، أساليب البحث العلمي, ط. 1, الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص. 47.

يعني هذه أن الفرضيات تأتي في مرحلة فكرية متأخرة عن مرحلة الإشكالية، وما الفرضيات إلا إجابات مبدئية للسؤال الأساسي الذي يدور حوله موضوع البحث.

ويعتبر الافتراض مبدئيا، لأن موضوع البحث لا يكون في صورته الأخيرة الواضحة، وتأخذ الافتراضات بالتبلور والوضوح كلما اتضحت صورة البحث.

فالافتراضات ما هي إلا تخمينات أو توقعات أو استنتاجات يتبناها الباحث مؤقتا كحلول لمشكلة البحث، فهي تعمل كدليل ومرشد له، ويرى بعض الفقهاء أن الفرض ما هو إلا عبارة مجردة لا تحمل صفة الصدق أو الكذب، بل هي نقطة انطلاق للوصول إلى نتيجة يستطيع عندها الباحث من قبول الفرض أو رفضه.

وقد وجد الباحثون والمختصون أن الافتراضات الجيدة تتميز بالصفات التالية:

- أن يكون الفرض موجزا مفيدا وواضحا يسهل فهمه.

- أن يكون الفرض مبنيا على الحقائق الحسية والنظرية والذهنية لتفسير جميع جوانب المشكلة.

- أن يكون الفرض قابلا للاختبار والتحقيق.

- أن لا يكون متناقضا مع الفروض الأخرى للمشكلة الواحدة، أو متناقضا مع النظريات والمفاهيم العلمية الثابتة.

- تغطية الفرض لجميع احتمالات المشكلة وتوقعاتها، وذلك باعتماد مبدأ الفروض المتعددة لمشكلة البحث.

وبعد عملية صياغة الإشكالية، يجب على الطالب الباحث وضع خطة أولية للموضوع المراد دراسته والتي يمكن تعديلها تماشيا مع عملية تحرير موضوع البحث.
وللإشارة، فكأصل عام تقسم الخطة فقهيا من حيث مراحل إعداد البحث إلى خطة مبدئية وخطة شبه نهائية وخطة نهاية ;

فالخطة المبدئية أو الأولية هي تلك الخطة التي يضعها الطالب الباحث على ضوء المراجع المتاحة له قبل عملية معالجة موضوع البحث. وتمتاز هذه الخطة في كون أنها ترتكز على

أسس الموضوع وعناصره الأساسية وبعض فروعه المهمة. فمن البديهي أن المسائل غير الأساسية والتفصيلات التي تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة في الأهمية لا تظهر إلا بعد الدراسة العميقة للموضوع، وتسمي هذه الخطة بالأولية لأنها ستعدل حتما على ضوء المعالجة المتعمقة للموضوع، حيث أنه نادراً ما يحتفظ الطالب الباحث بخطته الأولية بعد البدء في معالجة موضوع بحثه.

أما الخطة شبه النهائية، فلا يجب أن يرسخ في الذهن أن الخطة عند وضعها في صورتها الأولى ثابتة لا تتغير، بل العكس، حيث ينبغي أن يرسخ مبدأ تغيير الخطة وفقا للمعالجة التي تتعمق تدريجيا. وهذه المعالجة هي التي تظهر نسبة التغيير في الخطة، فقد تجعلها محدودة بالنسبة للمسائل الأساسية شاملا للمسائل الفرعية، وقد تجعله شاملا لكل المسائل الأساسية والفرعية مما قد يصل إلى حد قلب الخطة الأولية بصفة جدرية، وبالتالي فلا يكون البطالب الباحث أسيرا للخطة الأولية.

أما بالنسبة للخطة النهائية، فتجب الإشارة إلى أنه لا يمكن للخطة شبه النهائية أن تحيط تماما وبشكل دقيق بكل جزئيات البحث. كما أنها لا يمكن أن تحتوي على عناوين الفصول والمباحث والمطالب والفروع بشكل دقيق، فمثل هذه النقاط لا تبرز إلا أثناء كتابة البحث وتحريره، فحينما نعالج فكرة معينة، فلا تتبلور في شكلها النهائي إلا بعد صياغتها والإلمام بكل تفصيلاتها، ومن ثم فإن هذه المعالجة والصياغة هي التي تبرز عنوان الفرع أو المطلب أو المبحث أو الفصل[1].

ثانيا: الخطة الأولية

كأصل عام، ينبغي أن تكون الخطة ثنائية، اللهم إلا إذا تطلبت الدراسة غير ذلك، وهذا بصفة إستثنائية. كذلك ينبغي أن لا يكون العنوان الرئيسي مركباً من العناوين الفرعية، بل يكون شاملاً ومختصراً وملماً بالعناصر التي تحتويها العناوين الفرعية (مثلاً: وضع الأركان العامة للعقد بدلاً من التراضي، المحل والسبب).

[1] نادية بوخرص، ***خطوات إعداد الإطار المنهجي للبحث القانوني***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 281.

وعلى العموم، ينبغي للباحث إحترام بعض القواعد أثناء تعامله مع الخطة:

- ملائمة عنوان البحث مع الخطة المعتمدة، وعدم إدراج عنصراً خارج صلب الموضوع (فإذا كانت الدراسة مثلاً وفقاً للتشريع الجزائري، فلا ينبغي الإشارة إلى التشريع المصري كعنوان في الخطة).
- يجب وضع الخطة بعد قراءة مستفيضة لموضوع البحث.
- يجب أن تكون الخطة شاملةً لكافة عناصر الموضوع، وهذا ما يطلق عليه بشمولية الخطة، فالخطة السليمة هي التي تغطي جميع المسائل والجوانب التي تتعلق بالبحث.
- عدم الإعتماد على الخطط الموجودة في المراجع بصفة كلية سواء كانت كتباً أو مذكرات أو...وهذا بغية تفادي التكرار والتقليد، هذا من جهة. وإبراز شخصية الباحث وهذا من جهة أخرى.
- إحترام التسلسل المنطقي لعناوين الخطة البسيطة والواضحة، والإبتعاد عن التقسيمات المعقدة والمتشعبة والمتضاربة والمتكررة.
- التوازن الشكلي في إعداد الخطة، والتوازن المقصود هنا، هو التوازن النسبي وليس المطلق، وهو أن يكون التقسيم متساوياً أو على الأقل متقارباً، كأن يتساوى عدد المباحث في كل فصل مع الآخر، وعدد مطالب كل مبحث مع الآخر ...الخ.، وكذلك مراعات عدد صفحات الأجزاء الرئيسية في البحث.
- يجب أن تكون الخطة مرنة قابلة للتعديل تماشيا مع متطلبات البحث، فلا يمكن تصور إعتماد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث.

المطلب الثاني: المرحلة النهائية لتحرير البحث

بعدما يقوم الطالب البحث بكل المراحل السابقة من إختيار موضوع البحث، ثم البحث عن الوثائق وجمعها، مروراً بمرحلة التفكير والقراءة بمختلف أنواعها، إلى غاية مرحلة طرح الإشكالية وتقسيم موضوع البحث أو كما يصطلح عليها بالخطة الأولية. هناك قواعد وضوابط دقيقة وتقنية ينبغي على الباحث إحترامها، إبتداءً من عملية تحرير صفحة الواجهة إلى غاية إعداد آخر نقطة في المذكرة والمتمثلة في الملخص والكلمات الإفتتاحية، مع الإشارة إلى أنها تختلف من كلية إلى أخرى، وعادة ما يتم تحديدها من طرف الإدارة المختصة.

الفرع الأول: الشروط الشكلية

تشتمل المذكرات والأطروحات على جملة من الأجزاء تتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير صفحة الواجهة، الإهداء والثناء أو التشكرات، وقائمة المختصرات...الخ وذلك وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية ومنطقية دقيقة[1]. فكتابة البحث العلمي بصفة عامة وبحوث العلوم القانونية لا تستهدف التشويق أو المتعة الأدبية أو الجمالية والأخلاقية كما تفعل الروايات والقصص مثلا، بل تستهدف تحقيق عملية إعلام القارئ بنقاط سيتم التطرق إليها وتفصيلها لاحقاً.

أما فيما يخص الحجم المناسب لكتابة بحث علمي، فلا يوجد قواعد عامة تحكم هذه المسألة، إذ يتوقف ذلك على أمرين: مستوى الدراسة الأكاديمية (مذكرة ماستر أو أطروحة دكتوراه أو مقال فقهي)، فيكون البحث ذو حجم معتبر إذا كنا بصدد تحضير أطروحة دكتوراه، مع الإشارة إلى أن هنالك بعض التخصصات يكون فيها حجم الأطروحات جد محدود، ولعل أشهرها أطروحة دكتوراه التي نوقشت من طرف عالم الرياضيات سنة 1950 الحاصل على جائزة نوبل "جون فوربس ناش" « John Forbes NASH » وهي لا تتجاوز 27 صفحة، حيث إعتمد على مرجعين فقط[2]، لكن لا يمكن إسقاط إعداد هذه الأطروحة على عامة الطلبة وخاصة في زمننا هذا، إضافة إلى أن جل المؤسسات الجامعية تشترط حجما أدنى للأطروحة.[3] ويكون عكس ذلك في مذكرات ماستر أو المقالات، هذا من جهة[4]، ومن جهة أخرى، فإن حجم البحث يتوقف أيضاً على طول موضوع البحث ذات.

---

[1] أحمد عبد المنعم حسن، ***أصول البحث العلمي - إعداد ونشر البحوث والرسائل العلمية-***، المكتبة الأكاديمية، مصر، ج. 2، 1996، ص. 60.

[2] Le site web : https://www.bibmath.net/bios/index.php?action=affiche&quoi=nash (consulté le 30 juin 2022 à 14h15).

[3] عادة ماتشترط المؤسسات الجامعية حد أدنى بالنسبة لأطروحة الدكتوراه، ويكون في حدود 200 صفحة كحد أدنى إلى غاية 1000 صفحة أو تتجاوزها أحياناً.

[4] يتراوح عدد صفحات مذكرات الماستر مابين 50 صفحة إلى 100 صفحة تقريبا.

أما عدد صفحات المقالات الفقهية فمعظم المجلات تحددها في حدود 10 صفحات إلى 20 صفحة أو تزيد على ذلك حسب الموضوع.

ومن أهم مقومات كتابة البحث العلمي، نجد أن تحديد واعتماد منهج البحث (أو مناهج البحث) وتطبيقه في الدراسة يعتبر مقوم جوهري وحيوي في كتابة البحث، حيث يسير الباحث ويتنقل بطريقة علمية منهجية، في ترتيب وتحليل وتركيب الأفكار وتفسير الحقائق، حتى يصل إلى النتائج العلمية لبحثه بطريقة سليمة.

يؤدي تطبيق المنهج بدقة وصرامة إلى إضفاء الدقة والوضوح والعلمية والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها.

-الأسلوب العلمي والمنهجي الجيد:

الأسلوب في البحث العلمي يتضمن العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا، مثلا:

- سلامة اللغة، وفنيتها وسلامتها ووضوحها.

- الإيجاز والتركيز الدال والمفيد.

- عدم التكرار.

- القدرة على تنظيم المعلومات والأفكار، وعرضها بطريقة منطقية.

- الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإطناب والعمومية.

- تدعيم الأفكار بأقوى الأدلة المناسبة.

- التماسك والتسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع.

- معرفة وجودة الربط في عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى.

هذه بعض عناصر وخصائص الأسلوب العلمي الجيد اللازم لصياغة البحوث العلمية وكتابتها[1].

[1] عبد الحق كايد، المرجع السابق، ص. 54 ،رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 62. عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 80. عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص. 78، و

- احترام قانون الاقتباس وقانون الإسناد والتوثيق: توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس:

* الدقة والفطنة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسها.

* عدم التسليم والاعتقاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية، بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.

* الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، وما يقتبس، يجب اختيار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية.

* تجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس.

* حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به، وتحاشي التنافر والتعارض وعدم الانسجام بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع,

* عدم المبالغة والتطويل في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر على ستة أسطر.

* عدم ذوبان شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباسات, بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث أثناء عملية الاقتباس, عن طريق دقة وحسن الاقتباس, والتقديم والتعليق والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

- الأمانة العلمية:

تتجلى الأمانة العلمية لدى الباحث في عدم نسبة أفكار الغير وآرائهم إلى شخصه، وفي الاقتباس الجيد والإسناد لكل رأي أو فكرة أو معلومة إلى صاحبها الأصلي، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة.

رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 54 و أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 86 و عبد الله محمد الشريف، ***مناهج البحث العلمي -دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية-***، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،1996، ص. 33.

وعلى الباحث التقيد بأخلاقيات وقواعد الأمانة العلمية:

- الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.

- الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.

- الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش السالفة الذكر.

- الاعتداد بالشخصية واحترام الذات والمكانة العلمية من طرف الباحث.

وكلما تقيد بقواعد الأمانة العلمية، كلما ازدادت شخصيته العلمية قوة وأصالة[1].

- ظهور شخصية الباحث:

ويتجلى ذلك من خلال إبراز آرائه الخاصة وأحكامه الشخصية على الوقائع والأحداث، وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، ونقلها دون تمحيص أو دراسة، كما تتضح لنا من خلال تعليقاته، وتحليلاته الأصيلة، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والأصالة.

- التجديد والابتكار في موضوع البحث:

إن المطلوب دائما من البحوث العلمية أن تنتج وتقدم الجديد، في النتائج والحقائق العلمية المبينة على أدلة وأسس علمية حقيقية، وذلك في صورة فرضيات ونظريات وقوانين علمية.

وتتحقق عملية التجديد والابتكار في البحث العلمي عن طريق العوامل التالية:

- اكتشاف معلومات وحقائق جديدة, متعلقة بموضوع البحث لم تكن موجودة من قبل، وتحليلها وتركيبها وتفسيرها وإعلامها في صورة فرضية علمية، أو في صورة نظرية علمية أو قانون علمي.

- اكتشاف معلومات وأسباب وحقائق جديدة إضافية عن الموضوع محل الدراسة والبحث، تضاف إلى المعلومات والحقائق القديمة المتعلقة بذات الموضوع.

[1] Friedrich-Ebert Stiftung, ***Méthodologie de la recherche scientifique -pour les organisations de la société civile- Réponses pratiques à des questions essentielles***, p. 1, Ouvrage électonique, Le site web : http//www. http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/17874.pdf: (Consulté le 23 mai 2022 à 18h30).

- اكتشاف أدلة وفرضيات علمية جديدة، بالإضافة على الفرضيات القديمة[1].

- إعادة وترتيب وتنظيم وصياغة الموضوع محل الدراسة والبحث، ترتيبا وصياغة جديدة وحديثة، بصورة تعطي للموضوع قوة وتوضيحا وعصرنة أكثر مما كان عليه من قبل.

وعموماً، هناك مجموعة من الشروط والقواعد المتعلقة بالجانب الشكلي التي يتعين على كل طالب أن يلتزم بها أثناء قيامه بإعداد مذكرة أو أطروحة، وتتمثل في:

أولا: صفحة الواجهة

هي عبارة عن صفحة حرة (تكون من الورق المقوى، المتين) تتضمن بيانات التعريف بموضوع البحث (المذكرة على سبيل المثال)، والنموذج المعتمد عليه يتم تحديده من طرف الإدارة المختصة، وبالتالي فهو يختلف من جامعة إلى أخرى.

إذاً فعلى الطالب الباحث عند تحريره لهذه الصفحة أن يراعي بعض النقاط:

- **حدود الصفحة:** 3 سم على اليمين و 2 سم في الجهات الأخرى.
- **نوع الخط:** تكتب عناصر الواجهة (بإستثناء شعار الجامعة) بخط موحد و هو simplifie arabique.
- يجب الإبتعاد عن وضع إطارات، رموز وأشكال زخرفية...الخ.

وتحتوي صفحة الواجهة على البيانات التالية:

1 شعار المؤسسة الجامعية

2 ذكر كل البيانات المتعلقة بالمؤسسة الجامعية (الجامعة أو المركز الجامعي)، ثم الكلية أو المعهد، ثم القسم.

3 الإشارة إلى تخصص المذكرة المراد إعدادها وهذا بذكر العبارة التالية : "مذكرة ماستر في الحقوق تخصص:.....".

[1] نصير خليفة، ***صياغة الفروض العلمية وكيفية إختبارها***،، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 ال الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 74.

4 ذكر عنوان المذكرة كالأتي: " الموسومة ب....".

5 تبيان الأستاذ المشرف : " تحت إشراف الأستاذ : .....".

6 ذكر إسم ولقب الطالب صاحب المذكرة: " تقدم وتناقش علانية من قبل الطالب أو الطالبين.....".

7 ذكر تاريخ إيداع المذكرة : " أودعت من أجل المناقشة في .....".

8 ذكر أسماء وألقاب والرتبة العلمية والهيئة المستخدمة (مؤسسة الإنتماء)، ثم الصفة في لجنة المناقشة سواء كان رئيسا أو مشرفا ومقررا أو مناقشا.

9 وأخيرا يجب ذكر السنة الجامعية.

ثانيا: الأوراق الأولية

بعد صفحة الواجهة تأتي مجموعة من الأوراق التي تسبق المقدمة، وتتمثل في :

- **الغلاف الداخلي الأول**: ويكتب عليه المعلومات المكتوبة على الغلاف الخارجي ذاتها، ويكون هذا الغلاف من الورق العادي.
- **الآيات والأحاديث النبوية:** يمكن وضع آيات كريمة أو أحاديث نبوية شريفة سواء كان لها صلة بموضوع المذكرة أو لها صلة بالعلم، مع وجوب تشكيل الآيات والإشارة إلى السورة القرآنية ورقم كل آية منها، وبالنسبة للأحاديث يجب ذكر رواتها.
- **الإهداء (Dédicace):** يعتبر الإهداء مسألة إختيارية في البحوث العلمية كأصل عام، حيث يمكن للباحث أن يتجاوز عنها. لكن بالرغم من أن الإهداء هو جزء إختياري في البحوث العلمية، إلا أن وجوده في المذكرات والأطروحات يبقى أمراً مرغوباً فيه. ويستحسن عند الإعتماد عليه، أن يكون موجزا وبلغة بسيطة بعيدا عن أسلوب التملق (Flatterie).
- **كلمة الشكر (Remerciement):** هذه الصفحة مخصصة للثناء، فهي فرصة أمام الباحث للإعراب عن تقديره لكل المساعدات التي قدمت له، وكذا المساندة والتشجيع.

ويجب على الطالب البحث أن يحرص على الإختصار والدقة، وكذا البساطة في الأسلوب، مع الحرص أيضاً على عبارات وألفاظ مهذبة. ويجب الإشارة إلى أنه قد جرى العرف الأكاديمي على تخصيص كلمة الشكر للأستاذ المشرف كأصل عام (وهذا بذكر الإسم واللقب)،[1] وإستثناءً إلى أعضاء لجنة المناقشة، (مع إجتناب تشخيص كل الأعضاء).

- **أهم المختصرات المستعملة:** على سبيل المثال: ق.ع.، ق.إ.ج.، ج.ر.، ص.، ع.،...الخ
  أما باللغة الفرنسية: p., art., op.cit., al.,….etc
  ويكون ترتيب الكلمات المختصرة وفقاً لترتيب أبجدي، ويجب أيضاً وضع نقطة بعد كل حرف الدال على مختصر. وعند التحرير باللغة الفرنسية، يجب كتابة الحرف الأول من كل كلمة مختصرة كبيراً (En lettre capitale).

أما فيما يخص إعداد صفحات المذكرة، فإنه يتوجب على الطالب الباحث أن يحترم المقاييس المتعلقة بالمسافات في أوراق المذكرة.

- 3 سم على اليمين و 2.5 على باقي الجهات.
- ترك مسافة بين السطور (inter ligne) تساوي 1 سم.
- يجب ترك مسافة بين الفقرات.
- السطر الأول من كل فقرة يكون متقدما عن باقي سطور الفقرة ب 1 سم.
- أما التهميش فيجب أن يكون متقطعا، يبدأ من رقم واحد في كل صفحة على حدى، ويكون التهميش على الأفكار وليس الفقرات والصفحات.

الفرع الثاني: تحرير المقدمة

يرى أغلب الفقه بأن المقدمة تعد بمثابة عماد البحث العلمي، بحيث يكفي قراءتها ليتسنى للقارئ الإحاطة بمضمون الدراسة، بالرغم من أنها توضع في بداية البحث، إلا أن ذلك لا يعني

[1] يعتبر الأستاذ المشرف أهلاً للشكر والثناء، فهو يستحق الشكر مقابل الجهد الذي قدمه لطالبه منذ إختيار موضوع البحث إلى غاية مناقشته سواء كان أمام مذكرة ماستر أو أطروحة دكتوراه، مروراً بعملية تزويده بالمراجع وإرشاده في الحصول على بقية المراجع، وكذا عملية التصحيح والتوجيه...الخ، وهذا مايصطلح عليها بمرافقة الطالب من طرف الأستاذ المشرف.

أنها تكتب في البداية، وإنما تترك عند أغلب الباحثين في آخر ما يكتب[1]. ويجب أن تكون المقدمة موجزة ونسبية على حسب مستوى الشهادة، فتكون في حدود ثلاث صفحات إذا كنا في إطار تحضير مذكرة ماستر، وأقل من عشر صفحات في إطار مذكرة ماجستير، ويمكن أن تتجاوز عشر صفحات إذا كنا في إطار أطروحة دكتوراه. أما فيما يخص المقالات والمداخلات، فتكون في حدود صفحة أو صفحتين.

أما فيما يخص ترقيم الصفحات، فإن ترقيم صفحات المذكرة أو الأطروحة يبدأ من المقدمة كصفحة أولى، وهذا عن طريق الإعتماد على الأرقام العربية (1، 2، 3، 4، 5 ...الخ). أماالأوراق التي تسبق المقدمة، فهناك من يرى بعدم ترقيمها، وهناك من يرى بضرورة ترقيمها، ونحن مع هذا الطرح، والترقيم يكون عن طريق الإعتماد على الحروف الهجائية (أ، ب، ج، د،...الخ) إذا كان تحرير البحث باللغة العربية .أو الإعتماد على الأرقام الرومانية (III, II, I IV,...الخ) إذا كان تحرير البحث باللغة الأجنبية[2].

أما فيما يخص مكان كتابة أرقام الصفحات، فيستحسن كتابتها في أسفل الصفحات في الوسط، مع الإبتعاد عن وضع علامات مميزة للأرقام (كالأقواس، العارضتين، ومختلف الرموز والأشكال...الخ)[3]. والشرط المهم هو الإلتزام بنظام ثابت في جميع صفحات البحث.

وينبغي الإشارة إلى أنه يتوجب في المقدمة أن تخلو من بعض العناصر:

عرض آراء الفقهاء فيها، بل يترك هذا الأخير في صلب الموضوع.

عرض النتائج الأساسية أو الفرعية، فهذه يجب إدراجها في الخاتمة.

كما يرى بعض الفقه أنه ينبغي في المقدمة أن تخلو من الهوامش، بل يترك في العرض. لكننا نخالف هذا الطرح، إذ يجب من باب الأمانة العلمية تهميش كل البيانات أو المصطلحات الغامضة أو التقنية إذا تم الإعتماد عليها في المقدمة، وإلا فلابأس من عدم تهميشها.

[1] من المنطقي أن لا يتسرع الطالب الباحث في كتابة المقدمة، بل يكتبها عند الإنتهاء من البحث بالكامل، لكن هذا لا يمنع الباحث من إعداد بعض فقراتها كمسودة، ويتم تعديلها وفقا لما تقتضيه ظروف و سيرورة البحث المنجز.

[2] أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص. 64.

[3] لكن هذا لا يمنع من كتابة أرقام الصفحات في الجهة العليا للصفحة، أو في يمين أو يسار أسفل الصفحات.

أولا: مفهوم المقدمة

فالمقدمة هي ركن أساسي من أركان البحث العلمي، بحيث يخصص لها عنوان إذا كنا في صدد تحضير مذكرة أو أطروحة، كما يمكن أن تكون المقدمة ضمنياً دون الإشارة إلى عنوان، وهذا إذا كنا بصدد إعداد مقال أو مداخلة[1]. و تكاد تحتل المقدمة بأهميتها مرتبة مضمون الموضوع، بمعنى آخر يمكن القول بأن المقدمة هي عماد البحث العلمي، فيكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث وإدراك قيمته العلمية. ويجب الإشارة إلى أن المقدمة يمكن أن تتعدى وتشتهر أكثر من المؤلَّف في حد ذاته، وهذا ما نجده في مؤلّف عبد الرحمن ابن خلدون والذي اشتهر ب"مقدمة ابن خلدون"، رغم أن عنوان الكتاب كان موسوما ب " العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر".

فالمقدمة إذاً عبارة عن مدخل عام وشامل لموضوع البحث، وتكمن وظيفتها الأساسية في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم محتوى البحث. والجدير بالذكر أن أهم ما في البحث العلمي مهما كانت درجته، المقدمة والخاتمة، حيث نجد أحيانا أن القارئ أو أعضاء لجنة المناقشة أو التقييم، يلفت إنتباههم وينشغلون بالمقدمة، فإذا تم صياغتها بطريقة جيدة وسليمة، فإنها تعطي للقارئ إنطباعا حسنا ويأخذ فكرة إيجابية بأن هذا البحث ذو قيمة علمية. أما إذا كانت صياغة المقدمة بأسلوب سيئ وركيك، فحتما ستعطي للقارئ إنطباعاً سيئا وسلبياً، وربما لا يكمل قراءة بقية البحث[2]. وبالتالي، ينبغي أن تكتب المقدمة بطريقة مشوقة لتشد القارئ وتثير إهتمامه، وتدفعه لقراءة الأجزاء التالية من البحث. كما لا يجب أن تضيف المقدمة معلومات إلى

[1] أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص ص. 87 و88.

[2] عبد الحفيظ موسم، ***الأسس والقواعد المنهجية الأكاديمية المعتمدة في كتابة مقدمات الرسائل الجامعية***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 82.

القارئ[1]، و أن لا تكن مجرد شرحا عاما عن كيفية معالجة موضوع البحث. وعلى العموم، تنتهي المقدمة دائماً بذكر العناصر التالية[2].

ثانيا: العناصر التي تحتويها المقدمة

يشترط في تحرير المقدمة أن تشتمل على بعض العناصر الجوهرية على غرار[3]:

- التعريف بالموضوع بصفة عامة.
- إبراز نطاق الدراسة، و إحتماليا النقاط المستبعدة من الدراسة.
- الإشارة إلى أهمية الموضوع.
- توضيح الهدف من دراسة هذا الموضوع.
- إبراز صعوبات الدراسة إن وجدت.
- هناك جانب من الفقه من يرى بوجوب ذكر الدراسات السابقة في بحوث العلوم الإنسانية[4]، والتي تعتبر من الخطوات المنهجية في البحث العلمي، رغم أن هذه الخطوة لا تحظ بالإهتمام من طرف الباحثين في مجال العلوم القانونية، لكن يرى جانب من الفقه أن الأصل في عرضها هو توظيفها والإستفادة منها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تساعد الباحث على تحاشي التكرار وإعادة الطرح والنتائج التي تكون معروفة آنفاً. ويكون عادة الهدف من إستعراض الدراسات السابقة هو تعريف القارئ بكافة الدراسات التي سبق

[1] ومن هذا المنطلق، يجب إحترام الأمانة العلمية أثناء إعداد المقدمة وتهميش كل ما تم أخذه من معلومات التي هي في الأصل مملوكة لباحثين ومؤلفين آخرين. أو شرح بعض المصطلحات التقنية أو الغامضة. وليس كما يزعم بعض الباحثين بعدم تهميش المقدمة إطلاقاً.

[2] أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص. 88.

[3] سعيد سعودي، ***المقدمة كعنصر في البحث العلمي في المجال القانوني***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 54 ومايليها.

[4] يجب الإشارة إلى أنه جرت العادة في بحوث العلوم القانونية إلى عدم ذكر الدراسات السابقة، و هذا خلافاً لباقي بحوث العلوم الإنسانية.

إجراؤها في موضوع البحث، مع عرضها بطريقة منطقية وأمينة تأخذ في الحسبان أوجه التشابه وأوجه الإختلاف بين نتائجها، ومحاولة بيان أسباب أوجه الإختلاف بينهما إن وجدت.

وبينما يشكل إستعراض الدراسات السابقة جزءً أساسياً من الرسائل العلمية. فإنه لا يوجد - عادة- جزء بهذا العنوان في البحوث المنشورة، حيث يكتفي بإستعراض الدراسات السابقة ضمن مقدمة البحث، التي تكتب هي الأخرى – غالباً- بدون عنوان مميز خاص بها...

تكون الإشارة إلى المراجع في متن البحث أو الرسالة بأحد النظامين ; هما : إما مؤلف البحث وسنة النشر، وإما برقم البحث كما ورد في قائمة المراجع. ولا يتبع النظام الثاني إلا إذا كانت قائمة مراجع البحث مرقمة[1].

- الإشارة إلى مناهج الدراسة المعتمدة، ويكون هذا بناءً على طبيعة الدراسة المختارة (المنهج المقارن إذا تعلق الأمر بدراسة مقارنة، أو المنهج التاريخي إذا تعلق الأمر بدراسة تاريخية، أو المنهج التحليلي إذا تعلق الأمر بدراسة تحليلية...الخ).
- طرح الإشكالية بشكل واضح وغير مبهم.

الإعلان عن الخطة، ويكون هذا عن طريق ذكر المحاور الأساسية للدراسة، كالإشارة إلى عناوين البابين (إذا كنا في إطار إعداد أطروحة دكتوراه)، أو الفصلين وإحتماليا المبحثين وفقط (إذا كنا في إطار مذكرة ماستر) وليس سرد كل العناوين، فهذا الأخير يترك للفهرس.

وعلاوة على ذلك، يجب التنويه إلى بعض النقاط الجوهرية التي يتسنى للباحث إحترامها عند بداية تحريره للبحث بدءً من المقدمة إلى غاية الخاتمة. حيث يستحسن على الباحث أثناء صياغته لموضوع بحثه تفادي أو التقليل من إستعمال الضمائر بصفة عامة، وخاصة ضمير المتكلم جمعاً أو فرداً، والإستعانة ببناء الفعل للمجهول، وقد ينجح الكثير من الباحثين في القيام بإجراءات البحث من حصر المصادر والمراجع وجمع المادة العلمية، لكن القليل منهم من يستطع تقديم ونقل المحتوى العلمي لبحوثهم إلى القارئ حيث يفتقدون لفن وتقنيات وأسلوب التعبيير، وبما أن العبرة ليست بتجميع المعلومات فقط بل بكيفية عرضها وتقديمها، فإن الإهتمام بالأسلوب يبدو على درجة كبيرة من الأهمية، ومن أعمدة الأسلوب في البحث العلمي

[1] أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص ص. 88 و89.

البساطة، حيث يتعين على الباحث أن يتوخى البساطة في الأسلوب، فكلما كانت الجمل قصيرة كانت أكثر بلاغة، والإبتعاد عن الكلمات غير المألوفة في مجال البحث العلمي، وإختيار الكلمات القانونية المتداولة والمعروفة، وكذلك السلامة النحوية والإملائية، والتي تعتبر من أحد ركائز تحرير البحث العلمي. لذلك يجب على الباحث أن يكون ملماً بقواعد اللغة ويطبقها دائما، وإن كان بعض الطلبة الباحثين يلجؤون إلى متخصصين في قواعد اللغة إذا إقتضى الأمر.

الفرع الثالث: تحرير العرض

وهو الجزء الأكبر والأهم والحيوي في البحث العلمي، لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والمعلومات الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي.

فمن خلال مضمون البحث، يتم عرض وإعلان أفكار الباحث وآرائه، مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

كما يشتمل أيضاً على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والتحرير والصياغة والإبداع، وقواعد توثيق الهوامش، والأمانة العلمية، حيث تبرز الشخصية العلمية للباحث. معتمداً في ذلك على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع.

وتجدر الإشارة إلى أن الحاسوبات الحديثة تتوفر على عديد الخطوط (أشكال الحروف) وكذا (أحجام الحروف) التي يمكن للطالب الباحث أن يختار منها ما يناسب مختلف أجزاء البحث، فلا يوجد قواعد موحدة ومنظّمة لإستخدام مختلف الخطوط، ولكن جرت العادة على ترك المؤسسات الجامعية (الهيئات المختصة) لتحديد هذا الأمر.

أولا: مفهوم العرض

يعتبر العرض أو كما يصطلح عليه أيضاً بصلب الموضوع أو المتن، جوهر البحث العلمي، و هو يأتي بعد المقدمة وقبل الخاتمة، فهو يتضمن كافة العناوين والأفكار التي يتكون منها موضوع البحث. ومن خلال صلب الموضوع، يبرز الباحث نوع المنهجية التي إعتمدها

في عرض بحثه وذلك من خلال محل الدراسة، تحليلا وتعليلا ونقدا...الخ. كما تجب الإشارة إلى أنه في صلب الموضوع يتم الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المنبثقة منها.

وصلب الموضوع يعتبر أهم فضاء للباحث، ومن خلال فصوله وأقسامه يوزع الباحث عرضه والأفكار الجديدة المطروحة، كما تبرز قدرته في الإطلاع الواسع والتحكم في الموضوع تحليلا و تنسيقا، كما أن الطالب الباحث ملزم بإتقان أبجدية اللغة القانونية (الأسلوب القانوني).

ثانيا: ضوابط تحرير العرض

تحرير العرض مثله مثل المقدمة والخاتمة تحكمه مجموعة من القواعد والضوابط، والمتمثلة في:

يكون الخط المعتمد في الكتابة عادةً في البحوث العلمية (مذكرات أو أطروحات) بدءً من (صفحة الواجهة) إلى غاية آخر جزء من المذكرة أو الأطروحة وهو (الملخص)، يكون الخط أسود من نوع simplifie arabique عندما يكون تحرير البحث باللغة العربية[1]، وتكتب الفقرات بحجم 14. أما باللغة الأجنبية فيكتب الخط time new roman بحجم 12[2].

بينما يجب أن تكتب العناوين التي يحتويها العرض بلون أسود بارز، وبحجم أكبر[3]، فمثلاً يكتب:

عنوان الباب (إذا كنا في إطار إعداد أطروحة دكتوراه) بخط simplifie arabique و بحجم 18، وبلون أسود بارز. أما عنوان الفصل (إذا كنا في إطار إعداد مذكرة ماستر)، فيكتب بخط simplifie arabique وبحجم 18، وبلون أسود بارز.

---

[1] لكن في البحوث ما عدا المذكرات والأطروحات، كالمقالات مثلا، يشترط رئيس التحرير خطاً آخراً يجب التقيد به أثناء عملية تحرير المقال، وهو sakkal Majalla، وهذا تحت طائلة رفض المقال شكلاً.

[2] يمكن أن يحرر البحث العلمي على غرار أطروحة الدكتوراه، بإحدى اللغات الأجنبية، وهذا ما ورد في نص المادة 53 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6، بأنه " تحرر وثيقة الأطروحة باللغة الوطنية، ويمكن أن تحرر بلغة أخرى، بعد موافقة المشرف على الأطروحة والمجلس العلمي للمؤسسة المؤهلة".

[3] يجب الإبتعاد عن إستعمال الألوان عند كتابة أي بحث علمي مهما كان نوعه (مذكرة، أطروحة أو مقال...الخ، وكذلك بالنسبة للعناوين، ماعدا اللون الأسود.

وتكتب عناوين المباحث بخط simplifie arabique وبحجم 16، وبلون أسود بارز.

أما فيما يخص المطالب والفروع، فتكتب بخط simplifie arabique وبحجم 14، وبلون أسود بارز.

ونفس الشيء بالنسبة للعناوين باللغة الفرنسية فيما يخص أحجام العناوين (titre et partie) بحجم 18 **(en gras)**.

(chapitre) بحجم 16 **(en gras)**.

(section et paragraphe) بحجم 14 **(en gras)**.

هذا فيما يخص المتن، أما الهامش فإنه يحرر باللغة العربية بخط simplifie arabique بحجم 12.

بينما يحرر الهامش باللغة الأجنبية (note de bas de page ou rejet) بخط time new roman بحجم 10.

أما فيما يخص كتابة العناوين باللغة الأجنبية، فيجب أن تبدأ جميع كلمات العنوان بحروف كبيرة (En lettre capitale).

الجمل الإنتقالية: وهي عبارة عن جملة تمكّن الباحث من تقديم الفقرة التالية، فهي تمنح الموضوع صفة الإستمرارية. مع الإشارة أحياناً إلى الصعوبات التي يواجهها الطالب الباحث في إعداده لهذه الفقرة التي تتطلب منه مهارة وتحكم في الأسلوب اللغوي[1].

أما فيما يخص الألفاظ المستعملة، فعلى الطالب الباحث أن يتحرى المصطلحات والعبارات المناسبة والسليمة. ويتفادى البعض منها، على سبيل المثال: إذا كان الطالب في دراساته الإبتدائية على غرار مذكرات الليسانس والماستر، فعليه أن يتفادى عبارات التالية : "مما لا شك فيه، غني عن البيان، من البديهي، من الأمور المسلّم بها...الخ" فهذه العبارات يمكن أن يستعملها فقيه أو أستاذ باحث، لأن بعض المعلومات التي تعتبر من البديهيات عنده،

[1] أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص. 64.

فهي تحتاج إلى توضيح وإستعمال البرهان والحجج عند الطالب الباحث، ليُظهر للقارئ أو أعضاء لجنة المناقشة أو التقييم بأنه متحكم في موضوع دراسته.

كما يجب الحرس على إحترام الأمانة العلمية، وهذا عن طريق الإشارة إلى مصادر المعلومات المعتمدة في الهوامش، بحيث أن إلتزام الباحث بقواعد كتابة الهوامش والحواشي يعد من أحد علامات قوة وأصالة بحثه، ودليل على فهمه للمادة العلمية التي يبحث فيها، وكذا حرصه على وضعها في الموضع الذي ينبغي أن تكون فيه، وهو أيضا شهادة له بالأمانة العلمية التي تفرض عليه أن يُنسب كل رأي إلى صاحبه إستناداً للمقولة المشهورة "من بركة العلم أن ينسب القول إلى أهله"[1].

وللتذكير، فالهوامش[2] هي عبارة عن مدونات خارجة عن المتن ولكنها في نفس الوقت جزء لا يتجزأ منه، حيث يسميها بعض الباحثين بالحواشي، ولقد عرفها بعض الفقهاء بأنها المصادر والمراجع التي يستخدمها الباحث في بحثه وكأنها مستنداته في الدراسة، فهو يقدمها للقارئ وكأنما يقدم أدلته وبراهينه على ما يقدم من أفكار وحقائق، والغرض منها هو التوضيح لا إضافة معلومات جديدة، بحيث لا يلجأ الباحث إلى الهوامش إلا إذا إقتضت الحاجة إلى ذلك. وعليه أيضا عند إعتماده عليها أن يراعي عدم إشتمالها على معلومات أساسية تضاف من حين إلى آخر. فبعض المعلومات مكانها في المتن، والبعض الآخر محله الهامش، والضابط في هذا أن أي فكرة تكون متصلة بشكل مباشر بموضوع البحث يكون مكانها المتن، وما كان توضيحا أو تحليلا أو تعليقا على أفكار البحث فمكانه في الهامش لكي لا يتسبب في إنقطاع التسلسل المنطقي للموضوع. وتختلف أهمية الهامش بحسب نوعية هذا الأخير، فهناك ما يصطلح عليه ب**هوامش المراجع:** ويستعمل هذا النوع من الهوامش للإحالة إلى مرجع قد تم الإستعانة به فعليا في متن البحث، حيث يعطي الباحث رقما للنص أو الفكرة المقتبسة في المتن، وفي أسفل الصفحة أي الهامش يذكر الباحث نفس الرقم مع الإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه، وهذا حتى يتسنى للقارئ للرجوع إلى هذا المرجع إما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكد من صحتها أو من مدى إرتباطها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث. وتجدر الإشارة إلى أن

[1] المقولة المشهورة للفقيه "ابن عبد البر" في كتابه ***جامع بيان العلم.***

[2] الهوامش هي المساحة المتروكة أسفل المتن تحمل عناوين المصادر أو المراجع التي إستقى الباحث منها المعلومات والأفكار، كما يجب ذكر الصفحة المأخوذة منها بكل صدق وأمانة.

إحترام هذه الضوابط إن دل على شيء فإنما يدل على إتساع أفق الباحث وزيادة إطلاعه ودعم توثيق بحثه وتجسيد أمانته العلمية. وهناك أيضا مايصطلح عليه ب**الهوامش المفسرة**; بحيث قد يلجأ الباحث إلى الإستعانة بهذا النوع من الهوامش في حالة ما إذا كانت أمور في المتن غامضة أو مصطلحات تقنية تحتاج إلى شرحا و تفسيرا، حيث لا يمكن وضع التفسير في المتن خشية من الإخلال بالسياق العام للنص، فيقوم الباحث بوضع التفسير في الهامش، بشرط أن يكون بصفة موجزة ومختصرة.

وتهميش المعلومات بصفة عامة ينبغي أن يكون وفق الضوابط و الأعراف الأكاديمية، والمتمثلة في:

- إذا تعلق الأمر بالكتب، فعند إستعمال الكتاب لأول مرة يهمش كالتالي:

إسم ولقب المؤلف، عنوان المؤلّف، دار النشر، بلد النشر، الجزء أو الطبعة (إن وجدا)، سنة النشر، الصفحة. (مع كتابة إسم ولقب المؤلف بالخط البارز).

عند إستعمال الكتاب مرة أخرى، يكتب : إسم ولقب المؤلف، المرجع السابق أو op.cit., (باللغة الفرنسية)، الصفحة.

عند إستعماله للمرة الثانية في نفس الصفحة، (في حالة التتابع)، يكتب : إسم ولقب المؤلف، المرجع نفسه ibid، الصفحة. ويجب الإشارة إلى أن مختصر ibid، يستعمل إذا ذكر نفس المرجع مرة ثانية بعد صفحة إلى ثلاث (3) صفحات من ذكره في المرة السابقة. لكن يجب عدم إستخدام مختصر ibid إذا جاء مرجع مغاير قبل أن يذكر المرجع المتكرر مرة أخرى.

أما إذا اعتمد الباحث على عدة مؤلفات لنفس المؤلف، يكتب : إسم ولقب المؤلف، عنوان المؤلف، المرجع السابق، الصفحة.

- إذا تعلق الأمر بالمذكرات و الأطروحات، فإنه عند استعمالها لأول مرة تهمش كالتالي:

إسم ولقب صاحب المذكرة أو الأطروحة، عنوان المذكرة أو الأطروحة، الشهادة التي قدمت من أجلها و كذا التخصص، الكلية أو المعهد، المؤسسة الجامعية، تاريخ المناقشة، الصفحة.

عند إستعمال المذكرة أو الأطروحة مرة أخرى، يكتب : إسم ولقب صاحب المذكرة أو الأطروحة، المرجع السابق، الصفحة.

عند إستعمالها للمرة الثانية في نفس الصفحة، (في حالة التتابع)، يكتب : إسم ولقب صاحب المذكرة أو الأطروحة، المرجع نفسه، الصفحة.

- إذا تعلق الأمر بالمقالات الفقهية، فإنه عند إستعمال المقال لأول مرة يهمش كالتالي:

إسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، المجلة التي نشر فيها المقال، المخبر، المعهد أو الكلية التي تصدر عنها المجلة، دار النشر، بلد النشر، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.

عند إستعمال المقال مرة أخرى، يكتب : إسم ولقب صاحب المقال، المرجع السابق، الصفحة.

عند إستعماله للمرة الثانية في نفس الصفحة، (في حالة التتابع)، يكتب : إسم ولقب صاحب المقال، المرجع نفسه، الصفحة.

- إذا تعلق الأمر بالمعاهدات الدولية، فإنه عند استعمال نص المعاهدة لأول مرة نهمشها كالتالي:

تسمية المعاهدة (مثلا معاهدة فيينا)، موضوع المعاهدة، تاريخ إبرام المعاهدة، المنظمة الدولية التي أبرمت في إطارها المعاهدة، المرسوم الرئاسي المتضمن مصادقة الجزائر عليها (إن تم ذلك).

عند استعمال نفس المعاهدة في نفس الصفحة أو في غيرها نكتب مايلي:

المادة رقم (...) من معاهدة (...)، المتعلقة ب (...)، لسنة (...).

- إذا تعلق الأمر بالنصوص القانونية، فإنه عند استعمال النص القانوني لأول وهلة نهمشه كالتالي:

المادة رقم (...)، ذكر طبيعة النص القانوني، (دستور، أو قانون عضوي، أو قانون، أو أمر ، أو مرسوم تشريعي، أو مرسوم رئاسي، أو مرسوم تنفيذي، قرار وزاري...)، رقم النص القانوني، التاريخ الميلادي والهجري للنص القانوني،

المعدل والمتمم (إذا طرأت على هذا النص تعديلات)، المتضمن (نذكر موضوع النص القانوني)، المنشور في الجريدة الرسمية عدد (...) المؤرخة في (نذكر التاريخ الميلادي و الهجري للجريدة).

عند استعمال نفس النص القانوني في نفس الصفحة أو في غيرها نكتب ما يلي:

المادة رقم (...) طبيعة ورقم النص القانوني.

- إذا تعلق الأمر بالمداخلات، فإنه عند استعمالها لأول مرة نهمشها كالتالي:

إسم ولقب الباحث أو صاحب المداخلة، عنوان المداخلة، نوع، عنوان ومكان تنظيم التظاهرة العلمية، تاريخ المشاركة، الصفحة.

عند إستعمال المداخلة مرة أخرى، يكتب : إسم ولقب الباحث، المرجع السابق,.op.cit، الصفحة.

عند إستعماله للمرة الثانية في نفس الصفحة، (في حالة التتابع)، يكتب : إسم ولقب الباحث، المرجع نفسه ibid، الصفحة.

- إذا تعلق الأمر بحكم أو قرار قضائي، فإنه عند استعماله لأول مرة فإنه يهمش كالأتي:

الحكم أو القرار رقم (...)، الصادر بتاريخ (...)، عن (يجب ذكر الجهة القضائية المصدرة له)، المنشور في المجلة القضائية (يجب ذكر الجهة المصدرة للمجلة)، سنة صدور المجلة، العدد، الصفحة.

عند استعمال نفس الحكم أو القرار في نفس الصفحة أو في غيرها نكتب ما يلي:

الحكم أو القرار رقم (...)، الصادر بتاريخ (...) عن (يجب ذكر الجهة القضائية المصدرة له).

- إذا تعلق الأمر بالمطبوعات البيداغوجية، فإنه عند استعمالها لأول مرة تهمش كالتالي:

إسم ولقب الأستاذ صاحب المطبوعة، عنوان المطبوعة، الفئة الطلابية المستهدفة (طلبة الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه، وكذا التخصص)، الكلية أو المعهد، المؤسسة الجامعية، سنة الجامعية، الصفحة.

عند إستعمال مطبوعة البيداغوجية مرة أخرى، يكتب : إسم ولقب صاحب المطبوعة، المرجع السابق، الصفحة.

عند إستعمالها للمرة الثانية في نفس الصفحة، (في حالة التتابع)، يكتب : إسم ولقب صاحب المطبوعة، المرجع نفسه، الصفحة.

أما بالنسبة للمراجع باللغة الفرنسية أو الإنجليزية فنتبع بخصوصها نفس القواعد المذكورة آنفا، فعلى سبيل المثال:

بالنسبة لتهميش الكتب باللغة الفرنسية: (ouvrages)

Prénom et nom de l'auteur, Titre, maison d'édition, lieu d'édition, tome (s'il existe), édition (si elle existe), l'année, page.

أما بالنسبة لتهميش المذكرات أو الأطروحات: (mémoires ou thèses)

Prénom et nom du chercheur, Titre de la thèse/mémoire, diplôme, spécialité, faculté/institut, université/ centre universitaire, date de soutenance, page.

أما بالنسبة للمقالات الفقهية: (articles de doctrine)

Prénom et nom de l'auteur, Titre de l'article, la revue, le laboratoire/ l'institut ou la faculté, la maison d'édition, lieu, le numéro de la revue, l'année, la page.

أما فيما يخص عبارة المرجع نفسه فيعبر عنها كالأتي: .Ibid

وعبارة المرجع السابق: .Op.cit

الفرع الرابع: تحرير الخاتمة والملاحق

الخاتمة هي التي ينهي بها الطالب الباحث موضوع دراسته، فبعض الفقه يرى بأنها تتضمن ملخصا لكل الأفكار الهامة التي تمت معالجتها في صلب الموضوع، وهناك من الفقه من يرى غير ذلك. بينما يعد الملحق أحد أجزاء البحث العلمي، والهدف من إدراج الملاحق يتجلى في تمكين القارئ من الرجوع إلى فكرة معينة أو توضيح جانب معين لمراجعته في الملاحق دون إستخدام متن المذكرة.

أولا: الخاتمة

بعد الإنتهاء من العرض تحرر الخاتمة، فهناك من يرى بأن هذه الأخيرة تكون عبارة عن تلخيص أهم النقاط إلى جانب ذكر النتائج وكذا التوصيات[1]. وهناك من يرى بأن الخاتمة يجب أن لا تكون مجرد تلخيص لمجمل البحث، بل يجب أن تكون في شكل نتائج تم التوصل إليها من خلال البحث[2]، وبعد عرض النتائج تأتي مرحلة تقديم التوصيات[3] والإقتراحات التي يراها الطالب ضرورية لتجاوز النقائص التي عاينها من خلال بحثه، مثلا (إقتراح تعديل نص قانوني، أو تشريع نص قانوني أو إلغاءه لعدم مواكبته للتطور الإجماعي أو الإقتصادي الخ...، أو استحداث هيئة إدارية أو قضائية ما ...الخ).

---

[1] سعيد حقظاوي، ***أجزاء البحث العلمي: ماهيتها وضرورتها***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021، ص. 269.

[2] فمن خلال هذه المرحلة " يستعرض الباحث في هذا الجزء من البحث النتائج التي توصل إليها، ويقدمها إلى القارئ في أفضل صورة ممكنة، وقربها إلى المنطق. ولا يشترط تقديم النتائج بترتيب إجرائها، وإنما يتوقف الأمر على الإختيار الأمثل، والذوق والمنطق السليمين في كيفية توصيل الرسالة إلى القارئ بأمانة وبأفضل وسيلة ممكنة" : أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص 94.

[3] التوصيات التي يقدمها الطالب الباحث ينصح بها كضرورة متابعة البحث في فكرة أو مشكلة معينة من البحث لعدم تمكنه من ذلك، أو الحث على التعمق أكثر في موضوع بحثه إذا كان بحثه هو الأول من نوعه في هذا المجال، أو يطرح مواضيع بحث مستقبلية متعلقة بموضوع البحث قيد الدراسة، أو تتضمن النقاط التي لم يتمكن البحث من معالجتها معالجة كافية، مفتتحا بذلك أفاقا جديدة لبحوث تالية، ويمكن أن توجه التوصيات في شكل إقتراحات لهيئات أو مؤسسات معينة لها علاقة بموضوع البحث، ويراعي الطالب الباحث في ذكر التوصيات والمقترحات التي رآها في ضوء النتائج أن تتصف بالتحديد الدقيق والبعد عن التعميم.

وهناك من يرى بأن خاتمة البحث هي عرض موجز مركز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث خلال مراحل عملية إعداد البحث، وهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق التي توصل إليها من خلال بحثه.

فيرى بعض الفقه بأن الخاتمة إذن هي إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقول: كيف قام الباحث بإعداد بحثه وإنجازه؟ وما هي النتائج التي تم التوصل إليها؟

وذلك عكس المقدمة التي تشكل إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقرر: لماذا وكيف يقوم الباحث بإعداد بحثه حول هذا الموضوع؟.

ويشترط في الخاتمة الجيدة أن لا تتضمن جديدا لما تم القيام به والحصول عليه من نتائج علمية نهائية، وآراء واجتهادات في البحث.

وبإعتبار أن الخاتمة هي الجزء النهائي والمهم في إعداد البحوث العلمية والذي يعطي الإنطباع الأخير لدى القارئ، فهي بالتالي تحتاج إلى عناية شديدة من طرف الطالب الباحث في ترتيب الأفكار وجودة الصياغة وإختيار الجمل والعبارات، والتي من خلالها يشعر القارئ بأنه وصل إلى نهاية البحث بطريقة طبيعية ومتسلسلة.

وتجدر الإشارة دائما إلى أنه يتوجب على الباحث أن يحرص على العناية في تحرير المقدمة والخاتمة، لأن بعض القراء يفضل أن يأخذ فكرة عامة عن البحث المنجز بقراءة مقدمته وخاتمته، والربط بينهما ينشأ في كون المقدمة هي طرح للإشكالية، والخاتمة بمتابة عرض لحلها.

كما ينبغي أيضا الإشارة إلى أن الإقتباسات كأصل عام غير محبذة في خاتمة البحث كما في مقدمته، ولكن أحيانا قد تتضمن الخاتمة إقتباسا لنص مهم له أثر في الإقناع بنتيجة البحث.

أما فيما يخص عدد صفحات الخاتمة أو حجمها، فلا يوجد حد معين في ذلك، ولكن يجب أن يتناسب مع عدد صفحات البحث. ولكن يستحسن أن تكون في حدود ثلاث صفحات، ويمكن أن يزيد أو ينقص عن ذلك حسب طبيعة البحث (مذكرة ماستر، أطروحة الدكتوراه، مقال فقهي أو مداخلة ...الخ).

ثانيا: الملاحق

توضع الملاحق في نهاية المذكرة أو الأطروحة، وعادة ما تكون بعد الخاتمة وقبل قائمة المراجع[1]، ويمكن عدم ترقيمها، كما يمكن ترقيمها لكن يجب أن يكون الترقيم مستقلاً عن ترقيم صفحات المذكرة أو الأطروحة، ويجب الإشارة إلى أن المعلومات التي تحتويها الملاحق هي التي لا يمكن وضعها في مضمون المذكرة أو الأطروحة، بحيث يجب التعليق على كل ملحق من تلك الملاحق. ويستحسن أن لا تكون الملاحق في شكل نصوص كلاسيكية يسهل الوصول إليها، وإنما يستحسن أن تكون في شكل وثائق مهمة ذات صلة بالموضوع يصعب الوصول إليها، كالأحكام والقرارات القضائية الهامة، والإحصائيات والبيانات والتقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية، والتي غالباً ما يحتاج إليها الباحث المتخصص أو القارئ المدقق. كما يجدر التنويه إلى أنه يتوجب أن يكون لكل ملحق عنوان خاص به، ويجب ذكر صفحة الملاحق في الفهرس[2].

وفي حال إستعمل الطالب الباحث في إطار الدكتوراه لبعض المعلومات ذو طبيعة خاصة، فإنه وبرجوعنا إلى نص المادة 55 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 فإنه " يجب على طالب الدكتوراه الذي تحصل، في إطار أعمال البحث، على معلومات خاصة أو سرية أو ذات نشر محدود، الإلتزام بعدم إستعمال هذه المعلومات في أطروحته إلا بعد حصوله على ترخيص كتابي من المؤسسة المعنية قبل إيداع الأطروحة".

الفرع الخامس: تحرير قائمة المصادر، المراجع والفهرس

إن عملية الإشارة إلى المراجع في الهوامش غير كافية، بل يتوجب على الباحث إعداد قائمة لها في نهاية المذكرة أو الأطروحة، وتجدر الإشارة إلى أن إدراج هذه المصادر والمراجع لا يتم بطريقة عشوائية، وأنما يجب تنظيمها وفق ضوابط وأعراف أكاديمية. وفي ختام المذكرة يلتزم الباحث بإدراج الفهرس، وعملية فهرسة عناوين الموضوع، فهو بمثابة

[1] سعيد حفظاوي، المرجع السابق، ص. 270.
[2] أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص 84.

إقامة دليل ومرشد يبين أهمة العناوين الأساسية والفرعية وفق لتقسيم خطة البحث، وكذا أرقام الصفحات التي تحتويها.

أولا: قائمة المصادر والمراجع

بعد الملاحق تحرر قائمة المصادر والمراجع، ويتجلى الغرض من وضع هذه قائمة الأخيرة في التسهيل على القارئ الإطلاع على المصادر والمراجع التي إعتمد عليها الباحث في إعداد بحثه، وبالتالي فإنه يرفع على القارئ عناء قراءة الهوامش الموجودة في البحث لتي إعتمد عليها الباحث[1]. و فيما يخص إعداد قائمة المصادر والمراجع، فإذا كانت باللغة العربية نضع لها قائمة واحدة فقط، وإذا كانت بلغات متنوعة، فإننا نضع لها قائمتين الأولى للمراجع باللغة العربية و الثانية باللغات الأجنبية.

و تعد قائمة المصادر والمراجع من الأجزاء الرئيسية في كل البحوث العلمية، سواء كنا أمام إعداد مذكرة، أطروحة أو مقال فقهي. وبالتالي، فلا يكون أي بحث علمي كاملاً إلا إذا ذكر الباحث جميع المصادر والمراجع التي إستخدمها فعلياً في بحثه. ويجب أن تكون هذه القائمة إما بعد الخاتمة مباشرةً، وإما بعد الملاحق (في حال الإعتماد عليها). ويجب أيضاً أن تحرر بطريقة دقيقة ومرتبة إما أبجدياً أم زمنياً. وفي حالة إعدادها بطريقة غير دقيقة أو غير صحيحة، فإنها تكون معيبة، وعرضةً للإنتقاد يوم المناقشة. ولهذا يتوجب على الطالب الباحث مراعاة بعض النقاط عند تحريره لقائمة المصادر والمراجع:

- مراجعة والتأكد من بيانات كل مصدر أو مرجع بدقة، كإسم ولقب المؤلف، وعنوان المؤلَف ودار النشر والجزء أو الطبعة وكذا سنة النشر. مع الحرص على كتابة البيانات كما تم تحريرها في الهامش.

- الحرس على عدم ذكر رقم الصفحات بالنسبة للمؤلفات والمذكرات والأطروحات والمطبوعات البيداغوجية في قائمة المراجع، ماعدا المقالات الفقهية المنشورة في المجلات المحكمة، بحيث يجب ذكر صفحة بداية المقال وآخره.

- الحرس على كتابة بيانات المراجع بلغتها الأصلية، سواءً كانت عربية أم أجنبية.

[2] سعيد حفظاوي، المرجع السابق، ص. 271.

وقائمة المراجع إذا كانت باللغة العربية نضع لها قائمة واحدة فقط، وإذا كانت بلغات متنوعة، فإننا نضع لها قائمتين الأولى للمراجع باللغة العربية والثانية باللغات الأجنبية، ويكون ذلك كالأتي:

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر: وتشمل القرآن الكريم كتب الحديث والمعاجم.

I/ المؤلفات:

+ **المؤلفات العامة:** وهي التي تتناول موضوع البحث بصفة عامة، حيث ترتب أبجديا حسب أسماء و ألقاب مؤلفيها، كما يجب ذكر جميع البيانات الخاصة بها تماما كما همشت لأول مرة أثناء مرحلة التحرير.

+ **المؤلفات المتخصصة:** وهي التي تتناول موضوع البحث بصفة خاصة ومباشرة (مع إحترام نفس الملاحظات الخاصة بالمؤلفات العامة).

II/ المذكرات والأطروحات: وهنا يجب ذكر جميع البيانات المتعلقة بها كما همشت لأول مرة، مع إحترام الترتيب الأبجدي حسب ألقاب وأسماء مؤلفيها.

III/ المقالات الفقهية: ينبغي هنا كذلك ذكر جميع البيانات المتعلقة بها كما همشت لأول مرة، مع إحترام الترتيب الأبجدي حسب ألقاب وأسماء مؤلفيها.

VI/ النصوص التشريعية والتنظيمية: حيث يجب ذكر جميع المعلومات الخاصة بالنص القانوني كما همش في أول مرة، مع إمكانية تقسيمها وترتيبها كالأتي:

+ **الدساتير** (إن تم الإعتماد عليها)

+ **المعاهدات الدولية** (إن تم الإعتماد عليها)

+ **النصوص التشريعية:** والتي يمكن تقسيمها كالأتي:

-القوانين العضوية

-القوانين

-الأوامر

-المراسيم التشريعية

+ **النصوص التنظيمية:** والتي يمكن تقسيمها هي كذلك كالتالي:

-المراسيم الرئاسية

-المراسيم التنفيذية

-القرارات الوزارية

V الإجتهاد القضائي

أما فيما يخص تحرير قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية (اللغة الفرنسية مثلا)، فتكون كالتالي:

Sources et bibliographie :

I / Ouvrages (Par ordre alphabétique ou par ordre chronologique)

A / Ouvrages généraux

Par exemple : Prénom et nom de l'auteur, Titre, maison d'édition, lieu d'édition, tome (s'il existe), édition (si elle existe), l'année.

B / Ouvrages spéciaux

II / Mémoires et thèses

Par exemple : prénom et nom du chercheur, Titre de la thèse/mémoire, diplôme, spécialité, faculté/institut, université/ centre universitaire, date de soutenance.

III / Articles de doctrine

Par exemple : Prénom et nom de l'auteur, Titre de l'article, la revue, le laboratoire/ l'institut ou la faculté, la maison d'édition, lieu, le numéro de la revue, l'année, la page de .. à .. .

IV / Textes législatifs et réglementaires

A / Les constitutions

B / Les Traités

C / Les textes législatifs

- **Les lois organiques**
- **Les lois**
- **Les ordonnances**
- **Les décrets législatifs**

D / Les textes réglementaires

- **Les décrets présidentiels**
- **Les décrets exécutifs**
- **Les arrêtés ministrielles**

ملاحظة:

يجب الإشارة إلى أن هذا الترتيب هو محل إختلاف بين فقهاء منهجية البحث العلمي، فمنهم من يعتمد على الترتيب السالف الذكر، أي يبتدأ الترتيب بالمؤلفات (العامة ثم

المتخصصة)، المذكرات والأطروحات، المقالات الفقهية، النصوص التشريعية والتنظيمية، وأخيرا الإجتهاد القضائي.

بينما يرى تيار فقهي آخر، أنه يتوجب على الباحثين البدء بالنصوص التشريعية والتنظيمية بإعتبارها المرجع الأول والأساسي الذي ينبغي للباحث (بإعتباره رجل قانون في المقام الأول) أن يستهل به بحثه وهذا لتأطير دراسته ورسم حدود لبحثه عن طريق النصوص القانونية التي لها علاقة بموضوع بحثه. ثم يكون ترتيب المؤلفات (العامة والمتخصصة) في المرتبة الثانية، ثم الأطروحات والمذكرات، ثم الملتقيات والمؤتمرات، ثم المقالات الفقهية، ثم الإجتهاد القضائي، وأخير مواقع الأنترنت (Webographie).

ثانيا: تحرير الفهرس:

يعتبر الفهرس آخر جزء من المذكرة أو الأطروحة، بحيث يذكر فيه جميع العناوين الواردة فيها سواء كانت رئيسية أو فرعية وذلك بدءً من المقدمة إلى غاية أول صفحة في الفهرس، حيث يكون الترتيب كالتالي:

- المقدمة (يجب ذكر رقم الصفحة التي تبدأ منها المقدمة، وهي طبعا الصفحة رقم 1).
- بعد ذلك تتم فهرسة جميع العناوين الواردة في عرض المذكرة أو الأطروحة من فصول ومباحث و مطالب و فروع و...
- بعد ذلك تتم فهرسة الخاتمة (يجب ذكر رقم الصفحة التي تبدأ منها الخاتمة).
- بعد فهرسة الخاتمة تتم فهرسة الملاحق.
- بعد فهرسة الملاحق تتم فهرسة قائمة المراجع (يجب ذكر رقم الصفحة التي تبدأ منها قائمة المراجع).

وفي الأخير يجب فهرسة الفهرس في حد ذاته وذلك بذكر أول صفحة منه.

وللإشارة، فالمقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي، هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها، ليمكن الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنظمة.

ويحتوي فهرس العناوين والتقسيمات الأساسية والفرعية للبحث وأرقام صفحاتها، كما يوضح المثال الأتي:

عنوان الموضوع الصفحة

مقدمة..... 01

الفصل الأول: العنوان..... 06

المبحث الأول: العنوان..... 08

المطلب الأول: العنوان..... 10

الفرع الأول: العنوان..... 13

الفرع الثاني: العنوان..... 15

المطلب الثاني: العنوان..... 18

الفرع الأول: العنوان..... 20

الفرع الثاني: العنوان..... 23

المبحث الثاني: العنوان..... 25

المطلب الأول: العنوان..... 26

الفرع الأول: العنوان..... 28

الفرع الثاني: العنوان..... 30

المطلب الثاني: العنوان..... 33

الفرع الأول: العنوان..... 35

الفرع الثاني: العنوان..... 37

الفصل الأول: العنوان..... 39

المبحث الأول: العنوان..... 40

المطلب الأول: العنوان..... 40

الفرع الأول: العنوان..... 41

الفرع الثاني: العنوان..... 43

المطلب الثاني: العنوان..... 45

الفرع الأول: العنوان..... 45

الفرع الثاني: العنوان..... 47

المبحث الثاني: العنوان..... 49

المطلب الأول: العنوان..... 51

الفرع الأول: العنوان..... 51

الفرع الثاني: العنوان..... 53

المطلب الثاني: العنوان..... 57

الفرع الأول: العنوان..... 60

الفرع الثاني: العنوان..... 63

خاتمة..... 67

قائمة المصادر والمراجع..... 69

الفهرس..... 77

و تلخيصا لما سبق، يعتبر الفهرس آخر جزء يكتب ما بين دفتي المذكرة أو الأطروحة، بحيث يذكر فيه جميع العناوين الواردة فيها سواء كانت رئيسية أو فرعية وذلك بدءً من المقدمة إلى غاية أول صفحة في الفهرس، حيث يكون الترتيب كالتالي:

- المقدمة (يجب ذكر رقم الصفحة التي تبدأ منها المقدمة، وهي طبعا الصفحة رقم 1).
- بعد ذلك تتم فهرسة جميع العناوين الواردة في عرض المذكرة أو الأطروحة من فصول ومباحث و مطالب و فروع و...
- بعد ذلك تتم فهرسة الخاتمة (يجب ذكر رقم الصفحة التي تبدأ منها الخاتمة).
- بعد فهرسة الخاتمة تتم فهرسة الملاحق.
- بعد فهرسة الملاحق تتم فهرسة قائمة المراجع (يجب ذكر رقم الصفحة التي تبدأ منها قائمة المراجع).

وفي الأخير يجب فهرسة الفهرس في حد ذاته وذلك بذكر أول صفحة منه.

وفي الختام، فإن آخر نقطة تحتويها المذكرة أو الأطروحة هي الملخص (Résumé) والكلمات المفتاحية (Mots clés)[1]، ويكون ملخص البحث منفصلاً عنه سواءً كان مذكرة أو أطروحة، فهو لا ترقم صفحته و لا يفهرس، وإنما يكون في صفحة الغلاف الخلفي للبحث. ويشترط بعض الفقه أن لا تتعدى كلمات الملخص ثلاثمائة (300) كلمة إذا كانت مذكرة، وستمائة (600) إذا كانت أطروحة. أما عن الكلمات المفتاحية، فهي في العادة مجموعة من الكلمات القانونية، التقنية أو العلمية التي جاء ذكرها في عناوين البحث. وتأتي بعد الملخص مباشرة مع بداية سطر جديد، وغالبا ما يتم تحديد عددها مابين خمسة (5) و عشرة (10) كلمات مفتاحية.

و ينبغي أن تتضمن هذه الصفحة ملخصا باللغة العربية متبوعا بالكلمات الافتتاحية، وآخر باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، أو استعمالهما معا.

[1] و علاوة على ذلك، فلقد نصت المادة 54 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6، على أنه " يرفق ملف مناقشة الأطروحة عند تقديمه للتقييم بملخص عن الأطروحة، وبكلماتها المفتاحية، باللغة الوطنية وبلغتين أجنبيتين ذاتي سمعة علمية مؤكدة".

وعلى العموم، يتعين على الطالب الباحث في تعامله مع الأبحاث العلمية الأكاديمية، أن يراعي بعض النقاط الجوهرية على غرار:

- إذا اعتمد الطالب على مراجع مصدرها شبكة الانترنت (سواء تعلق الأمر بالكتب أو المذكرات أو المقالات...) فإنه ينبغي الإشارة إلى الموقع أو الرابط الذي وجد فيه المرجع، مع ذكر تاريخ وتوقيت التصفح.
- ينبغي أن يكون التحرير بأسلوب الطالب، بينما إذا تم نقل فقرة ما حرفيا فهذا يعد اقتباسا، وبالتالي عليه وضع تلك الفقرة بين مزدوجتين. و يجب الإشارة في هذا الشأن بأن الاقتباس هو تضمين الباحث كلامه من كلام غيره، فيكون إما اقتباس مباشر (حرفي) و إما اقتباس غير مباشر (بالمعنى)، وفيما يخص هذا الأخير، فإنه يتوجب على الباحث عند اقتباسه لمعنى النص أن يتوخى الفهم الجيد لما يقتبسه، ومناسبته للنص الذي اقتبس له. بينما فيما يتعلق بالاقتباس المباشر فإنه يتوجب على الباحث تجنب التحريف أو تغيير المعلومة، كما قد يكون هذا الاقتباس متقطعا مأخوذا من مقاطع مختلفة. أما فيما يخص نسبة اقتباس النص، فهي مسألة خلافية بين الفقهاء، فمنهم من يشترط أن لا يزيد الاقتباس عن أربعة أسطر، ومنهم من يشترط أقل من سبعة أسطر، ومنهم من يجيز أكثر من ذلك.
- لا يتم الانتقال من العنوان الرئيسي إلى العناوين الفرعية مباشرة، بل يتم التمهيد إلى ذاك بفقرات يشير فيها الباحث إلى ما سيتناوله في العناوين الفرعية، فمثلا يمهد في الفصول للمباحث، وفي المباحث يمهد للمطالب، وفي المطالب يمهد للفروع...
- ينبغي على الباحث احترام قواعد الأمانة العلمية، فهي ليست حكرا على العرض فقط، بل يجب أن تحترم أيضا في المقدمة والخاتمة.

يمكن الاعتماد على الهوامش لإبداء الملاحظات وتعريف المصطلحات الغامضة...

خاتمة:

لقد رأينا من خلال هذه المحاضرات لمختلف خطوات البحث العلمي، بداية من مفهوم وخصائص وأهمية البحث العلمي، ثم سلطنا الضوء على مختلف المحطات التي يمر بها البحث العلمي منذ نشأته كفكرة إلى غاية تحريره وتجليده. ويجب الإشارة إلى أن هناك عدة إتجاهات في منهجية البحث العلمي، فهي تختلف في الجزئيات الشكلية، لكنها تتفق جميعها في الأصول والمبادئ على غرار أخلاقيات البحث العلمي وإشتراط النزاهة والأمانة العلمية في مراحل إعداد البحوث العلمية.

ولعل أهم ما يحتاجه الطالب الباحث، في مراحل دراسته الجامعية هي الطريقة التي يستطيع من خلالها جمع مادته الأولية، وإعدادها وفق ما يناسب موضوع المراد دراسته، ثم كيفية إستغلاله لهذه المعلومات في بنائه المعرفي الذي يسعى لتطويره بإستمرار سواءً كان هذا بحثاً جامعيا مختصراً أم مذكرة تخرج لشهادة ماستر، أم أطروحة دكتوراه، أم بحثاً في شكل مقال ينشر في إحدى المجلات. وبالتالي يمكن إعتبار منهجية البحث العلمي بمثابة تقنية أو مهارة فنية يعتمد عليها الباحث مهما كان مستواه للوصول إلى إنتاج علمي أكاديمي، يشكل قيمة مضافة للمكتبات الجامعية.

فعملية إعداد بحث في العلوم القانونية مستوفيا للشروط الشكلية والموضوعية ليس أمراً سهلاً، وفي نفس الوقت ليس أمرا مستحيلاً أو تعجيزياً، إذ يكفي أن تتوفر لدى الباحث بعض المميزات، وأن يكون ملماً بالموضوع محل دراسته، هذا من جهة. ومتحكماً إلى حد ما في قواعد وضوابط إعداد البحوث العلمية. فعلى الطالب الباحث أن يعمل على تنمية قدراته الذهنية والبحثية من خلال المطالعة المستمرة والتعمق في الكتب القانونية بصفة عامة وكذا كتب منهجية البحث العلمي، حتى يتسنى له التدريب على التعامل مع مختلف المواقف وآراء الفقهاء، والعمل على الوصول إلى حلول للمشكلات القانونية. كما يتسنى للباحث أن يعمل على تحسين مستواه اللغوي وتعلم أسلوب التحرير بلغة بسيطة، سلسة وسليمة، وهذا مايصطلح عليه فقهياً بمنهجية التحرير (méthodologie rédactionnelle).

كل هذه الظروف إذا توافرت فإنها تساعد الباحث على إنشاء أو تطوير شخصيته العلمية، بكل موضوعية، فيكون له حضور وبصمة في بحوثه العلمية، بغض النظر على إحترام الأراء والحقائق المتفق عليها والمستقرة، وعدم إنكارها والطعن فيها إلا متيقناً في طرحه.

وفي الأخير، يجب التنويه بأن الأعمال التي ينجزها الطالب الباحث في إطار أطروحات الدكتوراه، فإنها تنسب بقوة القانون إلى مؤسسة التسجيل المؤهلة التي يمكنها التصرف فيها بكل حرية، إلا إذا تنازلت عنها صراحة لصالحة[1].

[1] المادة 63 ف 01 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6.

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية

أ / أهم النصوص التشريعية والتنظيمية : (حسب التسلسل الزمني)

1- الأمر رقم 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المؤرخ في 19 جويلية 2003، ج.ر. رقم 44، الصادرة في 23 جوان 2003، ص. 03.

2- المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 03 ماي 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، الصادر ب ج.ر.، ع. 23، المؤرخة في 04 ماي 2008، ص. 18.

3- القرار رقم 371 المتضمن إستحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي، وتشكيلها و سيرها، المؤرخ في 14 جوان 2014.

4- القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 (الملغى).

5- القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020.

6- المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، الصادر ب ج.ر.، ع. 39، المؤرخة في 08 جوان 2022، ص. 6.

ب / المؤلفات العامة : (حسب التسلسل الأبجدي)

1- ابن منظور جمال الدين الأنصاري, ***لسان العرب***, الدار المصرية للتأليف والترجمة, ج. 2، 1311.

2- أحمد خروع، **المناهج العلمية وفلسفة القانون**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010.

3- حسن ملحم, *التفكير العلمي والمنهجية*, مطبعة دحلب, الجزائر, 1993.

4- خالد حامد, ***منهج البحث العلمي***, ط. 1, دار ريحانة للنشر والتوزيع, الجزائر, 2012.

5- زكي محمود هاشم, **الجوانب السلوكية في الإدارة**, الطبعة الثانية, الكويت، وكالة المطبوعات, 1978.

6- عبد الرحمن بدوي، ***مناهج البحث العلمي***, وكالة المطبوعات, الكويت, ط.3, 1977.

7- عبد المجيد لطفي, ***علم الاجتماع***, ط. 7, دار المعارف, مصر، 1976.

8- محمد بدوي، **المنهجية في البحوث والدراسات الأدبية**، دار الطباعة للمعارف والنشر، تونس، 1998.

9- محمد طه بدوي, ***المنهج في علم السياسة*** , المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000.

10- محمد بن أبي بكر الرازي, ***مختار الصحاح***, مكتبة لبنان, 1986.

11- محمد شيا، ***مناهج التفكير وقواعد البحث***، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

12- محمد علي محمد, ***علم الاجتماع والمنهج العلمي***, دار المعارف الجامعية, مصر, 1986.

13- مهدي حسن, **علم النفس الإداري**, المنظمة العربية للعلوم الإدارية, الأردن.

ت / المؤلفات المتخصصة : (حسب التسلسل الأبجدي)

1- أحمد بدر، ***أصول البحث العلمي ومناهجه***، المكتبة الأكاديمية، الكويت، 1977.

2- أحمد عبد المنعم حسن، ***أصول البحث العلمي - إعداد ونشر البحوث والرسائل العلمية-***، المكتبة الأكاديمية، مصر، ج. 2، 1996.

3- ثريا ملحس، ***منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين***, منشورات دار الكتاب اللبناني, لبنان، 1960.

4- حسن علي إبراهيم، ***استخدام المصادر وطرق البحث***، ط. 2, مكتبة النهضة المصرية، مصر،1963.

5- حمد سليمان المشوخي، ***تقنيات ومناهج البحث العلمي***, ط 1, دار الفكر العربي، مصر،2002.

6- رجاء وحيد دويدري، ***البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية***، دار الفكر، سوريا، 2000.

7- رشيد شميشم، ***مناهج العلوم القانونية***، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

8- حمام محمد زهير ،***الوجيز في إنجاز المذكرات و البحوث العلمية***، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر ،2003.

9- عامر إبراهيم القندلجي وأخرون، ***مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية***، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

10- عامر مصباح، ***منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية والإعلام***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2017.

11- عبد الحق, كايد، ***مبادئ في كتابة البحث العلمي والثقافة المكتبية***, مكتبة دار الفتح, مصر، 1972.

12- عبد القادر الشيخلي، ***إعداد البحث القانوني - النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصاً في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين-***، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1979.

13- عبد الله محمد الشريف، ***مناهج البحث العلمي -دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية-***، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،1996.

14- عبد الرحمن زيدان، ***مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية***، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.

15- علي سلامة العلاونة، ***أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية***، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، الأردن، 1996.

16- عميراوي حميدة، ***منهجية البحث العلمي***, دار البعث, ط. 1, الجزائر، 1985.

17- كامل المغربي، ***أساليب البحث العلمي***, ط. 1, الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

18- كامل محمد مغربي، ***أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية***، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

19- يوسف مصطفى، ***مناهج البحوث وكتابتها***, دار المريخ, السعودية، 1979.

ث / الملتقيات والمحاضرات: (حسب التسلسل الأبجدي)

1- أثير حسني الكوري، ***الأخطاء الشائعة في إعداد البحوث العلمية***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و15 أوت 2021.

2- أمينة آيت حسين،***خطوات البحث العلمي،*** منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021.

3- حفظاوي سعيد، ***أجزاء البحث العلمي: ماهيتها وضرورتها***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021.

4- سعيد سعودي، ***المقدمة كعنصر في البحث العلمي في المجال القانوني***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021.

5- شريف الدين بن دوبة، ***الإشكالية والبحث العلمي،*** منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021.

6- زين العابدين بخوش و هشام بخوش، ***إعداد الباحث الناجح في زمن فيروس كورونا وأثره على صياغة إشكالية البحث العلمي،*** منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021.

7- فتيحة عليلوش، ***تقنيات وضوابط التوثيق لبحث علمي أصيل***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت2021.

8- فوزية بوخملة، ***طرق البحث العلمي والتهميش في البيئة الرقمية***، الملتقى العلمي المشترك بين مركز جيل للبحث العلمي والمكتبة الوطنية الجزائرية حول تحيين أدبيات البحث العلمي، ديسمبر 2015، منشورات جيل للبحث العلمي، لبنان، 2016.

9- عبد الحفيظ موسم، ***الأسس والقواعد المنهجية الأكاديمية المعتمدة في كتابة مقدمات الرسائل الجامعية***، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات

الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021.

10- عيسات مريم و عيسات فطيمة الزهرة، ***مراحل كيفية إعداد وتصميم البحوث العلمية،*** منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021.

11-محمد جلول زعادي وزهرة محجوبي، ***السرقة العلمية كأحد أهم الأخطاء المرتكبة أثناء إعداد مذكرة التخرج: القرار الوزاري 1082 لسنة 2020 أنموذجا،*** منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و15 أوت 2021.

12- نصير خليفة، ***صياغة الفروض العلمية وكيفية إختبارها*** ،، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت، 2021.

13-يحي بن حفاف وعيسى نضور، ***مكانة ودور العينات في البحوث والدراسات العلمية*** ، منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، ج. 1 المؤتمر الدولي العلمي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا، 14 و 15 أوت 2021.

ح / المقالات الفقهية: (حسب التسلسل الأبجدي)

1- صالح إبراهيم المتيوتي، ***أصول البحث العلمي القانوني***، مجلة الفقه والقانون، ص. 4.

2- فوضيل دليو، ***مراحل البحث في العلوم الإنسانية*** ، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد 01، الجزائر، 2012، ص. 07.

3- مروة جزيري و ميلود سلامة، ***الإقتباس في البحث القانوني***، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، م. 04، ع. 01، 2021، ص. 241.

ثانياً : المراجع باللغة الفرنسية

A / Ouvrages spéciaux (par ordre alphabétique)

1- Assya KHIYAT, ***Méthodologie de la recherche en dix leçons***, Editions Dar El Adib, 2007.

2- Nacera BENDIMERAD, ***Méthodologie de préparation des mémoires et des thèses (Guide chercheur)***, Editions Dar El Gharb, 2004.

B / Mémoires et thèses (par ordre alphabétique)

1- Guy Roger ASSIE et Roland Raoul KOUASSI, ***Cours d'initiation à la méthodologie recherche***, Ecole pratique de la chambre de commerce et d'industrie, Abidjan.

C / Articles de doctrines et de presse (par ordre alphabétique)

1- Alain RUELLAN, ***La recherche scientifique, facteur de développement***, Le Monde diplomatique, août 1988.

D / Webographie

1 - Friedrich-Ebert Stiftung, ***Méthodologie de la recherche scientifique -pour les organisations de la société civile- Réponses pratiques à des questions essentielles***, p. 1, Ouvrage électonique, Le site web : http//www. http://library.fes.de/pdf-

files/bueros/algerien/17874.pdf: (Consulté le 23 mai 2022 à 18h30).

الفهرس

مقدمة :.....1

الفصل الأول : عموميات في منهجية البحث العلمي 5

المبحث الأول : البحث العلمي 5

المطلب الأول : ماهية البحث العلمي 5

الفرع الأول : مفهوم البحث العلمي.....8

أولا : تعريف البحث العلمي 9

ثانيا : أهمية البحث العلمي 10

الفرع الثاني : خصائص البحث العلمي 11

أولا : الدقة والموضوعية.....12

ثانيا : الأصالة والمنهجية.....12

المطلب الثاني : أنواع البحوث العلمية وتصنيفاتها.....13

الفرع الأول : التصنيف على أساس الاستعمال 13

أولا : المذكرات و الأطروحات 14

ثانيا : المقالات و المداخلات 15

الفرع الثاني : التصنيف على أساس الغرض.....16

أولا : البحوث النظرية.....16

ثانيا : البحوث تطبيقية.....16

المبحث الثاني : المنهجية المتبعة في البحث العلمي.....17

المطلب الأول : مناهج البحث العلمي.....19

الفرع الأول : ماهية منهج عن العلمي 19

أولا : تعريف المنهج.....20

ثانيا: تمييز المنهج عن المنهجية**.....**21

الفرع الثاني : أنواع مناهج البحث العلمي.....22

أولا: المنهج التحليلي 23

ثانيا: المنهج المقارن 26

ثالثا: المنهج التاريخي 30

رابعا: المنهج الوصفي 32

خامسا: المنهج التجريبي 34

المطلب الثاني : المراحل العامة للبحث العلمي.....36

الفرع الأول : عملية تصميم البحث 37

الفرع الثاني : عملية تنفيذ البحث 37

الفرع الثالث : عملية إستخلاص النتائج ومراجعتها وتحليلها 37

الفصل الثاني : خطوات إعداد البحث العلمي.....39

المبحث الأول : آليات الإشراف على الطالب الباحث.....41

المطلب الأول : ميزات الباحث و أخلاقياته.....42

الفرع الأول : مواصفات الطالب باحث.....42

أولا: المواصفات المتعلقة بالجانب النفسي.....43

ثانيا: المواصفات المتعلقة بالجانب العلمي.....43

الفرع الثاني : أخلاقيات الباحث (التحلي بالأمانة العلمية).....44

أولا: مفهوم السرقة العلمية.....45

ثانيا : حالات السرقة العلمية الواردة في القرار رقم 1082.....46

ثالثا : التدابير المقررة لمكافحة السرقة العلمية الواردة في القرار رقم 1082.....48

المطلب الثاني : العلاقة بين المؤطر أو المشرف والطالب الباحث.....49

الفرع الأول : طبيعة العلاقة بين المؤطر والطالب الباحث.....50

الفرع الثاني : حدود المساعدات التي يقدمها المشرف للطالب الباحث.....50

المبحث الثاني : مراحل إعداد البحوث.....51

المطلب الأول : المرحلة السابقة لعملية تحرير البحث العلمي.....52

الفرع الأول : مرحلة إخيار موضوع البحث.....52

أولا : أهمية إختيار الموضوع.....52

ثانيا : ضوابط إختيار الموضوع.....53

الفرع الثاني : مرحلة البحث عن الوثائق وجمعها.....58

أولا : أنواع الوثائق العلمية.....61

ثانيا : طريقة الحصول عليها.....63

الفرع الثالث : مرحلة القراءة والتفكير.....65

أولا: ضوابط عملية القراءة والتفكير 64

ثانيا: أنواع القراءة 66

الفرع الرابع: مرحلة تدوين المادة العلمية 67

أولا: أسلوب التدوين في البطاقات 67

ثانيا: أسلوب التدوين آليا 67

الفرع الخامس: مرحلة طرح الإشكالية وتقسيم موضوع البحث.....67

أولا: طرح الإشكالية.....68

ثانيا: الخطة الأولية 62

المطلب الثاني: المرحلة النهائية لتحرير البحث 72

الفرع الأول: الشروط الشكلية.....74

أولا: صفحة الواجهة.....78

ثانيا : الأوراق الأولية.....79

الفرع الثاني : تحرير المقدمة.....80

أولا : مفهوم المقدمة.....82

ثانيا : العناصر التي تحتويها المقدمة.....83

الفرع الثالث: تحرير العرض 85

أولا: مفهوم العرض.....85

ثانيا: ضوابط تحرير العرض.....86

الفرع الرابع: تحرير الخاتمة والملاحق.....93

أولا: الخاتمة.....93

ثانيا: الملاحق.....95

الفرع الخامس: تحرير قائمة المصادر، المراجع والفهرس.....96

أولا: قائمة المصادر والمراجع.....97

ثانيا: تحرير الفهرس.....100

خاتمة 105

قائمة المراجع 107

الفهرس 114